

250
29 ن - 2

29-
ن

كتاب

سبائك الحرف

في

قرى الضيوت

2079

تأليف

الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي

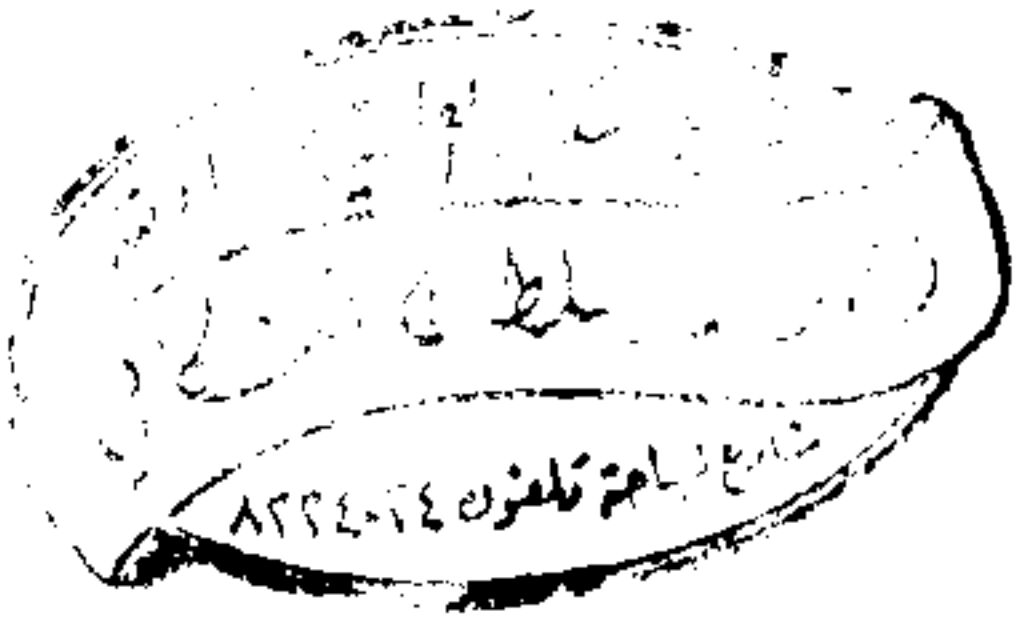
أستاذ العلوم العربية بدار العلوم

وأحد علماء الأزهر الشريف رحمه الله

الطبعة السادسة عشرة

١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

ملقنة الطبع والنشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر



مكتبات

شبكة العرفية

في

فرايضوف

29/5



تأليف

الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي

أستاذ العلوم العربية بدار العلوم

وأحد علماء الأزهر الشريف رحمه الله

الطبعة السادسة عشرة

١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

مطبعة الطبع والنشر

شركة مكتبة و مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر

50 ٢٤

60136

حقوق الطبع لنجل المؤلف
الأستاذ فرج صابر الحملاوي
المفتش العام بوزارة المعارف سابقاً



صورة المرحوم الشيخ أحمد المملوي

ولد سنة ١٣٧٣ هـ = ١٨٥٦ م وتوفي سنة ١٣٥١ هـ = ١٩٣٢ م

تعريف بمؤلف الكتاب

١

هو الأستاذ اللغوي "الثقة الحافظ" الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحَمَلَاوي، نسبة إلى "مَنْبِيَّة حَمَل" من قرى "بَلْبَنَس" بمديرية الشرقية. وهو عربي الأرومة، يُنمى إلى الدوحة العلوية الكريمة، كما صرّح بذلك في كثير من قصائده في ديوانه.

وقد ذكر علي مبارك باشا في كتابه "الخِطَط التوفيقية" (ج ٩ ص ٧٧) أنه ولد سنة ١٢٧٣ هجرية - ١٨٥٦ م) وتربّى في حجر والده، وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقّى الفنون المقرّرة قراءتها بها.

ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة ١٣٠٦ هـ = ١٨٨٨ م، فعين مدرساً بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف. وبعد مُدَيِّدة أعلنت دار العلوم بحاجتها إلى مدرّس للعلوم العربية، وعقدت لذلك امتحان مسابقة كان الشيخ من أوائل المبرزين فيه، فنقل إلى دار العلوم.

وفي سنة ١٨٩٧ ترك الأستاذ التدريس بمدارس الحكومة، مؤثراً الاشتغال بالمحاماة في المحاكم الشرعية، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة "العالمية" من الأزهر، فنال بغيته، وكان أوّل من جمع بين العالمية وإجازة

التدريس من دار العلوم . وعلى أثر ذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية في تدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها . وفي سنة ١٩٠٢ أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المر حرم عثمان باشا ماهر ، وهي مدرسة حديثة ، كان يُعلّم بها القرآن والتجويد ، ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة ، على نحو ما يجري في بعض أقسام الأزهر التي نظمت حينئذ تنظيماً حديثاً . وكان المنتهون منها يلدحتمون لإتمام دراساتهم بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر . وقد قضى المترجم في نظارة هذه المدرسة خمساً وعشرين سنة ، انتفع به فيها طلاب كثيرون ، كان يُمدّهم بمعارفه المتفدّنة الواسعة ، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية القوية ، ويزوّدهم بنصائحه وتجاربه الكثيرة ؛ إلى أن علّت سنة ، فأثر الراحة ، وترك العمل سنة ١٩٢٨ م . ثم أدركته الوفاة في (٢٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥١ = ٢٦ من يولييه سنة ١٩٣٢ م)

٢

وأحسب أن هذا الإطار التاريخي العام لحياة أستاذنا الكبير ، لا يحوي بداخله الصورة التي تتمثل ملامح شخصيته العلمية والخلقية ، وإن كان هو النّمط الذي جرى عليه المترجمون للعلماء من أصحاب المعاجم وكتب الطبقات ؛ ولذلك أعود إلى ذكرياتي الخاصة ، فأستوحيها بعض ما ارتسم في نفسي من آثاره الباقية ، التي لم تخلق جدتها على طول السنين ، ومرّ الأعوام ، والتي يشاركني في الإحساس بها أولئك الذين ألموا بمعرفة هذا الحبر الجليل ، من تلاميذه وعارفي فضله .

امتاز أستاذنا العلامة بخلال كثيرة ، تعاونت كلها على التأثير الشديد فيمن أخذوا عنه العلم ، وفيمن خالطوه وعاشروه ، من الأساتذة والعلماء ، فجعلت

تلاميذه يُعجَبُونَ به ، وَيَحْرِصُونَ على الأخذ عنه ، والتعلق بأسبابه وآدابه ، وجعلته بين العلماء والأدباء ورجال القضاء والمحاماة ، موضع الثقة وحسن التقدير ، ومفزع الرأي والمشورة ، ومحل السر والنجوى .

أوتي الشيخ بَسْطَةً في الجسم ، ووجاهة ووسامة في الهيئة والوجه ، مع حسن ذوق واعتناء بالزِّيِّ ، فكانت رؤيته تملأ العينَ جلالاً ، والنفوس مهابة ، ومنح قوة في الصوت واللسان ، فكان حسن الإعراب والبيان ، يحرص على العربية دائماً ، لا يشوب كلامه شائبة من عامية أو لُكْنَة ، أو عِيٍّ أو حَصْرٍ ، وإنما يتساب حديثه في النفس انسياب النهر المتدفق في رزازة ووقار ، وكان حسن العَرَض للكلام ، جيِّدَ الإنشاد للشعر ، لا يُملُّ حديثه وإن طال ، ولا يُسأمُ إنشاده ، وإن بلغت قصائده المئين من الأبيات في بعض الأحيان . وكانت فصاحة الشيخ ، ونصاعة بيانه ، وجودة إلقائه ، وحسن أدائه ، وتمام شرحه للفكرة تعرض له ، يجعلها نشأً ذبياً في نفوس سامعيه ، فلا يحتاج الطالب إلى استذكار أو معاودة درس . بحسبه أن يتخيل الشيخ وهو يلقي بيانه ، فتعمر عليه صور الكلام التي تجرد الموضوع ، وتحببه في ذاكرته ، وتقنيه عن معاودة درسه ، أو معاونة حفظه . ولهذا المزية البارعة في بيان الشيخ وتجويد إلقائه ، أثر تعليمه ثراً طيباً في نفوس من أخذوا عنه . فَحَصَلُوا في الزمن اليسير ، ما يحتاج أمثالهم في تحصيله إلى طوال السنين .

٣

وقد كسب الشيخ معارفه العلمية في بيئتين : الأولى الأزهر ، درّس فيه علوم الدين : من تفسير ، وحديث رعاقد ، وفقه ، على مذهب الشافعي ، الذي خالط حُبّه شغاف قلبه ، وتمكن من نفسه ، ودرس العلوم اللسانية : من نحو ،

وصرف ، وعروض ، وبلاغة ، ووضع ... الخ ، على شيوخ عصره ، وأحرز من كل ذلك قسماً موفوراً ، دلّ عليه تمكنه منها في كتبه ودروسه ، وإحرازه درجة العالمية ، بعد تركه خدمة الحكومة .

والبيئة الثانية : دار العلوم ، التي أسّسها عليّ مبارك باشا وزير المعارف المصرية ، لتخريج معلمين ، يحسنون تعليم اللغة العربية والدين ، لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية . وكان طلابها حينئذ ينتخبون بامتحان مسابقة من صفوة الطلاب الأزهرين ، الذين أنهوا دراساتهم أو كادوا ينتهون منها ، وكانوا يدرسون فيها العلوم الدينية والعربية لزيادة التمكن ، إلى جانب العلوم التي لم تكن في الأزهر من بيداغوجيا ، وأدب ، ولغة ، وكتابة ، وخطابة ، ورياضيات ، وطبيعيات ، وتاريخ ، وجغرافيا ، وخط ، ورسم ... الخ . وكانت عناية المدرسين بها تجمع بين المحاضرة والتطبيق العملي . وكان بين أساتذتها نخبة من علماء الأزهر ، أمثال الشيخ حسين المرصفي ، والشيخ حسن الطويل ، والشيخ محمد عبده ، والشيخ سليمان العبد ، وأضرابهم من الفحول .

وكان الجمع في دار العلوم بين العلوم الإسلامية والعربية القديمة ، وبين العلوم المدرسية الحديثة - كما كانوا يسمونها - ، ثم بين المنهجين النظري والتطبيقي ، خليقاً أن يطبّع خريجي دار العلوم وقتئذ بطابع وسَط بين القديم المتمثل في الدراسات الأزهرية ، والحديث المتمثل فيما يدرس بالمدارس المصرية الحديثة ، والجامعات الأوروبية . وقد جنّت مدارس وزارة المعارف ثمرات هذه المدرسة القديمة الحديثة ، التي وصلت ماضي الأمة العربية بحاضرهما ، فكانت من العوامل في النهضة الأدبية والعلمية ، التي ظهرت بواكيرها في وادي النيل منذ بدء القرن التاسع عشر .

لذلك أقبل كثير من أذكيا الطلاب الأزهرين على دار العلوم ، ينهلون

بن ثقافتها المختلطة . وكان المؤلف من الرّعيّل الأول الذي استبق إليها ، فنهل رعلّ من معارفها وآدابها . ونال إجازة التدريس منها سنة ١٨٨٨ م ، كما أشرنا إليه في صدر هذه الكلمة .

كان الشيخ رحمه الله ضليعاً في علوم العربية : نحوها وصرفها ولغتها وعروضها وبلاغتها وأدبها ، وكان يروي من ذلك كله ويحفظ الشيء الكثير ، مع حسن اعتناء بهم ما يحفظ ، وحوادة نقد لما يروى ، وبراعة استخراج للعبارة والفائدة .

وكان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبّب إليه ، يجول فيها فيمتع ، ويلتبع أقوال الأوائل والأواخر ، فلا يكتفي ولا يشبع . ويظهر لي أنه كان معجباً بابن هشام الأنصاري من النحاة المصريين (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك الموسوم « بأوضح المسالك » ، إلى ألفية ابن مالك ، من مادة غزيرة . فحفظ مسائله ، وجعله أحاسن دراساته النحوية والصرفية ، وتحقيقاته اللغوية ، التي كان ينثرها بين يدي تلاميذه في دروسه ومحاضراته . ومنه التقط أغلى دُرَرِهِ التي ألف منها كتابه هذا : « شذا العرف في فن الصرف » ، مع ما أضاف إليها من شذرات أخرى ، من مفصل الزمخشري ، ومن شافية ابن الحاجب ، وشرحها لرضي الدين الأستراباذي ، وغيره من محققي الأعاجم المتأخرين ، الذين عنوا بالدراسات الصرفية ، وأشبعوها تأليفاً وتوضيحاً وتصنيفاً . وقد أسبغ الشيخ على هذه المادة التي أحسن اختيارها من كتب العلماء ، كثيراً من ذوقه وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف ، فتصرّف فيها توضيحاً وتهذيباً ، وتنسيقاً وتبويباً ، حتى جاء هذا الكتاب بحكم الطريقة ، واضح الأسلوب ، جامعاً للعناصر الضرورية التي لا بد منها لدارسي اللغة وفنونها ، ممثلاً ما وصلت إليه الثقافة اللغوية في مدارس البصرة والكوفة وبغداد والفسطاط والأندلس ،

ثم ما انتهت إليه أخيراً على يد ابن مالك وأبي حيان وتلاميذهما من رجال المدرسة النحوية الأخيرة ، التي لا تزال آثارها قوية باقية .

وإجمال القول ، أن كتاب « شذا العرف » من أنفع الكتب لطلاب الدراسات المصرفية في المدارس والمعاهد وبعض الكليات . وهذه الطبعة الحادية عشرة من طبعاته ، دليل على استمرار النفع به ، وعلى قيمة ما أودع من مادة صحيحة مهندبة ، ملائمة لعقول الطلاب .

٤

وكان من سعادة الجدة ، واكتمال الحظ ، أنني سمعت من أستاذنا المحلاوي ، جمهور مادة هذا الكتاب ، وكنت أنا وزملائي إذا عرضنا ما يذآكرنا به الشيخ من مسائل التصريف والنحو ، على شذا العرف ، وعلى أوضح المسالك ، لم نجد بينها وبين عبارته فرقاً ، إلا ما يكون بين الحسناء وخيالها في المرآة ، فكنا نعجب من قوة حفظه ، وامتزاج مادة الدرس بعقله ونفسه امتزاجاً قوياً .

على أن الشيخ كان ممتازاً فوق ذلك بمزية بارزة : كان تعليمه نظرياً وعملياً معاً ، يشرح الموضوع بعبارته القوية . فإذا أحس أن المقام دقيق ، لا تكفي فيه الإشارة ، ولا طویل العبارة ، أسرع إلى سبورة المعلم ، فوضح الدقائق بخطه ، ورسم المشكلات بقلمه ، وأشبعها إيضاحاً وتفصيلاً ، في تدرّج عقلي ، حتى يبين الصبح لذي عينين . وذلك مما أفاده من تدريسه الرياضيات ، ومن خبرته الواسعة بأساليب التعليم ، ومن طبيعة ذهنه الرياضي . ذلك كان شأنه في التصريف والإعراب واللغة . وكذلك كان شأنه في التاريخ ، لا يكاد يمرُّ به علم أو بلد أو أرض ، حتى يسرع إلى ضبطه أو تبين موضعه على المصورات المرسومة ، أو على مصوّر يرسمه بيده ، كما كان يُتبع دروسه النظرية دائماً

التطبيقات عملية، يُعنى بتصحيحها، ويقف الطلاب على مواضع أخطائهم منها. أما سائر معارف الشيخ من اللغة و شعروض والأدب العربي : شعوره ونثره ، والتاريخ والجغرافيا والرياضيات ، فقد كان محيطاً بها إحاطة قلما اتفقت لرجال المدرسة القديمة التي عاصرته في الأزهر ، وقد كسب الكثير منها في دار العلوم ، وفي قراءاته الخاصة ، فقد كان رحمة الله علينا بتتبع ما يطبع من الكتب الحديثة التي يؤلفها رجال عصره ، كحفني بك نصف ، ومحمد بك دياب ، ونظرائهما من رجال المعارف ، وكان ينقدها ويساجل أصحابها في بعض ما خدما ، كما كان مشغولاً بقراءة ما يُنشر من الكتب القديمة ، ويستفيد منها فوائد لا تلبث أن تصبح موضوع حديثه مع تلاميذه . أذكر مرة أنه علم بنشر كتاب التمعن للسيوطي لأول مرة سنة (١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م) فبعث في شراء نسخة منه ، ثم جاء في ثاني يوم يقول لطلابه : « قرأت أمس في كتاب التمعن للسيوطي أن من اللغات في لفظة « الثلاثي » من الأسماء الموصولة : « الأثلاث » بالقصر ، التي شاعت بين العامة ، فينطقها بعضهم باللام المشددة مفتوحة ، وبعضهم بكسرها وقلب الألف ياء « التي » ، وكنا نلظها عامية ، فإذا هي من صميم اللغة في بعض أحوالها .

هكذا كان الشيخ مولعاً بالجديد ، وهكذا كان شديد الحرص على إفادة تلاميذه كل نقيس من قديم أو حديث .

٥

وكان أستاذنا الشيخ المحلاوي شاعراً أكثراً من الشعر ؛ يقوله في المناسبات العامة والخاصة ، ويقوله فيما يعرض لحياته الخاصة من شئون ، وما يتطلع إليه من آمال . وما يضطرم في نفسه من آلام . وأشعاره تنبئ عن صفاء روحه وقوة

نفسه ، واستمساكه بأداب الدين وفضائله ، حتى لقبه بعضهم « الشاعر الصوفي » . له أشعار في الالتجاء إلى الله وطلب المغفرة ، وملك عليه نفسه ، وحسه حب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال في مدحه قصائد كثيرة مطوَّلة تبلغ المئين ، عارض في أكثرها القدماء من أمثال كعب بن زهير والبوصيري ، وله في آل بيت النبي ، وخاصة أبناء فاطمة الذين يتصل نسبة بنسبهم ، شعر كثير . أما علماء الإسلام فقد خص الإمام الشافعي منهم بنصيب موفور من مدائحه ، وكان يحضر مولده في كل عام ، يبتدىء الاحتفال بقصيدة ، ويختتمه بأخرى ، ومدح أبا البركات الدردير من علماء المالكية المتأخرين بقصائد كثيرة في ولده . ومدح ورثى كثيراً من رجال عصره ، كالرحوم زعيم الوطنية : مصطفى كامل باشا ، وكصديقه فقيه المعارف : الاستاذ حسن توفيق العدل ، ومرثيتاه فيها من محاسن شعره .

وليس هذا مقام التفصيل في دراسة شعره وشاعريته ، وبيان مزاياه وخصائصه ، وإنما موضعه صدر ديوانه . وقد أعدّه أستاذ فاضل من علماء الجامعة الأزهرية لنشره ، ولعله يصدر قريباً ، فيتمكن الدارسون من تتبعه ، وتفصيل القول فيه . وحسبنا أن نورد هنا مثالين منه :

قال يمدح العليم ، ويوازن بينه وبين الجاه والمال ، في مطلع قصيدة يمدح بها الإمام الشافعي عند بدء الاحتفال بمولده سنة (١٣٣١ هـ = ١٩١٢ م) (١) :

الفَخْرُ بِالْعِلْمِ لَا بِالْجَاهِ وَالْمَالِ وَالْمَجْدُ بِالْجِدِّ لَا بِالْجَدِّ وَالْحَالِ

(١) اقرأ القصيدة بتمامها في الجزء الأول من ديوانه المطبوع في اول يونيه سنة ١٩٥٧ (ص ١٨٥ - ١٨٨) .

كَمْ مِنْ مَلِيٍّ وَضِيٍّ وَالْوَجْهَ تَحْسِبُهُ
 فِي الْمَالِ وَالْجَاهِ أَسْبَابُ الْغُرُورِ وَمَنْ
 تَلَّكَ الْأُمُورُ سَحَابَاتٌ تَغَيَّرُهَا
 وَلَكِنَّ الْعِلْمُ لَا يَنْفَكُ صَاحِبُهُ
 أَفْقُ السَّائِكِينَ بَلْ أَعْلَاهُ مَقْعَدُهُ
 إِنْ عَاشَ عَاشَ أَجَلَ النَّاسِ مَنزِلَةً
 لِلْعِلْمِ خِلَاءٌ وَلَكِنْ فِكْرُهُ خَالِي
 يَعْتَرُّ بِالْأَهْلِ كَالْمَغْتَرِّ بِالْآلِ
 حَوَادِثُ الدَّهْرِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ
 مُعْظَمَ الْقَدْرِ فِي حَلٍّ وَتَرَحُّالٍ
 فِي كُلِّ حَالٍ تَرَاهُ نَاعِمَ الْبَالِ
 أَوْ مَاتَ مَاتَ بِأَعْظَامٍ وَإِجْلَالِ

وقال في رثاء الزعيم مصطفى كامل باشا ، وقد نشرت بصحيفة اللواء في

(٢٢ صفر سنة ١٣٢٦ = ٢٥ مارس سنة ١٩٠٨) (٢) :

تَبْكِيكَ أَعْوَادُ الْمَنَابِرِ خُشْعًا
 يَا أَيُّهَا الْمُنْطِيقُ مَا لَكَ سَاكِتًا
 قُمْ وَارْقَ مِنْبَرِكَ الَّذِي عَوَّدْتَهُ
 وَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ يَا مُهَامُ فَكَلْنَا
 وَعَلَيْكَ ذَابَتْ حَسْرَةٌ وَتَأْسَفًا
 حَتَّى مَتَى هَذَا السُّكُوتُ أَمَا كَفَى
 حُسْنَ الْخَطَايَةِ فَالْتُّفُوسُ عَلَى شَفَا
 مَرَضِي وَأَنْتَ لَنَا مِنَ الْمَرَضِ الشِّفَا

ومنها على لسان الزعيم ناصحاً بني وطنه :

قَدْ كُنْتُ فَرْدًا وَاحِدًا فَحَبَجْتُ مَنْ
 فِي الْحُكْمِ جَارَ عَلَى الْبِلَادِ وَأَنْجَحًا (٢)

(١) إقرأ القصيدة بتمامها في الجزء الأول من ديوانه (ص ٢٢٧ - ٢٣١) .

(٢) حبجت الحسم : غلبته بقوة الحجة . وأجحف فلان بفلان : كلفه مالا يطيق .

وَالْيَوْمَ كَلَّمُ رَجَالٌ فَاقْتَفُوا أَثْرِي وَجِدُّوا فَالْهَامُ مِنْ اقْتَفَى
 إِنْ مَاتَ مِنْكُمْ مِصْطَفَى فَجَمِيعَكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِي يَا أَفْضَلَ مِصْطَفَى
 فِئْتَقُوا بِمَوْلَاكُمْ وَلَا تَتَفَرَّقُوا إِنَّ التَّفَرُّقَ كَمْ أَذَلٌّ وَأَضْعَفَا

ومن رثائه لصديقه المرحوم الأستاذ حسن توفيق العدل (١) :

مَا كُلُّ رُزْءٍ مِثْلَ رِزْنِكَ يَا حَسَنُ رُزْمٌ جَسِيمٌ لِلْمَعَارِفِ وَالْوَطَنِ
 كُنَّا عَلَى ثِقَّةٍ بِعَوْدِكَ سَالِمًا عَالِي النَّارِ مُتَزَوِّدًا مِنْ كُلِّ فَنٍّ

ومنها :

مَاذَا جَرَى حَتَّى تَرَكْتَ أُحِبَّةً حَفِظُوكَ فِي سِرِّ الْفُؤَادِ وَفِي الْعَلَنِ
 كَانَتْ لِمَنْعِكَ الْبُيُوتُ مَأْتَمًا وَالنَّاسُ قَدْ ضَجُّوا وَمَدَّعَهُمْ هَتَنُ
 نَبْكَي شِمَائِلِكَ الَّتِي فَاقَتْ عَلَى مَنْ فِي الْحَوَاضِرِ وَالْبُؤَادِي قَدْ قَطَنُ

٦

أما تلاميذ الشيخ الذين أخذوا عنه في دار العلوم فكثيرون ، من أشهرهم
 الأساتذة :

الشيخ عبد العزيز شاوليش بك ، ومحمد عاطف بركات باشا ، والشيخ محمد
 الخضري بك ، ومهدي زيكو ، وأحمد الإسكندري ، وحسن منصور ، ومحمد
 مهدي خليل .

(١) اقرأ القصيدة : بتامها في الجزء الأول من ديوان المؤلف (ص ٢٣١ - ٢٣٢) .

ومن تلقوا العلم عليه في مدرسة المرحوم عثمان ماهر باشا الأساتذة :
حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعية العليا ، وعبدالله عفيفي ، وأمين
الحوالي ، وأحمد زكي صفوت ، وحسن محمد زهران (المحامي) ، وطه أبو بكر ،
ومهدي علام ، ومصطفى السقا .

وصفوة القول أن أستاذنا العلامة الشيخ أحمد الجملاني هو أحد أركان
النهضة اللغوية في العصر الحديث ، بما ألف من كتب ، وبما تخرج على يديه
من رجال القضاء الشرعي والمحاماة وأساتذة اللغة العربية ، وكلهم ممن شغلوا
مكاناً فسيحاً في حياة مصر العلمية والأدبية ، في معاهدها الكبرى ، وجامعاتها
القديمة والحديثة .

٧

وللشيخ مؤلفات هي :

- ١ - شذا العرف ، في فن الصرف . (طبع أول مرة سنة ١٣١٢ هـ =
١٨٩٤ م) وهذه الطبعة الثانية عشرة في سنة ١٩٥٧ .
- ٢ - زَهر الربيع ، في المعاني والبيان والبيديع (طبع أول مرة سنة
١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م) بالطبعة الأميرية .
- ٣ - مورد الصفا ، في سيرة المصطفى (طبع أول مرة سنة ١٣٥٨ هـ =
١٩٣٩ م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة .
- ٤ - قه اعد التأيد ، في عقائد التوحيد (رسالة صغيرة طبعت بمطبعة مصطفى
البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة (١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م) .
- ٥ - ديوان شعره . تم طبع الجزء الأول منه في أول يونيه سنة ١٩٥٧ م ،
بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة .

ومؤلفات أستاذنا المحلاوي وآثاره واسعة الجوانب ، يحتاج كل منها إلى درس خاص ، ولا سيما ديوان شعره ، وحسي هذه الكلمة في تصدير الطبعة العاشرة من كتابه النافع « شذا العرف » ، وأنا أهدىها إلى نجله الكريم ، صديقي السيد فرج صابر المحلاوي ، الذي اضطلع بأعباء التربية والتعليم في وزارة المعارف حقبة تزيد على ثلث قرن ، فوصل مجد الأبناء والأحفاد ، بمجد الآباء والأجداد .

متع الله بالصحة ، وضاعف عليه ثوب النعمة ، ولا زال عاملاً بفضلته وحسن مساعيه ، على إحياء الطيب من مآثر أبيه . وعليه مني السلام ورحمة الله وبركاته .

مصطفى السقا

كلية الآداب بجامعة القاهرة

محرم سنة ٢٧٣

٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣

خطبة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إنا نحمدك يا مصرف القلوب على مزيد نعمك ، ومترادف أجودك
وكرمك ، غمرتنا بإحسانك ، الذي مصدره مجرد فضلك ، وشملتنا بمضاعف
نعمك وطولك ؛ فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال ، وتنزهت
أفعالك عن النقص والاعلال ؛ لا راد لماضي أمرك ، ولا وصول لقدرك حق
قدرك ، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية ، وتسليمتك الباهرة الباهية ، على
نبيك إنسان عين الوجود ، المشتق من ساطع نوره كل موجود ، محمد
المصطفى من خير العالمين نسباً ، وأرفعهم قدراً ، وأشرفهم حسباً ، الذي
صغر بصحيح عزمه جيش الجهالة ، ومزق بسالم حزمه شمل الضلالة ، وعلى
آله مظاهر الحكيم ، وصحبه مصادر الهمم ، الذين مهتدوا بلفيف جمعهم
المقرون بالسداد سبيل الهدى ومعالم الرشاد .

وبعد ، فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته ، ولا ارتفع مناره ، إلا
وهو قاعدته ، إذ هو إحدى دعائم الأدب ، وبه تعرف سعة كلام العرب ،
وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وهما الواسطة في
الوصول إلى السعادة الدنيوية والدينية ، وكان ممن تطامع لرشف أفويقه ،

وتطلب جمع تفاريقه ، طلبه مدرسة « دار العلوم » ، فإنهم أصدقوا بي من كل جانب ، وكان المِطلاب فيهم أكثر من الطالب ، فما وَسِعني إلا أن أحفظ العلم ببذله ، وألا أضنّ به على أهله ، فسرّحت نواظر البحث في فيجاج الكواغد ، وبعثتها في طلب الشوارد ، فاقتفت الأثر ، حتى أتت بالمبتدأ والخبر ، ثم جعلت أميّر الصحيح من العليل . وأودع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل ، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه ، وتطيب بحجانيه ، عباراته شافية ، وشواهد كافية ، فأنعم نظرك فيه ، وقل : « ذلك فضل الله يؤتيه » ، وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم ، فإن ذلك من دواعي الكرم ، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم :

فإن رأوا هفوةً طاروا بها فرحاً مني وما علموا من صالح دقته^(١)

وقد سميته :

شذا العرب ، في فن الصرف

والله أسأل أن يلبسه ثوب القبول ، وأن ينفع به ، إنه أكرم مسؤل .
وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب . فالمقدمة فيما لا بد منه فيه .
والباب الأول : في الفعل . والثاني : في الاسم . والثالث : في أحكام تعميمها .

(١) البيت لقنّب بن ضمرة : (التبريزي ، شرح المحاسة ٤ : ١٢ طبعة الأميرية) . ولسان العرب : أذن .

مُقَدِّمَةٌ

الصَّرْفُ ، ويُقال له التصريف ، وهو لغة : التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أي تغييرها . واصلاحاً بالمعنى العملي : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة ، لا تحصل إلا بها ، كاسمي الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل ، والتثنية والجمع ، إلى غير ذلك . وبالمعنى العلمي : علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة ، التي ليست بإعراب ولا بناء^(١) .

وموضوعه : الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال ، كالصحة والإعلال ، والأصالة والزيادة ، ونحوها .

ويختص بالأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، وجمعها وتصغيرها ، فصوري لا حقيقي .

وواضعه : معاذ بن منسليم الهراء ، بتشديد الراء ، وقيل سيدنا عليّ كرم الله وجهه .

(١) اعترض الرضي قولهم : ليست بإعراب . الخ . بأنه لا حاجة إليه . لأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها . والمعروف الأخير لا يعبر بحركته وسكوته في البناء ، فلم يدخل حتى يخرج . ودفعه الشيخ عبد الله على الشافية بأنه لا يخرج عن كونه حالاً من أحوال الأبنية ، لأن أحوال بعض الشيء ، أحتمال لذلك الشيء . فسقط الاعتراض . اهـ ملخصاً .

ومسائله : قضاياه التي تُذكّر فيه صريحاً أو ضمناً ، نحو : كلُّ واو أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، ونحو إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، وهكذا .

وثرته : صَوْن اللسان عن الخطأ في المفردات ، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة .

واستمداده : من كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب .

وحكم الشارع فيه : الوجوب الكيفائي .

والأبنية جمع بناء ، وهي هيئة الكلمة الملحوظة ، من حركة وسكون ، وعدد حروف ، وترتيب . والكلمة : لفظ مفرد ، وضعه الواضع ليبدل على معنى ، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له .

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف .

فالاسم : ما وُضِعَ ليبدل على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءاً منه ، مثل رجل وكتاب . والفعل : ما وُضِعَ ليبدل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه ، مثل كَتَبَ وبقراً واحفظ . والحرف : ما وضع ليبدل على معنى غير مستقل بالفهم ، مثل هل وفي ولم ، ولا دخل له هنا كما مرّ .

ويختص الاسم بقبول^(١) حرف الجرّ ، وأل ، وبلحوق التنوين له ،
وبالإضافة ، وبالإسناد إليه ، وبالنداء ، نحو :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْشَى الْخَلْقِ مِنْ عَدَمٍ

ونحو : « يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَقْتَ الرُّوْيَا » .

ويختص الفعل بقبول قدّ ، والسين ، وسوف ، والنواصب ، والجوازم ؛
وبلحوق تاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، ونون التوكيد ، وياء المخاطبة له ،

نحو : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى » . « سَنَقَرُكَ فَلَا تَنْسَى » . « وَأَسَوْفَ

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى » . « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » .

« لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » . « رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا » . « قَالَتْ

إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرًا مَا سَفَيْتَ لَنَا » . « لَيْسَجَنَّا وَلِيَكُونَا

مِنَ الصَّاعِرِينَ » . « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً

مَرْضِيَّةً » .

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل :

(١) قوله بقبول .. الخ ، المراد بقبول الاسم : ما هو اعم من ان يقبل بنفسه أو بمرادفه ،
أو بمعنى معناه ، فنحو قط وعوض وحيث تقبلها بمرادفها ، وهو الوقت الماضي ، والوقت المستقبل ،
والمكان . واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر ، بناء على ان معناه الحدث . أو بمعنى معناه ،
بناء على ان مدلوله لفظ الفعل ، ونعني بمعنى معناه : المعنى التضمني لمعناه . فتنبيه . اهـ صبان .

الميزان الصّرفي

١ - لما كان أكثر كلمات اللغة العربية 'ثلاثياً' ، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف ، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام ، مصوّرة بصورة الموزون ، فيقولون في وزن كَمَرٍ مَثَلًا : فَعَلٌ ، بالتحريك ، وفي حَمَلٍ : فَعَلٌ ، بكسر الفاء وسكون العين ، وفي كَسْرُمَ : فَعُلٌ ، بفتح الفاء وضم العين ، وهَلُمَّ جَرًا ، وَيَسْمُونُ الحرف الأول فاء الكلمة ، والثاني عين الكلمة ، والثالث لام الكلمة .

٢ - فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف :

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة ، زدت في الميزان لأمًا^(١) أو لامين على أحرف « ف ع ل » ، فتقول في وزن دَحْرَجٍ مَثَلًا : فَعْلَلٌ ، وفي وزن جَحْمَرِشٍ اَفْعَلَلِل .

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة ، كَرَرْتُ ما يقابله في الميزان ، فتقول في وزن قدّم مَثَلًا ، بتشديد العين : فَعْلٌ ، وفي وزن جَلَبَتَ : فَعْلَلٌ ؛ ويقال له 'مضعف' العين أو اللام

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف «سألتمونيها» ، التي هي حروف الزيادة ، قابلت الأصول بالأصول ، وعبّرت عن الزائد بلفظه ، فتقول في وزن قائم مَثَلًا : فاعِلٌ ، وفي وزن تقدم : تَفَعَّلٌ ، وفي وزن استخرج : اسْتَفَعَّلٌ ، وفي وزن مجتهد : مُفْتَعِّلٌ ، وهكذا .

(١) زيادة لام واحدة عامة في الفعل والاسم ، نحو دحرج وجعفر ، وزيادة لامين : خاصة بالاسم ، نحو سفرجل ، وخصت اللام بالتكرير ، لأنها أقرب . اه منه .

وفيا إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال ، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل ، يقال مثلاً في وزن اضطرب : افتعل ، لا افطعل ، وقد أجازهُ الرضي .

٣ - وإن حصل حذف في الموزون حُدِفَ ما يقابله في الميزان ، فتقول في وزن 'قل' مثلاً : 'فل' ، وفي وزن قاضٍ : فاعٍ ، وفي وزن عِدَّة : غِلَّة .

٤ - وإن حصل قلبٌ (١) في الموزون ، حصل أيضاً في الميزان ، فيقال مثلاً

في وزن جاء : عَفَل ، بتقديم العين على الفاء .

ويُعرفُ بأمور خمسة :

الأول : الاشتقاق ، كناء بالمد ، فإن المصدر وهو النَّأْي ، دليل على أن تاء المدود مقلوب نأْي ، فيقال تاء على وزن فَلَغ ، وكما في جاء ، فإن ورود وَجَه ووجْه ، دليل على أن جاء مقلوب وَجَه ، فيقال : جاء على وزن عَفَل . وكما في قِيسِي ، فإن ورود مفردة وهو قَوْس ، دليل على أنه مقلوب قَوْس ، فَقدِّمت اللام في موضع العين ، فصارت قِسْوَوْ على وزن فَلَغ ، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طرفاً ، والواو الأولى ، لاجتماعها مع الياء وسَبَقَ إحداهما بالسكون ، وكُسِرَت السينُ لمناسبة الياء ، والقافُ لمُشَرِّ الانتقال من ضمِّ إلا كسر ... وكما في حادِي أيضاً ، فإن ورود وَحْدَة دليل على أنه مقلوب « واحد » ، فوزن « حادي » : عالف .

الثاني : التصحيح مع وجود موجب الإعلال ، كما في أَيْس ، فإن تصحيحه مع وجود الموجب ، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها ، دليل على أنه مقلوب

(١) المراد بالقلب : القلب المكاني : وهو سماعي . أما إذا حصل القلب بالاعلال في الموزون ، فلا يحصل في الميزان شيء ، بل يبقى على حاله ، مثل قال وباع ، فإنها وزن فعل .

بئس ، فيقال : أيس على وزن عفل . ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله ، وهو اليأس .

الثالث : ندرّة الاستعمال ، كآرام جمع رثم ، وهو الظبّي ، فإن ندرته وكثرة آرام ، دليل على أنه . قلوب آرام ، ووزن آرام : أفعال : فقدّمت العين التي هي الهمزة الثانية ، في موضع الفاء ، وسهّلت ، فصارت آرام ، فوزنه : أعقال . وكذا آراء ، فإنه على وزن أعفال ، بدليل مفرده ، وهو الرأي . وقال بعضهم : إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل ، وهو رثم ورأي .

الرابع . أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف . وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام ، كجاء وشاء ، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل . والقاعدة أنه متى أُعلّ الفعل بقلب عينه ألفاً ، أُعلّ اسم الفاعل منه ، بقلب عينه همزة ، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين ، لزم أن ننطبق باسم الفاعل من جاء جائياً بهمزتين ، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين ، بدون أن تقلب همزة ، فتقول : جائياً بوزن فاعل ، ثم يُعلّ إعلال قاض فيقال جاء بوزن .

الخامس : أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض ، كاشياء ، فإننا لو لم نقل بقلبها ، لزم منع « أفعال » من الصرف بدون مقتض ، وقد ورد مصروفاً . قال تعالى : « إن هي إلا أسماءٌ سمّيتُموها » ، فنقول : أصل أشياء شيناء ، على وزن فعلاء ، قدّمت الهمزة التي هي اللام ، في موضع

(١) هذا مذهب الخليل : وأما سيبويه فلا يقول بالقلب المكاني هنا ، بل يجوز اجتماع الهمزتين في الطرف ، ثم يقلب الثانية ياء ، ويعطها اعلال قاض ، وهو مردود بأن الياء المتطرفة المبدأ من الهمزة لا تعل بالحذف ، كما في باريء ومستهزيء . ا هـ منه .

الفاء ، فصار أشياء على وزن لَفْعَمَاءَ ، ففنعها من الصرف نظراً إلى الأصل ، الذي هو كَفْعَلَاءَ ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة ، فهو ممنوع من الصرف لذلك ، وهو المختار .

الباب الأول : في الفعل

وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول : إلى ماضٍ ومضارع وأمر

ينقسم الفعل إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر

فالماضي : ما دلّ على حدث شيء قبل زمن التكلم ، نحو قام ، وقعد ، وأكل ، وشرب . وعلامته أن يقبل تاء الفاعل ، نحو قرأت . وتاء التأنيث الساكنة^(١) ، نحو قرأت هتد .

والمضارع : ما دلّ على حدث شيء في زمن التكلم أو بعده ، نحو يقرأ ويكتب ؛ فهو صالح للحال والاستقبال . ويعينه للحال لام الابتداء ، و « لا » و « ما » النافيتان ، نحو : « إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ » . « لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ » . « وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا » .

ويعينه للاستقبال السين ، وسوف ، ولكن ، وأن ، وإن ، نحو : « سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَا نُهْمَ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا » .

(١) تحرك هذه التاء بالكسر أو الفتح لالتقاء الساكنين ، لا يخرجها عن كونها ساكنة أصالة .

«وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» . «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» . «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» . «إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ» .

وعلامته : أن يصح وقوعه بعد «لم» ، نحو : «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» . ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف «أنيت» ، وتسمى أحرف المضارعة . فالهمزة : للتكلم وحده ، نحو أنا أقرأ . والنون : له مع غيره أو للمعظم نفسه ، نحو نحن نقرأ . والياء : للغائب المذكر وجمع الغائبة ، نحو محمد يقرأ ، والنسوة يقرآن . والتاء : للمخاطب مطلقاً ، ومفرد الغائبة ومثناها ، نحو أنت تقرأ يا محمد ، وأنتما تقرأن ، وأنتم تقرأون ، وأنت يا هند تقرئين ، وفاطمة تقرأ ، والهندان تقرأن .

والأمر : ما يُطلبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم ، نحو اجتهد . وعلامته أن يقبل نون التوكيد ، وياء المخاطبة ، مع دلالة على الطلب . وأما ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها ، فيقال له اسمُ فعلٍ ، وهو على ثلاثة أقسام اسم فعل ماضٍ ، نحو هينأت وشتان ، بمعنى بعدُ وافترق . واسم فعل مضارع ، كَوَيْيُ وَأَفٌ ، بمعنى أتعجب وأتضجر . واسم فعل أمر ، كَصَهْ بمعنى اسكت ، وآمين بمعنى استجب ، وهو أكثرها وجوداً (١) .

(١) اعلم ان اسم الفعل ضربان : احدهما ما وضع من اول الامر كذلك ، كشتان وصه ووي . والثاني : ما نقل من ظرف او جار ومجرور ، نحو دونك بمعنى خذ ، ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدم ، وعليك بمعنى الزم ، وإليك بمعنى تنح . او من مصدر ، سواء استعمل فعله نحو رويد زيدا ، بمعنى أمهله ، فانهم قالوا : أروده إرواداً ، ام لم يستعمل ، نحو بله زيد او زيدا ، بمعنى ترك زيد او اترك زيدا ، وهو سماعي في غير فعال ، فانه ينقاس في كل فعل ثلاثي متصرف . اه .

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح ، ومعتل .

فالصحيح : ما خلت أصوله من أحرف العلة ، وهي الألف ، والواو ، والياء ، نحو كَتَبَ وجَلَسَ . ثم إن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى ليناً ، كشَوَّبَ وسَيَّفَ ، فإن جازسه ما قبله من الحركات يسمى مدياً ، كقَالَ يَقُولُ قِيلاً ؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرف علة ، ومدياً ، وليناً ، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً ، بخلاف أختيها .
والمعتل : ما كان أحد أصوله حرف علة ، نحو وجد ، وقال ، وسعى .
ولكل من الصحيح والمعتل أقسام :

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم ، ومضعف ، ومهموز .

فالسالم : ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة ، والنضعف : الضمير ونصر وقعد وجلس ، فإذا كان يكون كل سالم صحيحاً ، ولا عكس .
والمضعف : ويقال له الأصم لشدة ، ينقسم إلى قسمين : مضعف الثلاثي ومزيده ، ومضعف الرباعي . فمضعف الثلاثي ومزيده : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو فرّ ، ومدّ ، وامتدّ ، واستمدّ ، وهو محل نظر الصم في .
ومضعف الرباعي : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس ، كزلزل ، وعَسَّس ، وقَلَقَل .

والمهموز : ما كان أحد أصوله همزة ، نحو أخذ ، وسأل ، وقرأ .

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتلّ إلى مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف .

فالمثال : ما اعتلت فاءه ، نحو وَعَدَّ وَيَسَّرَ ، وُسْمِيّ بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه .

والأجوف : ما اعتلت عينه ، نحو قَالَ وَبَاعَ . وُسْمِيّ بذلك لخلوّ جوفه ، أي وسطه ، من الحرف الصحيح . ويسمى أيضاً ذا الثلاثة ، لأنه عند إسناده لثناء الفاعل ، يصير معها على ثلاثة أحرف ، كقُلْتُ وَبِعْتُ ، في قال وباع .

والناقص : ما اعتلت لامه ، نحو غَزَا وَرَمَى . وُسْمِيّ بذلك لنقصانه ، بحذف آخره في بعض التصاريف ، كغَزَوْتُ وَرَمَيْتُ . ويسمى أيضاً ذا الأربعة ، لأنه عند إسناده لثناء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف ، نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ .

واللفيف قسمان : مفروق ، وهو ما اعتلت فاءه ولامه ، نحو وَفَى وَوَفَى ، وُسْمِيّ بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة . ومفرون ، وهو ما اعتلت عينه ولامه ، نحو طَوَى وَرَوَى . وُسْمِيّ بذلك لاقتران حرفي العلة ببعضها ببعض .

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل ، تجري أيضاً في الاسم ، نحو شمس ، ووجه ، وَيَمْنٌ ، وَقَوْلٌ ، وسيف ، ودلو ، وَظَبْنِي ، وَوَحْيِي ، وَجَوْ ، وَحَيِّ ، وَأَمْرٌ ، وبشر ، ونبأ ، وَحَدٌّ ، وبلبل .

التقسيم الثالث للفعل

بحسب التجرُّد والزيادة ، وتقسم كلّ

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزید ، فالمجرد : ما كانت جميع حروفه أصلية ، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علّة . والمزید : ما زید فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية .

والمجرد قسمان : ثلاثي^(١) ورباعي . والمزید قسمان : مزید الثلاثي ، ومزید الرباعي . أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب ، لأنه دائماً مفتوح الفاء ، وعينه إما أن تكون مفتوحة ، أو مكسورة أو مضمومة ، نحو نصرَ وَضْرَبَ وَفَتَحَ ، ونحو كَرَّمَ ، ونحو فَرِحَ وَحَسِبَ . وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب ، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، وثلاثة في ثلاثة بتسعة ، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع ، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع ، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستة .

(١) قوله ثلاثي ... الخ ، بضم الثاء الأولى : شاذ ، منسوب إلى الثلاثة ، فالقياس فتح ثاء ، وقد يقال انه منسوب إلى الثلاث بضم الثاء ، ومد اللام : النهي لا تكرار فيه ، على ما هو مذهب سيبويه ، ولو بني الأمر على مذهب غيره ، فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى ، إلا أنه تكلف . واقول : يمكن يقال إنه منسوب إلى الثلاث الذي فيه تكرار ، فإنه اسم لكلمات مدودة ، ركبت من الحروف الثلاثة ، لا لكل واحدة منها ، فلا يجوز اصلاً ، أو نقول انه مجرد اصطلاح ، ونسبته لفظية كالكرسي ، وهذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي من شرح الكفوي على متن البناء .

الباب الأول : فَعَلَ يَفْعُلُ

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ
وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ (١)، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَمَرَّ
بِمَرٍّ.

الباب الثاني : فَعَلَ يَفْعِلُ

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضَرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ
يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يُوْعِدُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَقَى يَقِي، وَطَوَى
يَطْوِي، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَأَتَى يَأْتِي، وَجَاءَ يَجِيءُ، وَأَبَرَّ النَّخْلَ بِأَبْرَاهُ، وَهَنَأَ
يَهْنِئُ، وَأَوَى يَأْوِي، وَوَأَى يَأْيِي، بِمَعْنَى وَعَدَ.

الباب الثالث : فَعَلَ يَفْعَلُ

بافتح فيهما، كَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ
يَضَعُ، وَيَضَعُ (٢) يَضَعُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وَأَلَهَ يَأْلَهُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ،
وَاقْرَأَ يَقْرَأُ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقى العين أو اللام.
وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيها. وحروف الحلق ستة : الهمزة
والهاء، والحاء والحاء، والعين والغين.

(١) قوله وبرأ : اي على احدى لغاته ، وهي برأ المريض : اي شفى منه .

(٢) يقال يفع الجبل : صعده ، والغلام : راهق العشرين كأيفع ، ووهل الى الشيء : ذهب

وهه اليه ، وأله : عبد . وأله : أجاره وأمنه . ا ه منه .

وما جاء من هذا الباب بدون حرفٍ حَلَقِيّ فشاذاً ، كَأَبَى يَأْبَى ،
 وَهَلَكَ يَهْلِكُ ، في إحدى لغتيه ، أو من تداخل اللغات ، كَرَكَنَ يَرَكَنُ ،
 وَقَلَى يَقْلَى^(١) : غير فصيح^(٢) . وَبَقَى يَبْقَى : لغة طييء ، والأصل
 كسر العين في الماضي ، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً ، وهذا قياس عندهم .

الباب الرابع : فَعِلَ يَفْعَلُ

بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، كَفَرِحَ يَفْرِحُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ ،
 وَوَجِلَ يُوَجِّلُ ، وَيَبِسَ يَبِيسُ ، وَخَافَ يَخَافُ ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَغَيِدَ
 يَغَيِدُ ، وَعَوَّرَ يَعْوَرُ ، وَرَضِيَ يَرْضَى ، وَقَوِيَ يَقْوَى ، وَوَجِيَ
 يُوَجِّي ، وَعَضَّ يَعْضُّ ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ ، وَسَمَّ يَسَامُ ، وَصَدَى يَصْدَأُ .

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالّة على الفرح وتوابعه ، والامتلاء والخلوة ،
 والألوان والعيوب ، والخلق الظاهرة ، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزال :
 كَفَرِحَ وَطَرِبَ ، وَبَطِرَ وَأَشِرَ ، وَغَضِبَ وَحَزِنَ ، وَكَشَبَعَ وَرَوِيَ
 وَعَكِرَ ، وَكَعْطِشَ وَظَمِيَ ، وَصَدَى وَهَيِمَ ، وَكَحْمِرَ^(٣) وَسَوَدَ ،
 وَكَعْوَرَ وَعَمِشَ وَجَهَرَ وَكَغَيِدَ وَهَيِفَ وَكَلَمِيَ .

(١) واللغة الثانية : بكسر عين مضارعة .

(٢) والفصيح : بكسر عين مضارعة .

(٣) هذا على القياس ، لو جرد مصدره « الحمرة » ، والوصف منه « احمر ، وحمراء »
 ولكن العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناءً باحمر ، ولعله وجد ثم أميت . قال سيبويه :
 « استغنوا باحمر عن حر » .

(انظر شرح ابن جنى على تصريف المازني ، طبعة الحلبي ص ١٦) . السقا .

الباب الخامس : فعل يفعل

بضم العين فيها ، كشرّف يشرّف ، وحسّن يحسّن ، ووسّم يوسّم ،
ويمنّ ييمنّ ، وأسلّ يأسلّ ، ولؤم يلؤم ، وجرؤ يجرؤ ، وسرؤ يسرؤ .

ولم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظه هيؤ : صار ذا هيئة . ولا يائي اللام وهو متصرف إلا نهو ، من النهية بمعنى العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا ، كشررت مثلث الراء ، ولببت ، بضم العين وكسرهما ، والمضارع تلّب يفتح العين لا غير .

وهذا الباب للأوصاف الخلقية ، وهي التي لها مكث .

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب ، للدلالة على أن معنى صار كالغريزة في صاحبه . وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب ، فتسلخ عن الحدث

الباب السادس : فعل يفعل

بالكسر فيها ، كحسب يحسب ، ونعم ينعم . وهو قليل في الصحيح ، كثير في المعلّ ، كما سيأتي :

تنبيهات

الاول : كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة ، إلا أفعال الباب الخامس ، فلا تكون إلا لازمة . وأما رَحِبْتِكَ الدارُ فعلى التوسع ، والأصل

رَحِبَتْ بِكَ الدارُ ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب ، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب .

الثاني : أن فَعَلَ المفتوح العين ، إن كان أوَّله همزة أو واواً ، فالغالب أنه من باب ضرب ، كَأَسَرَ ، يَأْسِرُ وَأَتَى ، يَأْتِي ووعَدَ يَعِدُ ، ووزَنَ يَزِنُ ، ومن غير الغالب : أَخَذُوا كُلَّ وَوَهَلْ . وإن كان مُضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر ، إن كان متعدياً^(١) كَمَدَّه يَمُدُّهُ ، وصدَّه يصدُّهُ . ومن باب ضرب ، إن كان لازماً^(٢) ، كخَفَّ يَخِفُّ ، وشذَّ يَشِذُّ ، بالذال المعجمة .

(١) قوله « فالغالب أنه من باب نصر إن كان متعدياً ... الخ » ، ومن غير الغالب : مَرَبَةً يَمْرَبُ ، وجلا القوم من المنزل يجلون جلاءً وجلوا لا : ارتحلوا عنه ، وهبت الريح تهب هيباً وهبوا ، وذرت الشمس تذر : فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع ، وأج الظلم ، وهو ذكر النعام في سيره يؤج : إذا سمع له دوي ، وكر الفارس على قرنه يكر : إذا رجع ، وهم بالأمر هم : عزم عليه ، وعم النبات يعم : طال ، وزم بأنفه يرم : بمعنى تكبر ، وسح النظر يسح سحاً : نزل ، وشك في الأمر يشك : وشق عليه الأمر يشق ، وجس عليه الليل يجس : أي أصلم ، وخش في الأمر يخش : بمعنى دخل ، وخب الحصان يخب : أي أسرع في سيره ، وكذا خب النبات يخب خيباً : إذا طال بسرعة .

(٢) قوله « ومن باب ضرب إن كان لازماً ... » ومن غير الغالب حبه يحبه ، بفتح الياء وكسر الحاء ، لغة في : أحبه يحبه .

وقد جاء بالوجهين عدة أفعال متعدية ، وعدة أفعال لازمة .

فمن الأول هر فلان الشيء، يهره ويهره : بمعنى كرهه . وأصل الهرير : صوت الكلاب الخفي ، وشد متاعه يشده ويشده : بمعنى أوثقه ، وعله الشراب يعله ويعله ، سقاه عللاً بعد نهل . والمثلل : الشرب الثاني ، والنهل محر كاً : الشرب الأول ، وبت الحبل وغيره يبتته ويبتته بتاً : قطعه ، ونم الحديث ينمه وينمه نما ونميعة : حملة وأفشاء ، على وجه الافساد .

ومن الثاني : صد عن الأمر يصد ويصد صدوداً : أعرض عنه ، وأث الشجر يوث ووث :

الثالث : مما تقدم من الأمثلة تعلم :

۱ - أن المضاعف يحيء من ثلاثة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفرح ، نحو سره يسره ، وفر يفر ، وعضه يعضه .

۲ - ومهموز الفاء يحيء من خمسة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفتح ، وفرح ، وشرف ، نحو : أخذ يأخذ ، وأسر يأسر ، وأهب يههب ، وأمن يامن ، وأسل يأسل .

۳ - ومهموز العين يحيء من أربعة أبواب : من باب ضرب ، وفتح ، وفرح ، وشرف ، نحو : وأي يئي ، وسأل يسأل ، وسئم يسأم ، ولئوم يلائم .

۴ - ومهموز اللام يحيء من خمسة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفتح ، وفرح ، وشرف ، نحو : برأ^(۱) يبرؤ ، وهنأ يهنئ ، وقرأ يقرأ ، وصدى يصندأ ، وجرؤ يجرؤ .

والمثال يحيء من خمسة أبواب : من باب ضرب ، وفتح ، وفرح ، وشرف ، وحسب ؛ نحو : وعد يعد ، ووهل يوهل ، ووجل يوجل ، ووسم يوسم ، وورث يرث ، وقد ورد من باب نصر لفظه واحدة في لغة عامرية ؛ وهي وجد يجد قال جرير :

لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة
تدع الصوادي لا يجدن غليلاً

أي كثر والتف ، وخر الحر يخر ويخر : أي سقط من علو إلى اسفل ، وحدث المرأة على زوجها تعد وتعد : زكت الزينة ، وثرب العين ثر وثر ، ثورا : غزرها : ودردت الشاة تدر وتدر ، وجم الماء يجم ويجم : بمعنى كثر : وعن له الشيء يعن ويعن : بمعنى عرض . وشذ عن الجمهور يشذ ويشذ : انفرد ، وشطت الدار تشط وتشطط : بمعنى بعدت ، وطش المزن يطش ويطش : أمطر دون الرش ، وأل السيف يؤل ويؤل : لمع .

(۱) أي من برأ المريض ، وهذه إحدى لغاته ، وكذلك هنا يهنئ في إحدى لغاته اه .

رُويَ بضم الجيم وكسرها . يقول لمحبوبته : لو شئت قد روي الفؤادُ
بشربة من ريقك ، تترك الصَّوَادِيَّ ، أي العطاش ، لا يجدن حرارة العطش .

٦ - والأجوف مجيء من ثلاثة أبواب : من باب نصر ، وضرب ،
وفرِح ، نحو : قال يقول ، وباع يبيع ، وخاف يخاف ، وغَيِّدُ يُغَيِّدُ ،
وعَوْرَ يعور ، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً ، وفي الثاني
ياءياً ، وفي الثالث مطلقاً ، وجاء طال يطول فقط من باب شرف .

٧ - والناقص مجيء من خمسة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفتح ،
وفرِح ، وشرف . نحو : دعا ، ورمى ، وسعى ، ورضي ، وسرَّو . ويشترط
في الناقص من الباب الأول والثاني ، ما اشترط في الأجوف منها .

٨ - واللفيف المفروق مجيء من ثلاثة أبواب : من باب ضرب ، وفرِح ،
وحسب . نحو : وَفِي يَفِي ، ووجي يوجي ، وولي يلي .

٩ - واللفيف المقرون مجيء من بي ضرب ، وفرِح . نحو : روي يروي ،
وقوي يقوى ، ولم يرد يائي العين واللام إلا في كلمتين من باب فرِح ، هما
عَيِي ، وَحَيِي .

الرابع : الفعل الأجوف ، إن كان بالألف في الماضي ، وبالواو في المضارع ،
فهو من باب نصر ، كقال يقول ، ما عدا طال يطول ، فإنه من باب شرف .
وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع ، فهو من باب ضرب كبِيع
يبيع . وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيها ، فهو من باب فرِح ، كخاف
يخاف ، وغَيِّدُ يُغَيِّدُ ، وعور يعور .

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كدعا يدعو . وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع ، فهو من باب ضرب ، كرمى يرمي . وإن كان بالألف فيها ، فهو من باب فتح ، كسعى يسعى . وإن كان بالواو فيها ، فهو من باب شرف كسر و يسر و . وإن كان بالياء فيها ، فهو من باب حسب ، كولي يلي . وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع ، فهو من باب فرح ، كرضي يرضى .

الخامس : لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عشر فعلاً ، وهي : وثق به ، ووجد عليه : أي حزن ، وورث المال ، وورع عن الشبهات ، وورك : أي اضطجع ، وورم الجرح ووري المخ : أي اكتنز ، ووعق عليه : أي عجل ، ووفق أمره : أي صادفه موافقاً ، ووفه له أي سمع وركم : أي اغتم وولي الأمر ، وومق : أي أحب .

وورد أحد عشره فعلاً ، فكسر عينها في الماضي ، ويجوز الكسر والفتح في المضارع ، وهي بئس ، بالياء الموحدة ، وحسب ، ووبق : أي هلك ، ووحمت الخبلى ، ووحير صدره ، ووغر : أي اغتاض فيها ، وولغ الكلب ، ووله ، ووهل ، اضطرب فيها ، وييس منه ، وييس الفصن .

السادس : كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعياً ، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة ، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط . ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً ، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت ، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط ، لأن لكل ما مضى مضارعاً لا تختلف صورته فيه .

السابع : ما بُني من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغلبة^(١) في المفاخرة ،
فقياس مضارعه ضم عينه ، كسابقني زيد فسبقته ، فأنا أسبقه ، ما لم يكن
وآوي الفاء ، أو يائي العين أو اللام ، فقياس مضارعه كسر عينه ، كواثبته
فوثبته ، فأنا أثبه وبايعته فبيعته ، فأنا أبيعهم ، وراميته فرميته ،
فأنا أرميه .

أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

للرباعي المجرد وزن واحد ، وهو فعلل ، كدحرج يدحرج ، ودربخ^(٢)
يدربخ . ومنه أفعال نحتها العرب من مر كسبات ، فتحفظ ولا يقاس عليها ،
كبسمل : إذا قال : بسم الله ، وحوقل إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ،
وطلبق إذا قال : أطال الله بقاءك ، ودمعز إذا قال : أدام الله عزك ،
وجعفل إذا قال : جعلني الله فداك .

وملحقاته سبعة : الأول : فعلاَل ، كجليبَه : أي ألبسه الجلباب . الثاني :
فوعَل ، كجوربه : أي ألبسه الجورب . الثالث : فعول كرهوك في
مشيته : أي أسرع . الرابع : فيعمل كبيطر ، أي أصلح الدواب .
الخامس : فعيل ، كشريف الزرع . قطع شريانه . السادس : فعلى ،
كسلقى : إذا استلقى على ظهره . السابع : فعنل كقلنسه : ألبسه القلنسوة .
والإلحاق : أن تزيد في البناء زيادة ، لتلحقه بأخر أكثر منه ، فيتصرف تصرفه .

(١) قال الرضي : ليس باب المغالبة قياسياً ، بحيث يجوز نقل كل لغة إليه اه

(٢) دربخ الرجل ، بالخاء المعجمة : وإذا طأطأ رأسه سوى ظهره .

أوزان الثلاثيِّ المَزِيدِ فيه

الفعل الثلاثيِّ المَزِيدِ فيه ثلاثة أقسام : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد فيه حرفان ، وما زيد فيه ثلاثة أحرف . فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة ؛ بخلاف الاسم ، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة ، لِثِقَلِ الفعل ، وخِيفَةِ الاسم ، كما سيأتي . فالذي زيد فيه حرف واحد ، يأتي على ثلاثة أوزان .

الاول : أَفْعَلَّ ، كَأَكْرَمَ ، وَأَوْلَى ، وَأَعْطَى ، وَأَقَامَ ، وَآتَى ، وَآمَنَ ، وَأَقْرَبَ .

الثاني : فاعَلَّ ، كَقَاتَلَ ، وآخَذَ ، ووالى .

الثالث : فَعَّلَّ بالتضعيف ، كَفَرَّحَ ، وَزَكَّى ، وَوَلَّى ، وَبَرَأَ .
والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان .

الاول : انفعَلَّ ، كَانكسر ، وانشقَّ ، وانقاد ، وانمحي .

الثاني : افتعلَّ ، كاجتمع ، واشتقَّ ، واختار ، وادعَى ، واتصل ، واتفق ، واصطبر ، واضطرب .

الثالث : افعلَّ كاحمرَّ ، واصفرَّ ، واعورَّ . وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب ؛ ونادر في غيرها ، نحو : ارْفَضَّ عَرَقًا ، واخضَلَّ الروضُ ، ومنه ارْعَوَى^(١) .

الرابع : تفعلَّ ، كتعلم وتزكَّى ، ومنه اذْكُرَّ^(٢) واطهَّرَ .

(١) أصله : ارعوا ، قدموا الاعلال على الادغام لحفته ، كما قدموه في قوى . اهـ .

(٢) الاصل في ذلك تذكر ، وتطهر ، وتثاقل ، وتدارك ، قلبت التاء في الجميع من جنس

الحرف الثاني ، وأدغم المثان ، فاجتلبت همزة الوصل .

الخامس : تفاعلَ كَتَبَاعَدَ وَتَشَاوَرَ ، ومنه تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَكَذَا
اِثْقَالَ ، وَادَّارَكَ .

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان :

الاول : استفعلَ ، كاستخرجَ ، واستقامَ .

الثاني : افنعوعلَ ، كاغدودَنَ الشعرَ : إذا طال ، واعشوشبَ المكانَ :
إذا كثُرَ عُشْبُهُ .

الثالث : اففعالَ كاحمارَ واشهبَ : قَوَّيْتُ حِمْرَتَهُ وَشَهَبْتَهُ .

الرابع : افنعولَ كاجلوؤذَ : إذا أسرعَ ، واعلَوُطَ : أي تعلقَ بعنقِ
البعيرِ فركبه .

أوزان الرباعيِّ المزيِّدِ فيه وملحقاته

ينقسم الرباعيُّ المزيِّدِ فيه إلى قسمين : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد
فيه حرفان ، فالذي زيد فيه حرف واحد ، وزن واحد ، وهو تفعمللَ
كتدحرجَ . والذي زيد فيه حرفان وزنان .

الاول : افعلللَ ، كاحرِ نجمَ .

والثاني : افعلللَ ، كاقشعرَ ، واطمأنَ

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان :

الاول : تفعللَ ، كتجلببَ .

الثاني : تفعولَ ، كترهوكَ .

الثالث : تَفَيَّنَل ، كَلشِطَنَ .

الرابع : تَقَوَّعَل ، كَنجورِبَ .

الخامس : تَمَفَّعَل ، كَتَمسَكَنَ .

السادس : تَفَمَلَى ، كَتسَلَقِي .

والملاحق بما زيد فيه حرفان ، وزنان :

الاول : افعللَل ، كاقمَنَسَسَ .

والثاني : افعللَى ، كاسلنقى .

والفرق بين وزني احرنجم واقعنسَس ، أن اقعنسَس إحدى لام زائدة للإلحاق ، بخلاف احرنجم ، فإنها فيه أصليتان .

تنبيهان :

الاول : ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام : 'ثلاثي' و'رباعي' ، و'خماسي' ، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسككنات سبعة وثلاثون باباً .

الثاني : لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد ، ولا في كل مزيد أن يستعمل له مجرد ، ولا فيما استعمل فيه بعض المزيديات ، أن يستعمل فيه البعض الآخر ، بل المدار في كل ذلك على السماع . ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم ، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية ، فيقال في ذهب أذهب ، وفي خرج أخرج .

فصل في معاني صيغ الزوائد

١ - أفعل

تأتي لعدة معان :

الاول : التّعدية ، وهي تصير الفاعل بالهمزة مفعولاً ، كأقمت زيداً ، وأقعدته ، وأقرأته . الأصل : قام زيد وقعد وقرأ ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيدُ مُقَمَّداً مُقَرَّداً ، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد ، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها مستعمداً لاثنين وإذا كان متعدياً لاثنين ، صار بها متعدياً لثلاثة . ولم يوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنين ، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة ، إلا رأى وَعَلِمَ ، كراى وعلم زيد بكراً قائماً ، تقول : أَرَيْتُ أو أَعَلِمْتُ زيداً بكراً قائماً .

الثاني : صيرورة شيءٍ إذا شيءٍ ، كألبن الرجلُ وأتمر وأفلس : صار ذلبن وتمر وفلوس .

الثالث : الدخول في شيء ، مكاناً كان أو زماناً ، كأشام وأعرق وأصبح وأمسى ، أي دخل في الشام ، والعراق ، والصبح ، والمساء .

الرابع : السّلب والإزالة ، كأقديتُ عين فلان ، وأعجمت الكتاب : أي أزلتُ القَدَى عن عينه ، وأزلتُ عجمة الكتاب بنقطه .

الخامس : مصادفة الشيء على صفة ، كأحمدت زيداً : وأكرمته ، وأبخلته : أي صادفته محموداً ، أو كريماً ، أو بخيلاً .

السادس : الاستحقاق ، كاحصدَ الزرع ، وأزوّجتُ هند ، أي استحق الزرع الحصاد ، وهند الزّواج .

السابع : التعريض ، كآرهننت المتاع وأبعثته : أي عرّضته للرهن والبيع .

الثامن : أن يكون بمعنى استفعل ، كأعظمته : أي استعظفته .

التاسع : أن يكون مطاوعاً لفعل بالتشديد ، نحو : فطرته فأفطر
وبشّرته فأبشّر .

العاشر : التمكين ، كأحفرته النهر : أي مكنته من حفره .

وربما جاء المهموز كاصله ، كسرى وأسرى ، أو أغنى عن أصله لعدم
وروده ، كالفح : أي فاز . وندر مجيء الفعل متعدياً بلا همزة ، ولازماً بها ،
كنسّلت ريش الطائر ، وأنسل الريش ، وعرضت الشيء : أظهرته ،
وأعرض الشيء : ظهر ، وكبّنت زيدا على وجه ، وأكبّ زيداً على وجهه ،
وقشّعت الريح السحاب ، وأقشع السحاب ، قال الشاعر :

كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامةً فلما رأوها أقشعت وتجلّت^(١) .

٢ - فاعل

يكثر استعماله في معنيين : أحدهما : التشارك بين اثنين فأكثر ، وهو أن
يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً ، فيقابله الآخر بمثله ، وحينئذ فينسب للباديء
نسبة الفاعلية ، وللمقابل نسبة المفعولية . فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه
الصيغة متعدياً ، نحو ماشيته ، والأصل : مشيت ومشى . وفي هذه الصيغة
معنى المغالبة ، ويدل على غلبة أحدهما ، بصيغة فاعل من باب نصر ما لم

(١) قال دده خليفة : ترتقي هذه الأفعال الى ثلاثة عشر فعلاً ، وعد منها غير التي في
الأصل : انقض البعير في القاف والضاد المعجمة ، والأم ؛ وأظارت الناقة ، وأزفت البئر ، وأمرت
الناقة ، أو سبق البعير ، بالسین المهملة والباء الموحدة ، وقلعه الله فأقلع ، وحججه فأحجم اهـ .

يكن واويّ الفاء ، أو يائي العين أو اللام ، فإنه يُدَلّ على الغلبة من باب ضرب كما تقدم ، ومتى كان « فَعَلَّ » للدلالة على الغلبة كان متعدياً ، وإن كان أصله لازماً ، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أيّ باب كان .

وثانيها : الموالاة ، فيكون بمعنى أفعل المتعدّي ، كواليت الصوم وتابعته ، بمعنى أوليت ، وأتبعته بعضه بعضاً .

وربما كان بمعنى فعّل المضعف للتكثير ، كضاعفت الشيء وضعفته ، وبمعنى فعّل ، كدافع ودفع ، وسافر وسفر ، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته ، كيُخادعون الله ، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر ، وإظهار الإسلام ، ومجازاته لهم ، مخادعة .

٣ - فَعَّلَ

يكثر استعمالها في ثمانية معان . تشارك أفعل في اثنين منها ، وهما التعدية ، كقوّمت زيدا وقعدته ، والإزالة كجربت البعير وقشّرت الفاكهة ، أي أزلت جربه ، وأزلت قشره .

وتنفرد بستة .

أولها : التكثير في الفعل ، كجوّل ، وطوّف : أكثر الجولان والطفوفان ، أو في المفعول ، كفلّقت الأبواب ، أو في الفاعل ، كموتت الإبل وبركتت .

وثانيها : صيرورة شيء شبه شيء ، كقوّس زيد وحجّر الطين : أي صار شبه القوس في الانحناء ، والحجّر في الجمود .

وثالثها : نسبة الشيء إلى أصل الفعل ، كفسقت زيدا ، أو كفرته : نسبه إلى الفسق ، أو الكفر .

ورابعها : التوجه إلى الشيء ، كشرقنت ، أو غربت : توجهت إلى الشرق ، أو الغرب .

وخامسها : اختصار حكاية الشيء ، كهلل وسبح ولبي وأمن : إذا قال لا إله إلا الله ، وسبحان الله ، ولبيتك ، وآمين .

وسادسها : قبول الشيء ، كشفعت زيدا : قبلت شفاعته .

وربما ورد بمعنى أصله ، أو بمعنى تفعال ، كولتى وتولتى وفكرت وتفكرت . وربما أغنى عن أصله لعدم وروده ، كغيره إذا عابه ، وعجرت المرأة : بلغت السن العالية .

٤ - انْفَعَلَ

يأتي لمعنى واحد ، وهو المطاوعة ، ولهذا لا يكون إلا لازماً ، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية . ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً ، كقطمته فانقطع ، وكسرت فانكسر ؛ ولمطاوعة غيره قليلاً ، كأطلقته فانطلق ، وعدلته - بالتضعيف - فاعدل ، ولكونه مختصاً بالعلاجيات^(١) ، لا يقال : علمته فانعلم ، ولا فهمته فانفهم .

والمطاوعة : هي قبول تأثير الغير .

٥ - افْتَعَلَ

اشتهر في ستة معان :

احدها : الاتخاذ ، كاختمت زيدا ، واختمت : اتخذ له خاتماً ، وخادماً .

(١) العلاجيات : نسبة إلى العلاج ، وهو العمل الذي يكون فيه حركة حسية .

وثانيها : الاجتهاد والطلب ، كاكْتَسَبَ ، واكْتَتَبَ ، أي اجتهد وطلب الكسب والكتابة .

وثالثها : التشارك ، كاختصم زيد وعمرو : اختلفا .

ورابعها : الإظهار ، كاعتذر واعتظم ، أي أظهر العذر ، والعظمة .

وخامسها : المبالغة في معنى الفعل ، كاقْتَدِرَ وارتدَّ ، أي بالغ في القدرة والردة .

وسادسها : مطاوعة الثلاثي كثيراً ، كعدَلته فاعتدل ، وجمَعته فاجتمع .

وربما أتى مطاوعاً للمضعف ومهموز الثلاثي ، كقربته فاقترب ، وأنصفته

فانتصف . وقد يجيء بمعنى أصله ، لعدم وروده ، كارتجل الخطبة ، واشتمل الثوب .

٦ - افعل

يأتي غالباً لمعنى واحد ، وهو قوة اللون أو العيب ، ولا يكون إلا لازماً ، كاحمرٌ وابيضٌ واعورٌ واعمشٌ : قويت حرته وبياضه وعوراه وعمشه .

٧ - تفعل

تأتي لخسة معان :

اولها : مطاوعة فعل مضعف العين ، كنبهته فتنبه ، وكشرته فتكشتر .

وثانيها : الاتخاذ ، كتوسد ثوبه : اتخذته وسادة .

وثالثها : التكلف ، كتصبر وتحلم ، تكلف الصبر والحلم .
 ورابعها : التجنّب كتخرج وتهجد : تجنب الحرج والهجوم ، أي النوم .
 وخامسها : التدريج ، كتجرعت الماء ، وتحفظت العلم : أي شربت الماء
 جرعة بعد أخرى ، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى ؛ وربما أغنت هذه الصيغة
 عن الثلاثي ، لعدم وروده ، كتكلم وتصدي .

٨ - تفاعل

اشتهرت في أربعة معان :

اولها : التشريك بين اثنين فأكثر ، فيكون كل منها فاعلاً في اللفظ ، مفعولاً
 في المعنى ، بخلاف فاعل المتقدم ، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعدياً لاثنين ،
 صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد ، كجاذب زيد عمراً ثوباً ، وتجاذب زيد وعمرو
 ثوباً . وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً ، كخاصم زيد عمراً ، وخاصم
 زيد وعمرو .

ثانيها : التظاهر بالفعل دون حقيقته ، كتناوم وتغافل وتعامى : أي
 أظهر النوم والغفلة والعمى ، وهي منتفية عنه ، قال الشاعر :

ليس الغبيُّ بسيدٍ في قومهِ لكنَّ سيِّدَ قومِهِ المتغابي

وقال الحريري :

ولما تعامى الدهرُ وهو أبو الوري عن الرُّشدِ في أنحائه ومقاصده
 تعاميتُ حتى قيلَ إني أخو عمي ولا غزوانَ يحدو الفتى حدو والده

وثالثها : حصول الشيء تدريجاً ، كتزاييد النيل ، وتواردت الإبل : أي حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً .

ورابعها : مطاوعة فاعل ، كباعده فتباعده

٩ - استَفَعَلَ

كثرت استعمالها في ستة معان :

أحدها : الطلب حقيقة كاستغفرت الله : أي طلبت مغفرته ، أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعدن ، سُميت الممارسة في إخراجهِ ، والاجتهاد في الحصول عليه طلباً ، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي .

وثانيها : الصيرورة حقيقة ، كاستحجر الطين ، واستحصن المهر : أي صار حجراً وحصاناً ، أو مجازاً كما في المثل : « إنَّ البِغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ » .

أي يصير كالنسر في القوة . والبِغَاثُ : طائر ضعيف الطيران ، وسناه : إن الضعيف بأرضنا يصير قوياً ، لاستعانته بنا .

وثالثها : اعتقاد صفة الشيء ، كاستحسن كذا واستصوبته ، أي اعتقدت حسنه وصوابه .

ورابعها : اختصار حكاية الشيء كاسترجع ، إذا قال : « إنا لله وإنا إليه راجعون » .

وخامسها : القوة ، كاستهتر واستكبر : أي قوي هتراه وكبره .

ومادسها : المصادفة ، كاستكرمت زيداَ أو استبخلته : أي صادفته كريماً
أو بخيلاً .

وربما كان بمعنى أفعال ، كأجاب واستجاب ، ولطاوعته كأحكمته
فاستحكم ، وأقمته فاستقام .

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى ، زيادة على أصله ، فمثلاً اعشوشب
المكان يدل على زيادة 'عشبه أكثر من عشب ، واخشوشن يدل على قوة الخشونة
أكثر من خشن ، واحمرار يدل على قوة اللون ، أكثر من حمر واحمر ،
وهكذا .

التقسيم الرابع للفعل

بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف .

فالجامد : ما لازم صورة واحدة ، وهو إما أن يكون ملازماً للمضي كليس
من أخوات كان ، وكرب من أفعال المقاربة ، وعسى وحري واخلولق من
أفعال الرجاء ، وأنشأ وطفق ، وأخذ وجعل وعلق ، من أفعال الشروع ،
ونعم وحبذ في المدح ، وبش وساء في الذم ، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء ،
على خلاف في بعضها ؛ وإما أن يكون ملازماً للأمريّة ، كهب وتعلم ، ولا
ثالث لها .

والتصرف : ما لا يُلازم صورة واحدة ، وهو إما أن يكون تامّ التصرف ،
وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر ، كنصر ودحرج ، أو ناقصه ، وهو ما

يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، كزال يزال ، وبرح يبرح ، وفتى يفتى ، وانفك ينفك ، وكاد يكاد ، وأوشك يوشك .

فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضي : أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة ، مضموماً^(١) في الرُّباعي كيدحرج ، مفتوحاً في غيره كيكتب وينطلق ويستغفر .

ثم إن كان الماضي ثلاثياً ، سَكَنَتْ فَاوَهُ ، وحركت عينه بضمه أو فتحة أو كسرة ، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة ، كينصُر ويفتَح ويضرب ، كما تقدم ، وإن كان غير ثلاثي ، بقي على حاله إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج ، وإلا كسِر ما قبل آخره ، كيعظَّم ويقَاتِل ، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت ، كينكرم ويستخرج .

وكيفية تصريف الأمر من المضارع : أن يُحذف حرف المضارعة ، كعظَّم وتشارك وتعلم ، فإن كان أول الباقي ساكناً زيدَ في أوله همزة ، كعصر وافتح . واضرب ، وأكرم وانطلق واستغفر .

التقسيم الخامس للفعل

من حيث التعدي وال لزوم

ينقسم الفعل إلى متعد ، ويسمى 'مجاوزاً' ، وإلى لازم ويسمى قاصراً .

(١) وربما كسر غير الياء من باب علم ، وفيها أول ماضيه همزة الوصل أو ثاء المطاوعة ، نحو تطلق وتسخرج وتتغافل وتتعلم ، واشتهر ذلك في لفظ إخال .

فالمتعدي عند الإطلاق : ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه ، نحو حفظ محمد
الدرس . وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، نحو زيد ضربه عمرو ،
وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ كقولهم مفعولٌ بحرف جرّ أو ظرف نحو
مضروب .



وهو على ثلاثة أقسام :

ما يتعدى إلى مفعول واحد ، وهو كثير ، نحو : حفظ محمد الدرس ،
وفهم المسألة .

وما يتعدى إلى مفعولين ، إما أن يكون أصلها المبتدأ والخبر ، وهو ظنّ
وأخواتها ، وإمّالا ، وهو أعطى وأخواتها .

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو باب أعلم وأرى .

واللازم : ما لم يُجاوز الفاعل إلى المفعول به ، كقعد محمد ، وخرج علي .

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية :

الاول : الهمزة كأكرم زيد عمرا .

الثاني : التضعيف كفرّحت زيدا .

الثالث : زيادة ألف المفاعلة نحو : جالس زيد العلماء ، وقد تقدمت .

الرابع : زيادة حرف الجرّ ، نحو : ذهبت بعليّ .

الخامس : زيادة الهمزة والسين والتاء ، نحو : استخرج زيد المال .

السادس : التَّضْمِينُ النُّحْوِيُّ (١) ، وهو أن تُشْرَبَ كلمة لازمة معنى كلمة متعدية ، لتتعدى تعديتها ، نحو : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » ، ضَمَّنَ تَعَزَمُوا معنى تَنَوَّأُوا ، فَعُدِّيَ تَعْدِيَتَهُ .

السابع : حذف حرف الجرّ توسعاً ، كقوله :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ (٢)

ويطرد حذفه مع أن وأن ، نحو قوله تعالى : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، « أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » .

الثامن : تحويل اللازم إلى بابٍ نصرَ لقصد المغالبة ، نحو : قاعدته فقعدته فأنا أقعدُه ، كما تقدم .

والحق أن تعدية الفعل سماعية ، فما سَمِعْتَ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره ، وما لم تسمع تعديته ، لا يجوز أن يُعَدِّيَ بهذه الأسباب . وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً ، كما تقدم .

وأَسْبَابُ لَزُومِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ أَسَالَةُ خَمْسَةٍ :

(١) ومنه رحبتكم الطاعة ، وطلع بشر اليمن ، بضم العين فيها : أي وسعتكم الطاعة . وبلغ اليمن ، وليس في اللفظة العربية فعل (مضمون العين) عدى إلى المفعول بالتضمين ، غير هذين الفعلين .

(٢) البيت لجرير (ديوانه طبعة الصاوي ٥١٢) ورواية صدره في الديوان :

* أَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيِّيًا *

والرواية الأخرى صحيحة .

الاول : التضمين ، وهو أن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة ،
لتصير مثلها ، كقوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »
ضمن يخالف معنى يخرج ، فصار لازماً مثله .

الثاني : تحويل الفعل المتعدي إلى فَعْلٌ بضم العين ، لقصد التعجب والمبالغة ،
نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ : أي ما أَضْرَبَهُ !

الثالث : صيرورته مطاوعاً ، ككسرتَه فانكسر ، كما تقدم .

الرابع : ضعف العامل بتأخيره ، كقوله تعالى : « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا
تَعْبِرُونَ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

تَبَلَّتْ^(١) فَوَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدٍ بَسَامٍ

أي تَسْقِيهِ^(٢) رَيْقًا بَارِدًا .

التقسيم السادس للفعل

من حيثُ بناؤه للفاعل ، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل ، ويُسمى معلوماً ، وهو ما ذُكرَ معه فاعله ،

(١) بالثناة الفوقية فالوحدة المفتوحة : أي أصابته بتبل ، أي اسقام ، ويقال أتبل بالهمزة .

(٢) ويحتمل أنه ضمن تسقي معنى تشفي ، فعدى بالباء ، أو تسقي الضجيج ريقها بقم بارد
ويقه فيكون المفعول محذوفاً ، والباء للاستعانة . ا هـ صبان .

نحو : حَفِظَ محمدُ الدرسَ . وإلى مبنيِّ للمفعول ، ويسمى مجهولاً ، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنِيبَ عنه غيره ، نحو : حَفِظَ الدرسَ . وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها ، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة ، وليست عينه ألفاً ، ضَمَّ أوله وَكَسِرَ ما قبل آخره ولو تقديراً ، نحو : ضَرَبَ عليٌّ ورُدَّ المبيعُ ؛ فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة ، ضَمَّ الثاني مع الأول ، نحو : تَعَلَّمِ الحسابَ ، وَتَقَوَّلِ مع زيد ، وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضَمَّ الثالث مع الأول نحو : انطَلَقَ يزيدُ واستُخْرِجَ المعدنُ ، وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياءً ، وكُسِرَ أوله ، بإخلاص الكسر ، أو إشمامه الضم ، كما في قال وباع واختار وانقاد ، تقول ببيع الثوب ، وقيل القول ، واختيرَ هذا ، وانقيد له ، وبعضهم يبقي الضم ، ويقلب الألف واواً كما في قوله (١) :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً آيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقوله :

حَوَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذَا تُحَاكَ تَحْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكَ

رُويَا بإخلاص الكسر ، وبه مع إشمام الضم ، وبالضم الخالص . وتنسب اللغة الأخيرة لبني قفيسٍ ودُبَيْرٍ ، وادعى بعضهم امتناعها في انفعالٍ وافتعل . هذا إذا أمن اللبس . فإن لم يؤمن ، كَسِرَ أولُ الأجوف الواويِّ ، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين ، كقول العبد : سميت أي سامني المشتري ، ولا تضمه ، لإيهامه أنه فاعل السوم ، مع أن فاعله غيره ، وضَمَّ أولُ الأجوف البائيِّ ، وكذا الواويِّ ، إن كان مضارعه على يفعل ، بفتح العين ، نحو : بُعتُ :

(١) البيت لرؤية (في ديوانه) .

أي باعني سيدي ، ولا يُكسّر ، لإيهامه أنه فاعل البيع ، مع أن فاعله غيره ، وكذا 'خفت' ، بضم الخاء ، أي أخافني الغير .

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف ، نحو : شدّ ومدّ ، والكوفيون أجازوا الكسر ، وهي لغة بني ضبة ، وقد قرئ : هذه بضاعتنا ردت إلينا ، ولو ردّوا لعادوا لما نهوا عنه ، بالكسر فيها ، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء ، بعد توهم سلب حركتها ، وحوّز ابن مالك الأشمام في المضعف أيضاً حيث قال :

(وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ)

وإن كان مضارعاً ضمّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ولو تقديراً ، نحو : يضرب عليّ ، ويردّ المبيع .

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدّاً ، كيقول ويبيع ، قلب ألفا ، كيقال ، ويباع .

ولا يثنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين ، أو المجرور الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة ، نحو : سير يوم الجمعة ، ووقف أمام الأمير ، وجلس جلوس حسن ، وفرح بقدم محمد ، بخلاف اللازم حالة واحدة ، نحو : عند ، وإدا ، وسبحان ، ومماذ .

تنبيه - ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المنى للمجهول ، منها : غشي فلان بحاجتك : أي اهتم . وزهني علينا : أي تكبر . وفلج : أصابه الفالج وحُم : استحرّ بدنه من الحمى . وسئل : أصابه السؤل . وجنّ عقله : استتر . وغمّ الهلال : احتجب . والخبر : استعجم . وأغمي عليه : غشي . وشده : دهش وتحيّر . وامتنقع أو انتقع لونه : تغيّر .

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنى للمجهول ، ما دامت لازمة ،
والوصف منها على مفعول ، كما يفهم من عباراتهم ، وكأنهم لاحظوا فيها وفي
نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف ، فأتوا به على فعل بالضم ،
وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً .

ووردت أيضاً عدة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح ، وللفاعل
نادراً أو شذوذاً ، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية ، من ذلك بهت الخضم
وبهت ، كفريح وكرم ، وهزل وهزله المرض ، ونخي ونخاه ، من
النخوة ، وزكم وزكمه الله ، ووعك ووعكه ، وطل دمه وطله ،
ورهصت الدابة ورهصها الحجر ، ونسجت الناقة ، ونسجها أهلها ..
إلى آخر ما جاء من ذلك ، وعدة اللغويون من باب عني .
وعلاقة هذا المحث باللغة أكثر منها بالصرف

التقسيم السابع للفعل

من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكداً

ينقسم الفعل إلى مؤكداً ، وغير مؤكداً .

فالمؤكد : ما لحقته نون التوكيد . ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو :
« لِيُهَيِّجَنَّ وَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ » ، وغير المؤكد : ما لم تلحقه ،
نحو : يُهَيِّجَنَّ ، ويكُونَنَّ .

فالماضي لا يؤكد مطلقاً ، وأما قوله :

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْبًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّيْبَةِ جَانِحًا

فضرورة شاذة ، سهلها ما في الفعل من معنى الطلب ، فعومل معاملة الأمر ، كما شد توكيد الاسم في قول رؤوية بن العجاج :

(أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا)

والأمر يجوز توكيده مطلقاً ، نحو : اكتبين واجتهدن .

وأما المضارع فله ست حالات :

الأولى : أن يكون توكيده واجباً . الثانية : أن يكون قريباً من الواجب .
الثالثة : أن يكون كثيراً . الرابعة : أن يكون قليلاً . الخامسة : أن يكون أقل . السادسة : أن يكون ممتنعاً .

١ - فيجب توكيده إذا كان مثبتاً ، مستقبلاً ، في جواب قسم ، غير مفصول من لامة بفاصل ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » . وحينئذ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين ، وخلوؤه من أحدهما شاذ أو ضرورة .

٢ - وبكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما الزائدة ، نحو : « وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً - فِيمَا نَذَرْنَا مِنْكَ - فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ النَّبِيِّ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا » .
وَمِنْ تَرَكَ توكيده قوله :

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخُلَانِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليل في النثر ، وقليل يختص بالضرورة .

٣ - ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب : أمر ، أو نهى ، أو دعاء ،

أَوْ عَرَضٍ ، أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، نَحْوُ : لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلا تَحْسَبَنَّ لِلَّهِ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ » ، وَقَوْلُ خُرَيْتِ بِنْتِ هَفْثَانَ :
 لا يَبْعَدَنَّ^(١) قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآقَةُ الْجُزُرِ
 وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

هَلَّا تَمَنَّ بَوَاعِدٍ غَيْرَ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدُتْكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
 وَقَوْلُهُ :

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَى بِنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرٌ بِكَ هَائِمٌ
 وَقَوْلُهُ : أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا^(٢)

٤ - وَيَكُونُ قَلِيلًا إِذَا كَانَ بَعْدَ لا النَافِيَةِ ، أَوْ مَا الزَائِدَةَ ، الَّتِي لَمْ تَسْبِقْ
 بِإِنِ الشَّرْطِيَّةُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا
 مِنْكُمْ خَاصَّةً » . وَإِنَّمَا أُكِّدَ مَعَ النَّبَاطِيِّ ، لِأَنَّهُ يَشْبَهُ أَدَاةَ النَّهْيِ صَوْرَةً ،
 وَقَوْلُهُ .

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(٣)

(١) قَوْلُهُ لا يَبْعَدَنَّ : بَابُهُ فَرَحٌ ، أَي لا يَحِلُّ لَكُنْ . وَالْعُدَاةُ بضم العين : جَمْعُ عَادٍ . وَالجُزُرُ
 بضمّتين : جَمْعُ جَزُورٍ وَهِيَ النَاقَةُ يَنْحَرُهَا اللَّاعِبُونَ بِالْمَيْسَرِ وَيَقْسُمُونَهَا وَيَتَقَامَرُونَ عَلَيْهَا .
 (٢) كِنْدَةَ : بِكسْرِ الكافِ .

(٣) مِثْلُ يَضْرِبُ لِلْفَرْعِ يَشْبَهُ أَصْلَهُ : أَي إِذَا مَاتَ الأبُ سَرَقَ الْوَلَدُ شَخْصَ أَبِيهِ ، فَيَصِيرُ
 كَأَنَّهُ هُوَ ، وَقِيلَ يَضْرِبُ لِمَنْ يَظْهَرُ خِلافَ مَا يَبْطُنُ . وَالْعِضَّةُ : شَجَرُ الشوكِ كَالطَّلْحِ وَالْعَوْسَجِ .
 وَشَكِيرُهَا : شوكُهَا ، أَوْ مَا يَنْبُتُ حَوْلَ الشَّجَرَةِ مِنْ أَصْلِهَا ، وَقِيلَ صَفَارٌ وَرَقُهَا : أَي أَنَّ مَا ظَهَرَ
 مِنَ الصَّفَارِ يَدُلُّ عَلَى الكِبَارِ .

و كقول حاتم :

قليلًا به ما يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مَا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنًا

وما زائدة في الجميع ، وشَمَل الزاغة بعد رُبّ كقول جديمة الأبرش :

رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا

وبعضهم منعها بعدها ، لمضي الفعل بعد رب معنى ، وخصه بعضهم بالضرورة .

٥ - ويكون أقلّ إذا كان بعد « لم » وبعد أداة جزاء غير « إما » ، شرطاً كان المؤكّد أو جزاء ، كقوله وصف جبل :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمًّا^(١)

أي يعلمن ، وكقوله :

مَنْ تَتَّقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَنْبِ أَبْدَا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ^(٢) شَافِي

وقوله : « وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فزارة تَمْنَعَا^(٣) » : أي تمنعن .

(١) البيت لأبي حيان الفقي .

(٢) بنو قتيبة : من باهلة .

(٣) عجز بيت للكعب بن معروف . وصدرة :

* فَمَا تَشَأْ مِنْهُ فزارة تعطكم *

٦ - ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب ، ولم يكن مما سبق ، بأن كان في جواب قسم منفي ، ولو كان النافي مقدراً ، نحو : **تالله لا يذهب العرف بين الله والناس ، ونحو قوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف ، أي لا تفتأ . أو كانت حالاً كقراءة ابن كثير : « لأفسيم بيوم القيامة » ، وقول الشاعر :**

مميناً لا بغض كل امرئ
يزخرف قولاً ولا يفعل

أو كان مفصلاً من اللام ، نحو : **« ولئن امتنم أو قتلتهم إلى الله تحشرون » ، ونحو : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » .**

حكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد

١ - إذا لحقت النون الفعل ، فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكر ، **فتح آخره لمباشرة النون له ، ولم يحذف منه شيء ، سواء كان صحيحاً أو معطلاً ، نحو : « لينصرن زيد ، وليقضين ، ولتغزوان ، وليسعين » ، برد لام الفعل إلى أصلها .**

٢ - وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين ، لم يحذف أيضاً من الفعل شيء ، **وحذفت نون الرفع فقط ، لتوالي الأمثال ، وكسرت نون التوكيد ، تشبيهاً لها بنون الرفع ، نحو : « لتنصرن بازيدان ، ولتسعيان » ، ولتغزوان » ، ولتسعيان .**

٣ - وإن كان مسنداً إلى واو الجمع ، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع **لتوالي الأمثال ، وواو الجمع ، لالتقاء الساكنين ، نحو : « لتنصرن يا قوم » ،**

وإن كان ناقصاً وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة ، حذفت أيضاً لام الفعل زيادة على ما تقدم ، نحو : لَتَغْزُنَ وَ لَتَقْضُنَ يا قوم ، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة ، للدلالة على المحذوف ، فإن كانت العين مفتوحة ، حذفت لام الفعل فقط ، وبقي فتح ما قبلها ، وحركت واو الجمع بالضمه ، نحو : لَتَخْشَوْنَ وَ لَتَسْعَوْنَ .

وسياتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين ، إن شاء الله تعالى .

٤ - وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة ، حذفت الياء والنون ، نحو لَتَنْصُرِنَ يا دعد ، وَلَتَغْزِنَ وَلَتَرَمِنَ ، بكسر ما قبل النون ، إلا إذا كان الفعل ناقصاً ، وكانت عينه مفتوحة ، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر ، مع فتح ما قبلها ، نحو : لَتَسْمَعِينَ وَ لَتَخْشِينَ يا دعد .

٥ - وإن كان مسنداً إلى نون الإناث ، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد ، وكسرت نون التوكيد ، لوقوعها بعد الألف ، نحو : لَتَنْصُرَنانَ يا نسوة وَلَتَسْعَيْنَنانَ ، وَلَتَغْزُونَنانَ ، وَلَتَرَمِينَنانَ^(١) .

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك ، نحو : اضْرَبْنَ يا زيد ، واغْزُونِ وارْمِينِ واسْعِينِ . ونحو : اضْرَبَانِ يا زيدانِ واغْزِوَانِ وارْمِيانِ واسْعِيانِ . ونحو اضْرَبْنَ يا زيدونِ واغْزُونِ واغْزُونِ ، ونحو اخْشَوْنَ واسْعَوْنَ ... الخ .

* * *

(١) من ذلك ما قاله أبو مهدية الأعرابي : أخسانا يدعنى . قال الأصمعي : أظنه يعني الشياطين . (أنظره في لسان العرب . خسا) .

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة :

الاول : أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث ، لالتقاء الساكنين على غير أحدّه ، فلا تقول اخشيتان .

الثاني : أنها لا تقع بعد ألف الاثنيين ، فلا تقول : لا تضر بان يا زيدان ، لما تقدم .

ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيها ، ونظر له بقراءة نافع : « ومحيبي » ، بسكون للياء بعد الألف .

الثالث : أنها تحذف إذا وليها ساكن ، كقول الأضبط بن قريع للثعدي :

فَصِيلُ حِبَالِ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبْلَ وَأَقْصَرَ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

أي لا تهين .

الرابع : أنها تعطى في الوقت حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو لنسفعما ، وليكونا ، ونحو :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا^(١)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ورأى ما حذف في الوصل لأجلها . تقول في الوصل اضر بن يا قوم ، واضر بن يا هند ، والأصل : اضر بنون

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس ، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل .

فواضِرِ بَيْنَ ، فإذا وقفت عليها حذفت النون ، لشبهها بالتنوين ، فترجع الواو والياء ، لزوال الساكنين ، فتقول : اضربوا ، واضربي .

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١ - حكم الصحيح السالم : أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به ، نحو كتبت ، وكتبوا ، وكتبت .

٢ - وحكم المهموز : كحكم السالم ، إلا أن الأمر من أخذَ وأكلَ ، تحذف همزته مطلقاً ، نحو أخذَ وكُلَ ؛ ومن أمر وسأل^(١) في الابتداء ، نحو أمرُوا بالمعروف ، وانتهوا عن المنكر ، ونحو سل بني إسرائيل . ويحوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء ، نحو قلت له : أمر ، أو أمر ، وقلت له : سل ، أو اسأل .

وكذا تحذف همزة رأى ، أي عين الفعل من المضارع والأمر ، كيرى وره ، الأصل : يرأى ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع ما بعدها ؛ والأمر محمول على المضارع .

وتحذف همزة أرى ، أي عينه أيضاً في جميع تصاريفه ، نحو أرى ويُرِي وأره .

وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما ، أبدلت مدداً من جنس حركة ما قبلها ، كما سيأتي :

(١) وفي لغة سأل يسأل ، كخاف يخاف ، والأمر من هذه سل ، فلا حذف له .

٣ - حكم المضعف الثلاثي ومزيده : يجب في ماضيه الإدغام ، نحو مدّ واستمدّ ، ومدّوا واستمدوا ، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، فيجب الفك ، نحو مَدَدَتَ ، والنسوة مَدَدَنَ ، واستمددت ، والنسوة استمددن .

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً ، نحو يَرُدُّ وَيَسْتَرِدُّ ، ويردّون ويستردون ، ما لم يكن مجزوماً بالسكون ، فيجوز الأمران ، نحو لم يَرُدُّ ولم يَسْتَرِدُّ ، ولم يَسْرُدُّ ولم يَسْتَرِدُّ ، وما لم تتصل به نون النسوة ، فيجب الفك ، نحو يَرُدُّون ويستردّون . بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون ، فإنه كغير المجزوم ، تقول لم يردّوا ولم يستردوا .

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو رَدَّ يَارِيدُ وَاِرْدُدْ ، واسترِدَّ واستردد ، وَاِرْدُدْنِ يَانِسُ ، وَاِرْدُدُوا ، واستردوا .

٤ - حكم المثال : قد تقدم أنه إما يأتي الفاء ، أو واؤها .

فالبياني لا يحذف منه في المضارع شيء ، إلا لفظين حكاهما سيويه ، وهما يَسِرَ البعيرُ يَسِيرُ ، كوعَدَ يَعِيدُ ، من اليَسْر كالأضرب : أي اللين والانقياد ، وَيَسِسَ يَسِسَ في لغة .

والواوي تحذف فاءه من المضارع ، إذا كان على وزن يفعل ، بكسر العين ، وكذا من الأمر ، لأنه فرعه ، نحو وعد يعد عد ، ووزن يزن زن . وأما إذا كان يائياً كينع ينع ، أو كان واوياً ، وكان مضارعه على وزن يفعل بضم العين ، نحو ووجه يوجه ، أو على وزن يفعل بفتحها نحو ورجل يوجل ، فلا يحذف منه شيء وسمع يا جل ويوجل . وشذ يبدع ، ويزع ، ويذر ، ويضع ، ويقع ، ويلع ، ويلع ، ويهب ، بفتح عينها ، وقيل لا

شذوذ ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين ، وإنما فتحت لمناسبة حرف
الخلق ، وحذم على يدع .

أما الحذف في يطاء ويسع فشاذاً اتفاقاً ، إذ ماضيها مكسور العين ،
والقياس في عين مضارعه الفتح .

وأما مصدر نحو وعدّ ووزن ، فيجوز فيه الحذف وعدمه ، فتقول
وعد يعدّ وعدة ووعداً ووزن يزن زينة ووزناً ، وإذا حذف الواو من
المصدر عوضت عنها تاء في آخره ، كما رأيت ، وقد تحذف شذوذاً كقوله :

إن الخليط أجدثوا البين فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا^(١)

وشذ حذف الفاء في نحو رقة : للفضة ، وحشة بالمهملة للأرض الموحشة ،
وجهة للمكان المتجه إليه ، لانتفاء المصدرية عنها .

٥ - حكم الأجوف : إن أعلت عينه ، وتحركت لامه ، ثبتت العين .

وإن سكنت بالجزم ، نحو لم يقل ، أو بالبناء في الأمر ، نحو قل ، أو
لاتصاله بضمير رفع متحرك ، حذفت عينه ، وذلك في الماضي ، بعد تحويل
فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أصل العين واواً كقال ، وإلى فعل
بالكسر إن كان أصلها ياء كباع ، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيها ، لتكون
حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول ، وياء في الثاني ، تقول قلت
وبيعت ، بالضم في الأول ، والكسر في الثاني . بخلاف مضموم العين
ومكسورها ، كطال وخاف ، فلا تحويل فيها ، وإنما تنقل حركة العين إلى

(١) البيت الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

الفاء ، للدلالة على البينية ، تقول : طَلَّتْ وَخَفَّتْ ، بالضم في الأول ، والكسر في الثاني .

هذا في الجرّد ، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سكنت لامه ، وَأَعَلَّتْ عينه بالقلب ، كَأَقَمْتُ وَاسْتَقَمْتُ ، واخترت وانقذت . وإن لم تعمل العين لم تحذف ، كقارَمت ، وقَوَّمت .

٦ - حكم الناقص ، إذا كان الفعل الناقص ماضياً ، وأسند لواو الجماعة ، حذف منه حرف العلة ، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً ، ويضم إن كان واواً أو ياء ، فتقول في نحو سَعَى سَعَوْا ، وفي سَرَوْا وَرَضِيَ سَرَوْا وَرَضُوا . وإذا أُسْنِدَ لغير الواو من الضمائر البارزة ، لم يحذف حرف العلة ، بل يبقى على أصله ، وتقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها ، إن كانت ثالثة ، فتقول في نحو سَرَوْا سَرُونَا . وفي رَضِيَ رَضِينَا ، وفي غَزَا وَرَمَى غَزَوْنَا وَرَمَيْنَا ، وَغَزَوْا وَرَمَيْنا : فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقاً ، نحو أَعْطَيْتُ وَاسْتَعْطَيْتُ ، وإذا لحقت تاء التانيث ما آخره ألف حذف مطلقاً ، نحو رَمَيْتُ ، وَأَعْطَيْتُ ، وَاسْتَعْطَيْتُ ، بخلاف ما آخره واو أو ياء ، فلا يحذف منه شيء .

وأما إذا كان مضارعاً ، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فيحذف حرف العلة ، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً ، كما في الماضي ، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، إن كان المحذوف واواً أو ياء ، فتقول في نحو يسعى : الرجال يسعون ، وتَسْعَيْنَ يا هند ، وفي نحو يغزوا ويرمي : الرجال يغزون ويرمون ، وتغزِينَ وترمين يا هند .

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة ، بل يبقى على أصله ، غير أن الألف تقلب ياء ، فتقول في نحو يغزو ويرمي : النساء يغزُونَ ويرمِينَ ، وفي نحو يسعى : النساء يسعَيْن .

وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضاً ، وتقلب الألف ياء ، نحو الزيدان يغزُونَ وآن ويرمیان ويسعَيان .

والأمر كالمضارع المجزوم ، فتقول : اغزُ ، وارمِ ، وآسع ، وآغزُوا ، وآرمِيَا ، وآسعِيَا ، وآغزُوا ، وآرْمُوا ، وآسعُوا .

٧ - حكم اللفيف : إن كان مفروقاً ، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال ، وحكم لامه حكم لام الناقص ، كوقى تقول : وقى يقى قه ؛ وإن كان مقروناً ، فحكمه حكم الناقص ، كطوى يطوي اطر... إلى آخره .

تنبيه - يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشرَ وجهاً : اثنان للمتكلم نحو نصرتُ ، نصرنا . وخمسة للمخاطب نحو : نصرتَ ، نصرتَ نصرتما ، نصرتنم ، نصرتُن . وستة للغائب نحو : نصرًا ، نصرًا ، نصرُوا . نصرتُ ، نصرتنا نصرن . وكذا المضارع ، نحو أنصرُ ، تنصُر . تنصُر يا زيد ، تنصُران يا زيدان ، أو يا هندان ، تنصُرُونَ ، تنصُرِينَ ، تنصُرُن . ينصُر ، ينصُران ، ينصُرُونَ . هند تنصُرُ ، الهندان تنصُران ، النسوة ينصُرْنَ . ومثله المبني للجهول .

ويتصرف الأمر إلى خمسة : انصُرْ ، انصُرَا ، انصُرُوا ، انصُرِي ، انصُرِي .

الباب الثاني : في الكلام على الاسم

وفيه عدة تقاسيم :

التقسيم الأول للاسم ، من حيث التجرد والزيادة

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید ، والمجرد إلى 'ثلاثي' ، و'رباعي' ، و'خماسي' .

١ - فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة :

فَعْل ، بفتح فسكون ، كَسَهُمْ وَسَهَّل . فَعَمَل ، بفتحتين : كَقَمَر
وَبَطَل . فَعِيل ، بفتح فكسر ، كَكَتَبَ . وَحَدَّر . فَعِيل : بفتح فضم ،
كَعَضُّ وَيَقْظُ^(١) . فِعْل : بكسر فسكون ، كَحِمْلٌ وَنِكْسٌ . فِعْل ،
بكسر ففتح ، كَعِنَبٌ وَزَيْمٌ : أي متفرق . فِعِل : بكسرتين : كإِبِل
وَبِلِز^(٢) ، وهذا الوزن قليل ، حتى ادعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إِبِل .
فُعْل : بضم فسكون ، كَقَهْلٌ وَحَلَلُو . فُعَل : بضم ففتح ، كَصَرَدٌ وَحَطَمٌ .
فُعْل : بضمين ، كَعُنُقٌ ، وَنَاقَةٌ سَرَّحٌ : أي سريعة^(٣) .

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً ، لأن حركات الفاء ثلاثة ،
وهي الفتح والضم والكسر ، ويجري ذلك في العين أيضاً ، ويزيد السكون ،
والثلاثة في الأربعة باثني عشر ، يَقِيلُ فُعِلٌ بضم فكسر ، كدَائِلٌ : اسم
لدويبة ، أو اسم قبيلة ، لأن هذا الوزن قصيدٌ تخصيصه بالفعل المبني للمجهول .

(١) في إحدى لغتيه ، والكسر أشهر .

(٢) يقال : امرأة بلز : أي ضخمة .

(٣) الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسم ، والثاني وصف . ا د منه .

وأما فَعُلٌ ، بكسر فضم ، فغير موجود ، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم . ويحاج عن قراءة بعضهم : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ » بكسر فضم ، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة ، إذ يقال 'حُبُّكَ' (١) بضمين ، وحبِّكَ بكسرتين ، فالكسر في الفاء من الثانية ، والضم في العين من الأولى . وقيل كُسِرَتِ الحاء إبتاعاً لكسرة تاء ذوات (٢) .

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّفُ ، فنحو كَتِفٌ ، يخفف بإسكان العين فقط ، أو به مع كسر الفاء . وإذا كان ثانيه حرف حلق ، يُخَلَّفُ أيضاً مع هذين بكسرتين ، فيكون فيه أربع لغات كفخذ . ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشَهِدُ ، ونحو عَضُدٌ وإِبِلٌ وَعُنُقٌ ، يخفف بإسكان العين .

٢ - وأوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها خمسة :
فَعْلَلٌ : بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيته ، كجَعْفَرٌ ، وَفَعْلَلٌ : بكسرهما وسكون ثانيه كزُبْرَجٍ للزينة . وَفَعْلَلٌ : بضمها وسكون ثانيه ، كبُرْثَنٍ لِمَخْلَبِ الأسد . وَفِعَلٌ ، بكسر ففتح فلام مشددة كقِمَطَرٌ ، لوعاء الكتب ، وَفِعْلَلٌ بكسر فسكون ففتح كدِرْهَمٌ :

وزاد الأخفش وزن فَعْلَلٌ ، بضم فسكون ففتح ، كجُخْدَبٌ : اسم للأسد . وبعضهم يقول : إنه فرع جُخْدَبٌ بالضم . والصحيح أنه أصل ، ولكنه قليل .

٣ - وأوزان الخماسي أربعة : فَعْلَلٌ ، بفتحات ، مُشَدَّدُ اللام الأولى ، كسفرجل .

(١) الحبكِ ، جمع حباك ككتاب ، وهي طرق النجوم في السماء . ٥١ .

(٢) في قوله تعالى : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ » .

وَفَعْلَلِيلٍ : بفتح أوّله وثالثه ، وسكون ثانيه ، وكسر رابعه ، كَجَحْمَرِشٍ
للرأة العجوز . وَفِعْلَلٌ : بكسر فسكون ففتح ، مشدّد اللام الثانية
كقِرْطَعبٍ : للشيء القليل . وَفُعْلَلٌ : بضم ففتح فتشديد اللام الأولى
مكسورة كقُنْدَعَمِلٍ ، وهو الشيء القليل .

تنبيه - قد عَلِمْتُ مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن
ثلاثة ، إلا إذا دخله الحذف ، كيد ودم ، وعِدَّةٌ وسِنَةٌ ، وأن أوزان الجرّد
منه عشرون ، أو أحد وعشرون ، كما تقدّم .

٤ - وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة ، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف ،
كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة . فالاسم الثلاثي الأصول المزيد فيه نحو
اشهباب ، مصدر اشهاب . والرباعي الأصول المزيد فيه نحو احرنجام ، مصدر
احرنجت الإبلى إذا اجتمعت . والخماسي الأصول لا يُزاد فيه إلا حرف
مدّي قبل الآخر أو بعده ، نحو عَضْرَفُوط ، مُهْمَلُ الطَّرْفَيْنِ ، بفتحتين
بينهما سكون ، مضموم الفاء : اسم لذويبّة بيضاء ، وَقَبَعَشْرِي ، بسكون
العين وفتح ما عداها : اسم للبعير الكثير الشعر . وأما نحو خُنْدَرِيْسٍ : اسم
للخمر ، فقليل إنه رباعيّ مزيد فيه ، فوزنه فنعليل ، والأولى الحكم بأصالة
النون ، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو بَرَقَعِيدٍ : لبلد ، ودرْدَبِيْسٍ : للداهية ،
وسَلَسَبِيلٍ : اسم للخمر ، ولعين في الجنة ، قيل معرّب ، وقيل عربيّ منحوت
من سَلِسَ سَبِيلُهُ ، كما في شفاء الغليل .

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاث مئة وثمانية ، على ما نقله سيبويه ؛
وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين ، مع ضعف في بعضها ، وسيأتي إن شاء الله تعالى
في باب الزيادة ، قانون به يعرف الزائد من الأصليّ .

التقسيم الثاني للاسم

من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق . فالجامد : ما لم يؤخذ من غيره ، ودلّ على حدث ، أو معنى من غير ملاحظة صفة ، كأسماء الأجناس المحسوسة ، مثل رُجل وشجر وبقر ، وأسماء الأجناس المعنوية ، كنصر وفهم وقيام وعود وضوء ونور وزمان .

والمشتق : ما أخذ من غيره ، ودل على ذات ، مع ملاحظة صفة ، كعالم وظريف . ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق ، كفهم من الفهم ، ونصر من النصر .

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ، كأورق الأشجار ، وأسبت الأرض : من الورق والسبع ، وكعقربت الصدغ ، وفلفلت الطعام ، ونرجست الدواء : من العقرب ، والنرجس ، والفلفل ، أي جعلت شعر الصدغ كالعقرب : وجعلت الفلفل في الطعام ، والنرجس في الدواء .

والاشتقاق : أخذ كلمة من أخرى ، مع تناسب بينها في المعنى وتغيير في اللفظ . وينقسم إلى ثلاثة أقسام : صغير ، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً ، كعلم من العلم ، وفهم من الفهم . وكبير ، وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً ، كجبد من الجذب . وأكبر : وهو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف ، مع تناسب في الباقي كذمق من الذمق ، لتناسب العين والهاء في المخرج .

وأم الأقسام عند الصرفي هو الصغير .

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر ، لكونه بسيطاً ، أي يدل على الحدث فقط ، بخلاف الفعل ، فإنه يدل على الحدث والزمن . وعند الكوفيين : الأصل الفعل ، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف ، والذي عليه جميع الصرفيين الأول .

ويشتق من المصدر عشرة أشياء : الماضي ، المضارع ، والأمر ، وقد تقدمت ؛ واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الزمان والمكان ، واسم الآلة .

ويلحق بها شيان : المنسوب والمصغر . وكل يحتاج إلى البيان .

المصدر

قد علمت أن أبنية الفعل ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية ، وسداسية ؛ ولكل بناء منها مصدر .

مصادر الثلاثي

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان : فَعَلَ بفتح العين ، ويكون متعدياً كضربه ، ولازماً كقعد ، وفَعِلَ بكسر العين ، ويكون متعدياً أيضاً كفهيم الدرس ، ولازماً كرضي ، وفَعُلَ : بضم العين ، ولا يكون إلا لازماً .

٢٠١ - فأما فَعَلَ بالفتح ، وفَعِلَ بالكسر المتعديان ، فقياس مصدرهما : فَعُلَ ، بفتح فسكون ، كضرب ضرباً ، وردَّ ردّاً ، وفهيم فهماً ،

وَأَمِنْ أَمْنَا ، إِلَّا إِنْ دَلَّ الْأَوَّلُ عَلَى حِرْفَةِ ، فِقْيَاسُهُ فِعَالَةٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ ، كَالْحِيَاظَةِ وَالْحِيَاكَةِ .

٣ - وَأَمَّا فَعَلٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْقَاصِرِ ، فَمَصْدَرُهُ الْقِيَاسِيُّ : فَعَلٌ بِفَتْحَتَيْنِ ، كَفَرِحَ فَرِحًا وَجَوِيَ جَوًى ، وَشَلَّ شَلًّا^(١) ؛ إِلَّا إِنْ دَلَّ عَلَى حِرْفَةِ أَوْ وِلَايَةٍ ، فِقْيَاسُهُ : فِعَالَةٌ ، بِكَسْرِ الْفَاءِ ، كَوَلِيَ عَلَيْهِمْ وَوَلَايَةٌ^(٢) . أَوْ دَلَّ عَلَى لَوْنٍ ، فِقْيَاسُهُ : فَعْلَةٌ ، بِضَمِّ فَسْكَوْنِ كَحَوِيَ حَوْءًا ، وَحَمِرَ حَمِيرَةً ، أَوْ كَانَ عِلَاجًا وَوَصَفَهُ عَلَى فَاعِلٍ ، فِقْيَاسُهُ : الْفَعُولُ ، بِضَمِّ الْفَاءِ ، كَأَزِفَ الْوَقْتَ أَرْوْفًا ، وَقَدِمَ مِنَ السَّفَرِ قُدُومًا ، وَصَعِدَ فِي السُّلَّمِ وَالدَّرَجِ صُعُودًا .

٤ - وَأَمَّا فَعَلٌ بِالْفَتْحِ الْإِلَازِمِ فِقْيَاسُ مَصْدَرِهِ : فَعُولٌ ، بِضَمِّ الْفَاءِ ، كَقَعَدَ قَعُودًا ، وَجَلَسَ جُلُوسًا ، وَنَهَضَ نَهْوضًا ، مَا لَمْ تَعْتَلِ عَيْنُهُ ، وَإِلَّا فَيَكُونُ عَلَى فَعَلٍ بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ كَسِيرٍ أَوْ فَعَالٍ كَقِيَامٍ ، أَوْ فِعَالَةٍ كَنِيَاحَةٍ . وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى امْتِنَاعٍ ، وَإِلَّا فِقْيَاسُ مَصْدَرِهِ فِعَالٌ بِالْكَسْرِ ، كَأَبَى إِبَاءً ، وَتَفَرَّ نِفَارًا ، وَجَمَعَ جَمَاحًا ، وَأَبَقَ إِبَاقًا . أَوْ عَلَى تَقْلُبِ فِقْيَاسِ مَصْدَرِهِ : فَعْلَانٌ ، بِفَتْحَاتٍ ، كَجَالَ جَوْلَانًا ، وَغَلَى غَلِيَانًا . أَوْ عَلَى دَاءٍ ، فِقْيَاسُهُ فَعَالٌ بِالضَّمِّ كَمَشَى بَطْنُهُ مَشَاءً . أَوْ عَلَى سِيرِ فِقْيَاسِهِ : فَعِيلٌ ، كَرَحَلَ رَحِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا . أَوْ عَلَى صَوْتِ فِقْيَاسِهِ : الْفُعَالُ بِالضَّمِّ وَالْفَعِيلُ ، كَصَرَخَ صَرَخًا ، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوَاءً ، وَصَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيلًا ، وَنَهَقَ الْحِمَارُ نَهِيْقًا ، وَزَارَ الْأَسَدُ زَيْرًا . أَوْ عَلَى حِرْفَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ فِقْيَاسُ مَصْدَرِهِ فِعَالَةٌ بِالْكَسْرِ ، كَتَجَرَّ تَجَارَةً ، وَعَرَفَ عَلَى الْقَوْمِ عِرَافَةً : إِذَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً : إِذَا أَصْلَحَ .

(١) قوله : وشل شلا ، بفك المصدر ، ويجوز إدغامه ، ويقال شلت يده وأشلت مجهواين ،

كما في القاموس وغيره .

(٢) الولاية من الحرف ، فلذا استغنى عن التمثيل الثاني ، وعدى بعلى ، لصحة التمثيل .

٥ - وأما فعل بضم العين فقياس مصدره : 'فعولة' ، كصُعِبَ الشيء صُعوبية ، وعذُب الماء عُذوبة ، وفعالة بالفتح ، كملغ بلاغة ، وفتح فصاح ، وصرح صراحة .

وما جاء مخالفاً لما تقدم فليس بقياسي ؛ وإنما هو سماعي ، يحفظ ولا يُقاس عليه .

فمن الأول : طَلَبَ طلباً ، ونَبَتَ نباتاً ، وكتبَ كتاباً ، وحرَسَ حراسةً ، وحَسَبَ حساباً ، وشكرَ شكراً ، وذكرَ ذكراً ، وكتَمَ كتماناً ، وكذبَ كذباً ، وغلبَ غلبةً ، وحمى حمايةً ، وغفرَ غفراناً ، وعصى عسياناً ، وقضى قضاءً ، وهدى هدايةً ، ورأى رؤيةً .

ومن الثاني : لعبَ لعباً ، ونَضِجَ نضجاً ، وكرهَ كراهيةً ، وسَمِنَ سِمناً ، وقويَ قوةً ، وقبيلَ قبولاً ، ورحمَ رحمةً .

ومن الثالث : كرمَ كرمًا ، وعظَمَ عظماً ، ومجدَّ مجدداً ، وحسنَ حسناً ، وحلَمَ حلماً ، وجَمَلَ جمالاً .

مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسيٌّ .

١ - فمصدر فعل بتشديد العين : التفعيل ، كطهَّرَ تطهيراً ، ويسرَ تيسيراً . هذا إذا كان الفعل صحيح اللام . وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن تفعلة ، بحذف ياء التفعيل ، وتعويضها بتاء في الآخر ، كزكى تزييةً ، وربى تربيةً . وندرُجيء الصحيح على تفعلة ، كجرب تجربةً ، وذكر تذكيرةً ، وبصر

تبصيرة وفكر تفكرة، وكملة تفرقة، وكرم تكريمة.
وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كسبراً تبرة، وجزاً تجزئة،
والقياس تبريناً وتجزيناً .

وزعم أبو زيد أن ورود « تفعيل » في كلام العرب مهموزاً أكثر من
« تفعيلة » فيه ، وظاهر عبارة سيويه يفيد الاقتصار على ما سُمع ، حيث لم
يرد منه إلا نسباً تبييناً .

٢ - ومصدر أفعل : الإفعال كأكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً ، هذا
إذا كان صحيح العين ، أما إذا كان معتلها ، فتنقل حركتها إلى الهمزة ، وتقلب
ألفاً ، لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن ، ثم تحذف الألف
الثانية لالتقاء الساكنين ، كما سيأتي ، وتعوض عنها التاء كأقام إقامة ، وأتاب
إنابة ، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً ، على ما اختاره ابن مالك ، نحو « وإقام
الصلاة » . وبعضهم يحذفها مطلقاً . وقد يحىء على فعال بفتح الفاء ، كأنبت
نباتاً ، وأعطى عطاءً ، ويسمونه حينئذ اسم مصدر .

٣ - وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر ، واصطفى
واستغفر ، أن يُكسرَ ثالث حرف منه ، ويزاد قبل آخره ألف ، فيصير
مصدراً ، كانطلق واقتدار ، واصطفاء واستغفار ، فخرج نحو اطأير واطير ،
فصدرها التفاعل والتفعل ، لعدم قياسية الهمزة . وإن كان استفعل معتل
العين عمل في مصدره مبالاً في مصدر « أفعل » معتل العين ، كاستقام
استقامة ، واستعاذ استعاذة .

٤ - وقياس مصدر ما بُدِيَء بتاء زائدة : أن يضم رابعه ، نحو تدخرج
قدحرجاً ، وتشتطن تشتطنا ، وتجورب تجورباً ، لكن إذا

كانت اللام ياء كُسِرِ الحرف المضموم ، ليناسب الياء ، كتوانى توائياً ،
وتغالى تغالياً .

٥ - وقياس مصدر فَعَلَّلَ وما ألحق به : فَعَلَّلَنَ ، كدَحرج دَحْرَجَة
وَزَلْزَلْ زَلْزَلَةً ، ووسوس وسوسة ، وببطر ببطرة ، وفعلال بكسر
الفاء ، إن كان مضاعفاً ، نحو زَلْزَلْ زَلْزَالاً ، ووسوس وسواساً ؛ وهو في
غير المضعف سماعي كسَرَهَفَ^(١) سِرْهَافاً ، وإن فُتِحَ أول مصدر
المضاعف ، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى : « مِنْ شَرِّ
الْوَسْوَاسِ » أي الوسوس .

٦ - وقياس مصدر فاعل : الفِعال بالكسر والمفاعلة ، كقاتل قتالاً
ومقاتلة ، وخاصم خصاماً ومُخاصمة . وما كانت فاءه ياء من هذا الوزن يمتنع
فيه الفِعال ، كياسر مياسرة ، ويامن ميامنة . هذا هو القياس .
وما جاء على غير ما ذكر فشاذاً ، نحو كَذَّبَ كِذَاباً ، والقياس تكذيباً ،
وكقوله :

بَاتَ يُنْزِي دَلْوَهُ تَنْزِيًّا كما تُنْزِي شَهْلَةً صَدِيًّا^(٢)

والقياس : تَنْزِيَّةٌ . وقولهم : تَحَمَّلَ تَحِمَلًا بكسر التاء والحاء وشدة
الميم ، والقياس تَحَمُّلاً . وتراعى القوم رَمِيًّا ، بكسر الراء والميم مشددة ،
وتشديد الباء ، وآخره مقصور^(٣) . والقياس : تَرَامِيًّا . وحوقل الرجل

(١) سرفت الصبي : أحسنت غذاءه .

(٢) كذا روى البيت في التهايب والصحاح . وانظر هامش (اللسان : شهل) .

(٣) يقال : كانت بين القوم رمياً ، أي مرامة ، وألفه مقصورة التانيث .

حِيقَالاً : ضمف عن الجماع ، والقياس حوقلة ، واقشعر جلدہ 'قشعريرة' ،
بضم ففتح فسكون : أي أخذته الرعدة ، والقياس اقشعراراً .

فائدة - كل ما جاء على زنة تَفْعَال فهو بفتح التاء ، إلا تَبْيَان ، وتِلْقَاء ،
والتَنْضَال ، من المناضلة ، وقيل هو اسم ، والمصدر بالفتح .

تنبيهات

الاول : يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن « فَعْلَةٌ » ،
بفتح فسكون ، كجلس جلسة ، وأكل أكلة . وإذا كان بناء مصدره
الأصلي بالتاء ، فيُدَال على المرة بالوصف ، كَرَحِيم رَحْمَةٌ واحدة .

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن « فَعْلَةٌ » بكسر فسكون ،
كجلس جلسة ، وفي الحديث : « إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ » . وإذا كانت
التاء في مصدره الأصلي دُل على الهيئة بالوصف ، كَنَشَدَ الضالَّة نَشْدَةً
عظيمة .

والمرة من غير الثلاثي ، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة ، وإن كانت التاء
في مصدره دُل عليها بالوصف ، كأقامة واحدة . ولا يُبنى من غير الثلاثي
مصدر للهيئة ، وشذ خثرة ونقبة وعمّة ، من اختمرت المرأة ، وانتقبت ،
وتعمم الرجل .

الثاني : عندهم مصدر يقال له « المصدر الميمي » ، لكونه مبدوءاً بيم زائدة .

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل ، بفتح الميم والعين وسكون الفاء ، نحو
مَنْصَر وَمَضْرَب ، مسالم يكن مثلاً صحيح اللام ، تحذف فاؤه في المضارع

كوَعَد ، فإنه يكون على زنة مَفْعِل ، بكسر العين ، كموعِد وموضِع . وشذّ من الأول : المرجِع والمَصِير ، والمعْرِفَة ، والمقدِرَة ، والقياس فيها الفَتْح . وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر ، والأخير مثلثاً ، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم .

ومن غير الثلاثي : يكون على زنة اسم المفعول ، كمُكْرَم ، ومنعَظَم ، ومُتَمَام .

الثالث : يصاغ من اللفظ مصدر ، يقال له المصدر الصناعي ، وهو أن يزداد على اللفظة ياء مشددة ، وتاء التأنيث ، كالحرية ، والوطنية ، والإنسانية ، والهمجية ، والمدنية .

اسم الفاعل

هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل ، لمن وقع منه الفعل ، أو تعلق به . وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً ، نحو ناصر ، وضارب ، وقابل^(١) ، ومادة ، وراق ، وطاوي ، وبائع . فإن كان فعله أجوف معتل قلبت ألفه همزة ، كما سيأتي في الإعلال .

ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر ، كمدَحرج ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ ، وهي أسهَب فهو مُسَهَب ، وأحصن فهو مُحْصَن ، وألْفَج بمعنى

(١) يقال أقبل العام فهو مقبل ، وقبل كقعد فهو قابل ، ومنه « لئن مشيت إلى قابل » - الحديث اه .

أفلس فهو مُلْفَج ، بفتح ما قبل الآخر فيها . وقد جاء من أفعال على فاعل ،
نحو أعشب المكان فهو عَاشِب ، وأورس فهو وارِس ، وأيفع الغلام فهو يَافِع ،
ولا يقال فيها مُفْعِل .

وقد تحوّل صيغة « فاعل » للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدّث ، إلى
أوزان خمسة مشهورة ، تسمى صيغ المبالغة ، وهي كَفَعَال : بتشديد العين ،
كأَكَال وشرَّاب . ومِفْعَال : كَمِنْحَار . وقَفْعُول كَقَفْعُور . وقَفْعِيل :
كسَمِيع . وقَفْعِل : بفتح الفاء وكسر العين كحذِر .

وقد سمّيت ألفاظ المبالغة غير تلك الخمسة ، منها فَعِيل : بكسر الفاء
وتشديد العين مكسورة كِسْكِير . ومِفْعِيل : بكسر فسكون كَمِعْطِير ،
وقَفْعَلَة : بضم ففتح ، كهُمَزَة ولُمَزَة . وفَاعُول : كفاروق . وفُعَال ،
بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها ، كطوال وكُبَار ، بالتشديد أو التخفيف ،
وبها قرئ قوله تعالى : « وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا » .

وقد يأتي « فاعل » مراداً به اسم المفعول قليلاً ، كقوله تعالى : « فِي عِيشَةٍ
رَاضِيَةٍ ، أَي مَرُضِيَةٍ ، وكقول الشاعر :

دعِ المكارم لا ترحلْ لِبِغْيَتِهَا واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي^(١)

أي المطعوم المكسي ، كما أنه قد يأتي مراداً به النسب ، كما سيأتي .

وقد يأتي فعيل مراداً به فاعل ، كقدير بمعنى قادر . وكذا فَعْمُول بفتح
الفاء ، كقفور بمعنى غافر .

(١) البيت للخطيبه يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم .

اسم المفعول

هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول ، لمن وقع عليه الفعل .

وهو من الثلاثي على زنة « مفعول » كمنصور ، وموعود ، ومقُول ، ومبييع ، ومرمى ، وموقى ، ومطوي . أصل مساعد الأولين مقوُول ، ومبيوع ، ومرموي ومطووي ، كما سيأتي في باب الإعلال .

وقد يكون على وزن فاعيل كقتيل وجريح . وقد يجيء مفعول مراداً به المصدر ، كقولهم : ليس لفلان مَعْقُول ، وما عنده معلوم : أي عقل وعلم .

وأما من غير الثلاثي ، فيكون كاسم فاعله ، ولكن بفتح ما قبل الآخر ، نحو مكرم ، ومعظم ، ومستعان به .

وأما نحو مختار ومعتد ومنصب ومنجاب ومنجاب ، فصالح لاسمي الفاعل والمفعول ، بحسب التقدير .

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر ، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هي لفظ مصوغ من مصدر اللازم ، للدلالة على الثبوت .

ويغلب بناؤها من لازم باب فرح ، ومن باب شرف ؛ ومن غير الغالب نحو سيد وميت : من ساد يسود ومات يموت ، وشيخ : من شاع يشيخ .

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً : اثنان مختصان بباب فرح ، وهما :

١ - « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » ، كأحمرَ وحمراء .

٢ - و « فعلان » الذي مؤنثه « فعلى » ، كعطشانَ وعطشى .

وأربعة مختصة بباب شرف ، وهي :

١ - « فعمل » بفتححتين ، كحسنَ وبطل .

٢ - « وفعل » بضميتين كجئب ، وهو قليل .

٣ - و « فعال » بالضم ، كشجاع وفترات .

٤ - و « فعال » بالفتح والتخفيف ، كرجل جبان ، وامرأة حصان ،

وهي العفيفة .

وستة مشتركة بين البابين :

١ - « فعل » بفتح فسكون ، كسبَط^(١) وضخم . الأول : من سبِط

بالكسر ، والثاني : من ضخم بالضم .

٢ - و « فعل » بكسر فسكون : كصِفْر ومِلْح ، الأول : من صَفِر

بالكسر ، والثاني : من مَلَح بالضم .

٣ - و « فعل » بضم فسكون ، كحُرّ وصلب . الأول : من حَرَّ ،

أصله حرر بالكسر ، والثاني من صلّب بالضم .

٤ - و « فعل » بفتح فكسر ، كفرِح ونَجِس . الأول : من فرِح

بالكسر ، والثاني : من نَجَس بالضم .

(١) السبِط : القصير اه .

٥ - وفاعل : كصاحب و طاهر . الأول : من صَحِب بالكسر ، والثاني : من طَهَّر بالضم .

٦ - و « فَعِيل » كَبَخِيل و كَرِيم الأول : من بَخِل بالكسر ، والثاني : من كَرُم بالضم . وربما اشترك « فاعِل » و « فَعِيل » في بناء واحد ، كما جَد و مجيد ، و نابه و نبيه .

وقد جاءت على غير ذلك ، كَشَكَّس بفتح فضم ، لَسِيء الخلق .

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذ أريد به الثبوت ، كعمتد القامة ، ومنطلق اللسان ، كما أنها قد 'تحوّل' في الثلاثي إلى زنة « فاعِل » إذا أريد بها التجدد والحدوث : نحو زيد شاجع أمس ، وشارف غداً ، و حاسن وجهه ، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً .

تنبيهان :

الأول : بالتأمل في الصفات الواردة من باب فرح ، يُعلم أن لها ثلاثة أحوال ، باعتبار نسبتها لموصوفها ، فمنها ما يحصل ويُسرع زواله ، كالفرح والطرب . ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت ، وهو دائر بين الألوان ، والعيوب ، والحلي ، كالجمرة ، والسُمرة ، والنحْمق ، والعمى ، والغيب ، والهيّف . ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول ، لكنها بطيئة الزوال ، كالرّي والعطش ، والجوع والشبع .

الثاني : قد ظهر لك مما تقدم أن « فَعِيلًا » يأتي مصدراً ، وبمعنى فاعِل ، وبمعنى مفعول ، وصفة مشبهة . ويأتي أيضاً بمعنى مُفاعِل ، بضم الميم وكسر

(٦)

العين ، كجليس وسمير ، بمعنى 'مجالس و'مسامر' ، وبمعنى 'مفعل' بضم الميم وفتح العين ، كحكيم بمعنى 'محكم' ، وبمعنى 'مفعيل' ، بضم الميم وكسر العين ، كبديع بمعنى 'مبدع' . فإذا كان فعيـل بمعنى فاعـل أو مفاعـل ، أو صفة مشبهة ، لحقته ، التأنيث في المؤنث ، نحو رَحِيمة ، وشريفة ، وجليسة ، ونديمة ، وإن كان بمعنى مفعول ، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه : كرجل جَرِيح وامرأة جَرِيح ، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف ، نحو صفة ذميمة ، وخصلة حميدة .

وسياتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى .

اسم التفضيل

١ - هو الاسم المصنوع من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة .

٢ - وقياسه أن يأتي على « أفعل » كزيد أكرم من عمرو ، وهو أعظم منه . وخرج عن ذلك ثلاثة ألقاظ ، أتت بغير همزة ، وهي 'خَيْرٌ' ، و'شَرٌّ' ، و'حَبٌّ' ، نحو 'خيرٌ منه' ، و'شرٌّ منه' ، وقوله :

(وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعًا)

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال ، وقد ورد استعمالهن بالهمزة على الأصل كقوله :

(بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ)

وكقراءة بعضهم : « سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ » بفتح
الهمزة والشين ، وتشديد الراء ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أحبُّ الأعمال
إلى الله أدومها وإن قلَّ » . وقيل : حذفها ضرورة في الأخير ، وفي الأولين ،
لأنها لا فعل لهما ، ففيها شدوذان على ما سيأتي :

٣ - وله ثمانية شروط :

الاول : أن يكون له فعل ، وشد مما لا فعل له : كهو أقمن^(١) بكذا :
أي أحق به ، وألص من شظاظ^(٢) بنوه من قولهم : هو لص أي سارق .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ، وشد : هذا الكلام أخضر من غيره ،
من اختصر المبني للمجهول ، ففيه شدوذ آخر كما سيأتي ، وسمح هو اعطاهم
بالدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقدر من غيره ، وبعضهم جواز بناءه
من أفعال مطلقاً ، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً ، فخرج نحو عسى وكنيس ، فليس له
أفعل تفضيل .

الرابع : أن يكون حدثه قابلاً للتفاوت : فخرج نحو مات وفني ،
فليس له أفعل تفضيل .

الخامس : أن يكون تاماً ، فخرجت الأفعال الناقصة ، لأنها لا تدل
على الحدث .

(١) بنوه من قولهم : هو قمن بكذا ، أرقين بكذا : أي حقيق به وجدير به .

(٢) شظاظ بكسر الشين : لص مشهور من بني ضبة . وقال ابن القطاع إن له فعلاً وهو
لص إذا استتر ، ومنه اللص بتثنية اللام . وحكي غيره لصه إذا أخذه بخفية وحينئذ لا شذرذ
فيه . اهـ منه .

السادس : ألا يكون منفيًا ، ولو كان النفي لازماً . نحو ما عاج زيد بالدواء ، أي ما انتفع به ، لثلا يلتبس المنفي بالمثبت .

والسابع : ألا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، بأن يكون دائماً على لون ، أو عيب ، أو حلية ، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل . وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أفعل مطلقاً ، وعليه درج المتنبي يخاطب الشيب ، قال :

أبعد بعدت بياضاً لا يياض له لأنت أسود في عيني من الظلم

وقال الرضي في شرح الكافية : ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة ، بخلاف الباطنة ، فقد يُصاغ من مصدرها ، نحو فلان أبلكه من فلان ، وأرعن ، واحمق منه .

والثامن : ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة ، لثلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل ، وسمع شذوذاً هو « أزهي من ديك » ، و « أشغل من ذات النحيين » ، وكلام « أخصر من غيره » من زهي بمعنى تكبر ، وشغل ، واختصر ، بالبناء للمجهول فيهن ، وقيل إن الأول قد ورد فيه زها يزهو ، فاذن لا شذوذ فيه .

٤ - ولأسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات :

الأول : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مذكراً ، وأن يؤتى بعده بمن جارّة للمفضل عليه ، نحو قوله تعالى : « ليوسف وأخوه أحب إليّ أبينا منا » ، وقوله :

قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ
وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا
أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

وقد تحذف من ومدخولها نحو : « وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى » وقد
جاء الحذف والإثبات في : « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا » .

الثانية : أن يكون فيه أل ، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه ،
وَأَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ بِمِثْلِهِ ، نحو محمد الأفضل ، وفاطمة الفضلى ، والزيدان
الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ ، أو الْفُضْلُ .

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىٰ وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ

فخرّج على زيادة « أل » ، أو أن « من » ، متعلقة بأكثر نكرة محذوفة ،
مبدلاً من أكثر الموجودة .

الثالثة : أن يكون مضافاً .

فإن كانت إضافته لنكرة ، التزم فيه الإفراد والتذكير ، كما يلتزمان
المجرد ، لاستوائهما في التنكير ، ولزمت المطابقة في المضاف إليه ، نحو الزيدان
أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وفاطمة أفضل امرأة . وأما قوله
تعالى : « وَلَا تَكُونُوا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ » : فعلى تقدير موصوف محذوف ،
أي أول فريق .

وإن كانت إضافته لمعرفة ، جازت المطابقة وعدمها ، كقوله تعالى :
 « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبِيرًا مُجْرِمِيهَا » ، وقوله :
 « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ » بالمطابقة في الأول ،
 وعدمها في الثاني .

٥ - وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً :

الأولى : ما تقدم شرحه ، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد
 أحدهما على الآخر فيها .

الثانية : أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه ، على شيء آخر في صفة ،
 فلا يكون بينهما وصف مشترك ، كقولهم : العسلُ أحلى من الخَلِّ ، والصيفُ
 أحرُّ من الشتاء . والمعنى : أن العسل زائد في حلاوته على الخَلِّ في حموضته ،
 والصيف زائد في حره ، على الشتاء في برده .

الثالثة : أن يُراد به ثبوت الوصف لملته ، من غير نظر إلى تفضيل ،
 كقولهم : « الناقصُ ولأشجُّ أعدلا بني مروان (١) » : أي هما العادلان ، ولا
 عدل في غيرهما ، وفي هذه الحالة تجب المطابقة ؛ وعلى هذا يُخرَج قولُ أبي
 نوَّاس :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) الناقص : هو يزيد بن الوليد ، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر
 ابن عبد العزيز ، لأنه كان به شجة في رأسه . ٥١ .

أي صغيرة وكبيرة ، وهذا كقول العَرُوضِيَيْنِ : فاصلة صُغْرَى و فاصلة كُتْبَرَى . وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت ، اللهمَّ إلا إذا عَلِمَ أن مراده التفضيل ، فيقال إذ ذاك بلحنه ، لأنه كان يَلْتَزِمُه الإفراد والتذكير ، لعدم التعريف ، والإضافة إلى معرفة .

تنبيهان :

الأول : مثل اسم التفضيل في شروطه فِعْلُ التعجب ، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه .

وله صيغتان : ما أَفْعَلْكَ ، وَأفْعِلْ بِهِ ، نحو ما أَحْسَنَ الصَّدَقَ ! وَأَحْسِنْ بِهِ ! وهاتان الصيغتان هما المَبْوَّبُ لهما في كُتُبِ العربية ، وإن كانت صيغه كثيرة ، من ذلك قوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ » ! وقوله عليه الصلاة والسلام : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجَسُونَ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » ! وقولهم : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا !

وقوله : يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ !^(١)

وأصل احسِنْ بزيد ! أَحْسَنَ رِيدًا ، أي صار ذا حُسْنٍ ، ثم أريد التعجب من حسنه ، فَحَوَّلَ إلى صورة صيغة الأمر ، وزيدت البناء في الفاعل ، لتحسين اللفظ .

(١) عجز بيت لأعشى بن قيس بن ثعلبة ، من بحر الكامل المجزوء المرفل ، وصدره :

بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ

وأما ما أفمَلَه ! فإن «ما»: نكره تامة ، وأفعلَ : فعل ماض ، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو : ما أحوجني إلى عفو الله .

الثاني : إذا أردت التفضيلَ أو التعجب مما لم يستوف الشروط ، فأت بصيغة مستوفية لها ، واجعل المصدر غير المستوفي تمييز الاسم التفضيل ، ومعمولا لفعل التعجب ، نحو فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد ، وما أشدُّ استخراجه ، وأشدُّ باستخراجه .

اسما الزمان والمكان

١ - هما اسمان مَصْوَغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه .

٢ - وهما من الثلاثي على وزن « مَفْعَل » بفتح الميم والعين ، وسكون ما بينها ، إن كان المضارع مضموم العين ، أو مفتوحها ، أو معتل اللام مطلقا ، كَمَنْصَر ، وَمَهْذَهَب ، وَمَرْمَى ، وَمَوْقَى ، وَمَسْنَى ، وَمَقَام ، وَمَخَاف ، وَمَرَضَى .

وعلى « مَفْعِل » بكسر العين ، إن كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالا مطلقا في غير معتل اللام ، كَمَجْلِس ، وَمَبِيع ، وَمَوْعِد ، وَمَيْسِر ، وَمَوْجِل ، وقيل إن صحت الواو في المضارع ، كَوَجِلَ يَوْجِلُ ، فهو من القياس الأول .

ومن غير الثلاثي : على زنة اسم مفعوله ، كَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُسْتَعَانٍ .
ومن هذا يُعْلَمُ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي ، والتمييز بينها بالقرائن ، فإن لم توجد قرينة ، فهو صالح للزمان ، والمكان ، والمصدر .

٣ - وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن « مَفْعَلَةٌ » ،
بفتح فسكون ففتح ، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان ، كَمَا سَدَةٌ ،
وَمَسْبَعَةٌ ، وَمَبْطِخَةٌ ، وَمَقْتَلَةٌ : من الأسد ، والسبع ، والبسطيخ ،
والقِثَاء .

٤ - وقد سُمِّعت ألقاظ بالكسر وقياسها الفتح ، كالمسجد : للمكان الذي
بُني للعبادة وإن لم يُسجد فيه ، والمَطْلِع ، والمسكن ، والمسك ،
والمَنبِت ، والمرْفِق ، والمَنْقِط ، والمَفْرَق ، والمخشِر ، والمَجْزِر ،
والمَظِنَّة ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب . وسمع الفتح في بعضها ، قالوا :
مَسْكَن ، وَمَسْك ، وَمَفْرَق ، وَمَطْلَع . وقد جاء من المفتوح العين :
المَجْمِيع بالكسر .

قالوا : والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسمع .

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرصفي في [الوسيلة] : هذا إذا لم يكن
اسم المكان مضبوطاً ، وإلا صح الفتح ، كقولك اسجدْ مسجداً زيداً تمدُّ
عليك برَكَتَهُ ، بفتح الجيم ، أي في الموضع الذي سجَد فيه . وقال سيبويه :
وأما موضع السجود^(١) فالمسجد ، بالفتح لا غير اه . فكأنه أوجب الفتح فيه .

اسم الآلة

١ - هو اسم مَصْنُوعٌ من مصدر ثلاثي ، لما وقع الفعل بواسطته .

(١) يراد بموضع السجود : أي موضع يسجد فيه غير المسجد الممد للصلاة ، كما يراد به
الأعضاء التي يسجد عليها ، تلامس الأرض عند السجود . السقا .

٢ - وله ثلاثة أوزان : مِفْعَال ، وَمِفْعَل ، وَمِفْعَلَةٌ ، بكسر الميم فيها ، نحو مِفْتاح ، وَمِنشار ، وَمِقْرَاض ، وَمِحْلَب ، وَمِبْرَد ، وَمِشْرَاط ، وَمِكْنَسَةٌ ، وَمِقْرَعَةٌ ، وَمِصْفَاةٌ . وقيل : إن الوزن الأخير فرع ما قبله .
وقد خرج عن القياس ألفاظ ، منها مُسْعَط ، وَمُنْخَل ، وَمُنْصَل ، وَمَدْق ، وَمُدْهَن ، وَمُكْحَلَةٌ ، وَمُحْرَضَةٌ (١) ، بضم الميم والعين في الجميع .

وقد أتى جامداً على أوزان شَتَّى ، لا ضابط لها ، كالفأس ، والقَدُوم ، والسكّين وهَلْمٌ جَرّاً .

التقسيم الثالث للاسم

من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

١ - ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث : فالذكر كرجل ، وكتاب ، وكُرسيٌّ . والمؤنث نوعان : حقيقيٌّ ، وهو مادلٌ على ذات حِرٍّ ، كفاطمة وهند ، ومجازيٌّ ، وهو ما ليس كذلك ، كأذن ، وفار ، وشمس . ويُستدل على تأنيثه : بضمير المؤنث ، أو إشارته ، أو لحقوق تاء التانيث في الفعل ، نحو هذه الشمس رأيتها طلعت ، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة ، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار .

(١) المنصل : السيف . والمحرضة : إثناء الحرص بضمين . وهو الأشنان . قال الرضي نفلاً عن سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية : أي أنت المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم يكن مثل المكحلة والمصفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة . ٥١ .

٢ - وينقسم المؤنث إلى لفظي : وهو ما وُضِعَ لذكر وفيه علامة من علامات التأنيث ، كطلحة وزكرياء والكفري ، وإلى معنوي ، وهو ما كان علمًا للمؤنث وليس فيه علامة ، كمریم و هند وزینب ، وإلى لفظي ومعنوي ، وهو ما كان علمًا للمؤنث وفيه علامة ، كفاطمة ، وسلمى ، وعاشوراء ، مُسَمَّى به مؤنث .

٣ - ولكون المذكر هو الأصل ، لم يُحْتَج فيه إلى علامة ، بخلاف المؤنث ، فله علامتان .

الأولى : التاء ، وتكون ساكنة في الفعل ، نحو قامت هند ، ومتحركة فيه ، نحو هي تقوم ، وفي الاسم ، نحو صائمه وظريفة ، وأصل وضع التاء في الاسم : للفرق بين المذكر والمؤنث ، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما ، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء ، كحائض ، وحائل ، وفارك ، وثيب ، ومرضع وعانس^(١) . أما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما ، فساعى ، كرجل ورجلة ، وإنسان وإنسانة ، وفتى وفتاة .

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ ، فلا تدخل فيها :

أحدها : « فَعُول » بمعنى فاعل ، كرجل صبور وامرأة صبور ، ومنه : « وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا » ، أصله بَغْوِيًّا : اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون . فقلبت الواو ياء ، وأدغمتسا ، وقلبت الضمة كسرة . وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول ل قيل : بَغْوًا كَنُهْوًا ، مردود

(١) الفارك : المبغضة لزوجها . والمرضع : ذات الولد . أما المرضة بالهاء : فالملبسة بالفعل ، وهو الإرضاع . والعانس : البكر التي فاتها الزواج . ا هـ .

بأن نَهُوا شاذاً ، في قولهم رجل نَهُوٌّ عن المنكر . وأما قولهم امرأة ملوثة ، فالتاء فيه للمبالغة ، إذ يقال أيضاً رجل ملوثة ، وأما عَدُوَّة فشاذة ، وسَوَّغَه الحمل على صديقه . وإذا كان « فَعُول » بمعنى مفعول ، لحقته التاء ، نحو رجل ركوب ، وناقة ركوبة .

ثانيها : « فَعِيل » بمعنى مفعول إن تَبِعَ موصوفه ، كرجل جَرِيح ، وامرأة جَرِيح ، فإن كان بمعنى فاعل ، أو لم يَتَّبِعَ موصوفه ، لحقته ، كامرأة رحيمة ، ورأيت قَتِيلَةً .

ثالثها : « مِفعال » كَمِهْذَار ، وشذَّ مِيقَانَةٌ .

رابعها : « مِفعِيل » كَمِعْطِير ، وشذ مِسْكِينَةٌ . وقد سُمِعَ حذفها على القياس .

خامسها : « مِفَعَل » كَمِفْشَم .

وقد تزداد التاء لتمييز الواحد من جنسه ، كلبين ولبينة ، وتمر وتمرّة ، ونمل ونملة ، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة . ولعكسه في كمء وكمأة . وللمبالغة ، كراوية . ولزيادتها كعلامة . ولتعويض فاء الكلمة كعدة ، أو عينها كإقامة ، أو لامها كسنة ، أو مَدَّة كتزكية . ولتعريب العَجَمِيّ ، نحو كَيْلَجَةٌ في كَيْلَج : اسم لمكيال . وتزداد في الجمع عوضاً عن ياء النسب في مفرده ، كأشاعثة وأزارقة ، ولجهد تكثير البنية (١) ، كقروية وغرفة ، أو للإلحاق بمفرد ، كصيارفة ، للإلحاق بكراهية .

(١) قوله ولجهد تكثير البنية : أي التكثير الجهد عما تقدم ، فلا ينافي أنها فيها ذكر لتأنيث اللفظ أيضاً .

العلامة الثانية : الألف . وهي قسان : مفردة ، وهي المقصورة ، كحُبْلَى ، كحُبْرَى ، وبُشْرَى ؛ وغير مفردة ، وهي التي قبلها ألف ، فتقلب هي همزة ، كحُمْرَاء ، وَعَذْرَاء .

وللمقصورة أوزان ، منها :

'فَعَلَى : بضم ففتح ، نحو أَرَبَى : للداهية ، وأَدَمَى : لموضع ، وكذا شَعْبَى ، قال جرير :

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْتَرَابَا

وَفَعَلَى : بضم فسكون ، كِبُهْمَى لنبت ، وَحُبْلَى صفة ، وَبُشْرَى مصدرًا .

وَفَعَلَى : بفتحات ، كِبَرْدَى اسم لنهر ، قال حسان :

يَسْقُونَ مِنْ وَرَدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ . بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ
السَّلْسَلِ وَحَيْدَى : للحمار السريع في مشيه ، وَبَشَكَى : للناقة السريعة .

وَفَعَلَى : بفتح فسكون كمرضى جمعاً ، وَنَجْوَى مصدرًا ، وَشَبَعَى صفة .

وَفَعَلَى : بالضم والتخفيف ، كحُبَارَى : لطائر ، وَسَكَرَى : جمعاً ، وَعَلَادَى : صفة للشديد من الإبل .

وَفَعَلَى : بضم ففتح العين المشددة ، كسُمَهَى : للباطل .

وَفَعَلَى : بكسر ففتح ، فلام مشددة ، كسِبَطْرَى : لشيء فيها تبغثر .

وَفِعَلَى : بكسر فسكون نحو حَجَلَى ، جمع حَجَلَة بفتح حات : اسم لطائر ، وَظِرْبَى ، جمع ظِرْبَان ، بفتح فكسر : اسم لدُوَيْبَة مُنتنة الرائحة . ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان اللفظان^(١) وَذِكْرَى مصدرأ . وهذا الوزن إن لم يكن جمعاً ولا مصدرأ ، فإن لم ينون فالفه للتأنيث ، كقِسْمَة ضِيْرَى : أي جائرة ، وإن نون ، فالفه للإلحاق ، نحو عِزْمَى : لمن لا يلهو ؛ وإن نون عند بعض ولم ينون عند آخرين ، ففيه وجهان ، كذِفْرَى لعظم خلف أذن البعير .

وَفِعَلَى : بكسرتين ، مشدد العين ، نحو هَجِيرَى : للهديان ، وَحَيْثَى : مصدر حَثَّ .

وَفِعَلَى : بضمين مشدد اللام كحُدْرَى : من الحَذَر ، وَكُتْرَى : اسم لوعاء الطَّلَع .

وَفِعَلَى : بضم فتح العين مشددة كغَيْرَى : للفرز ، وَخَلِيْطَى : للاختلاط .

وَفِعَلَى : بضم فتح العين المشددة كخُبَّازَى وشُقَّارَى : لنبتين ، وَحُضَّارَى : لطائر .

وللمدودة أوزان . منها :

فَمَلَاء : بفتح فسكون كصحراء : اسما ، وَرَغَبَاء : مصدرأ ، وَطَرْفَاء :

(١) وهذا مما أحصاه المثني الشاعر لما سأله عنه شيخ الغوريين في عصره : أبو علي الفارسي ، (السقا) . وزاد الدماميني : معزى . ٥١ منه .

جمعاً في المعنى ، وحرّاء : صفة مؤنث أفعل ، وهطلاء : صفة لغيره ، كديّة هطلاء .

وأفعللاء : بفتح وسكون ، مثلث العين ، مخفّف اللام ، كأربعاء لليوم المعروف .

وفعللاء : بضمّتين بينها ساكن ، كقُرْفَاء . لهيئة مخصوصة في التّعود .

رفاعولاء ، كتاسوعاء وعاشوراء : للتاسع والعاشر من المحرم .

وفاعلاء ، بكسر العين كقاصعاء وناقفاء : لبأبي حنيفة اليربوع

وفعلياء ، بكسرتين بينها سكون ، مخفّف الياء ، ككبيرياء .

وففعلاء . بفتح العين ، وتثنية الفاء ، كجندفاء بفتحات : لموضع ،

وسيراء ، بكسر ففتح : لثوب خزّ مخطّط ، ونفساء . بضم ففتح .

وفنعللاء ، بضمّتين بينها سكون ، كخنفساء : للحيوان المعروف .

وففعيلاء : بفتح فكسر ، كقريّاء بالشاء المثلثة : لنوع من التمر .

ومفعولاء : كمشيوخاء : جمع شيخ .

ومما تقدم علم أن هناك أوزاناً مشتركة بينها ، وهي فعلى ، بفتح فسكون ،

كسكرى وصحراء ، وففعلى : بضم ففتح كأربى وحنفاء ، وففعلى ،

ببسات كجمزى : لسرعة العدو ، وجندفاء : لموضع ، وأففعلى : بفتح

فسكون ففتح ، كأجفلى : للدعوة العامة ، وأربعاء : لليوم المعروف .

التقسيم الرابع للاسم

من حيث كونه منقوصاً ، أو مقصوراً ، أو ممدوداً ، أو صحيحاً

١ - ينقسم الاسم إلى منقوص ، ومقصور ، وممدود ، وصحيح .

فالمنقوص : هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، كالداعي والمنادي ، فخرج بالاسم : الفعل كَرَضِيَ ، وبالعرب : المبنى كالذي ، وبالذي آخره ياء : المقصور ، وبلازمة : الأسماء الخمسة في حالة الجر ، وبمكسور ما قبلها : نحو ظَبِّي ورَمِّي ، فإنه ملحق بالصحيح ، لسكون ما قبل يائه .

والمقصور : هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ألف لازمة ، كالهْدَى والمصطفى ، فخرج بالاسم : الفعل والحرف ، كَدَعَا والي ، وبالعرب : المبنى ، كأنا وهذا ، وبما آخره ألف : المنقوص ، وبلازمة : الأسماء الخمسة في حالة النصب ، والمثنى في حالة الرفع .

والممدود : هو الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفاً زائدة ، كصحراء وحمراء .

والصحيح : ما عدا ذلك ، كرجل وكتاب .

٢ - وكل من المقصور والممدود : قياسي ، وهو موضع نظر الصرفي ، وسماعي ، وهو موضع نظر اللغوي ، الذي يسرد ألفاظ العرب ، ويضع معانيها بإزائها .

فالمقصود القياسي : هو كل اسم معتل اللام ، له نظير من الصحيح ،

مَلْتَزَمٌ فَتَحُ ما قبل آخره ، وذلك كمصدر الفعل المعتل اللام ، الذي على وزن فَعِلَ ، بفتح فكسر ، كالجَوَى والهَوَى والعمَى ، فإنه نظيرُ الفَرَحِ والأشْرِ والطَّرَبِ ؛ وكفِعَل بكسر ففتح ، في جمع فِعْلة ، بكسر فسكون ، وفُعَل ، بضم ففتح ، في جمع فُعْلة ، بضم فسكون ، نحو فَرِيَّة وفِرْي ، ومَرِيَّة ومِرْي ، ومُدِيَّة ومُدْي ، وزُبِيَّة وزُبْي ، فإن نظيرهما قَرَب بالكسر ، وقَرَب بالضم ، في جمع قَرِبة بالكسر وقَرِبة بالضم . وكذا كل اسم مفعول معتل اللام ، زائد على الثلاثة ، كعَطِي ومُسْتَدْعِي ، فإن نظيره مَكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ ، وكذا أفعَل صيغة تفضيل كالأقْنَصِي ، أو لغيره كالأعْمِي ، ونظيرهما من الصحيح الأبعد والأعْمَش . وكذا ما كان جمعا لفُعْلِي أنشئ أفعَل ، كالدُّنْيَا والدُّنَا . ونظيره الأخرى والأخْر . وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء ، على وزن فَعَل بفتححتين ، وعلى الوحدة بالتاء ، كحَصَاة وحَصِي ، ونظيره مَدْرَة ومَدَر . وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان ، نحو مَلْهَى ومَسْمَعِي ونظيره مَذْهَبٌ ومَسْرَحٌ .

والممدود القياسي : كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر ، مَلْتَزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره . وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل ، نحو ارْعَوَى ارْعِواء ، وابتغى ابتغاء ، واستقصى استقصاء ، فإن نظيرها من الصحيح : احمرَّ احمراراً ، واقتدر اقتداراً ، واستخرج استخراجاً . وكذا مصدر كل فعل معتل اللام يوازن أفْعَل ، كأعْطَى إعطاءً ، وأملى إملاء ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً . وكذا كل ما كان مفرد الأفعلة ، ككيساء وأكسية ، وردداء وأردية ، فإن نظيره من

الصحيح حمارٌ وأحمره ، وسلاحٌ وأسلِحَةٌ . وكذا كل مصدر لفعلٍ بفتحين
دالاً على صوت أوداء ، كالرُّغَاءِ : لصوت البعير ، والثَّغَاءِ : لصوت الشاة ،
فإن نظيره الصُّرَاخُ ، وكالمُشَاءِ ، فإن نظيره الزُّكَامُ .

والسباعيٌّ منها ما فقد ذلك النظير .

فمن المقصور سماعاً : الفتى : واحد الفتيان ، والنحيجا : أي العقل ، والسفنا :
أي الضوء ، والثري : أي التراب .

ومن المدود سماعاً الثراء بالفتح : لكثرة المال ، وانحذاء بالكسر : للنعل ،
والفتاء بالضم : لحداثة السن ، والسثناء بفتح السين : للشرف .

٣ - وقد أجمعوا على جواز قصر المدود للضرورة ، كقوله :

لَا بَدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(١)

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون ، وحببتهم
قول الشاعر :

سَيُغْنِيَنِ الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

(١) عجزه :

وَإِنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبْرٍ

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفردا ، أو مثنى ، أو جموعا

ينقسم الاسم إلى مفرد ، ومثنى ، وجموع

فالمفرد : ما دل على واحد ، كرجل وامرأة وقلم وكتاب . أو هو ما ليس
مثنى ولا جموعا ، ولا ملحقا بها ، ولا من الأسماء الخمسة المبيّنة في النحو .

والمثنى : ما دل على اثنين مُطلقا ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ،
كرجلان وامرأتان ، وكتابان وقلمان ، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين ،
فليس منه كلاً ، وَكَلْتَا ، واثنان ، كائنتان ، وَزَوْج ، وَشَفْع ، لأن دلالتها
على الاثنين ليست بالزيادة .

٢ - وشرط الاسم الذي يراد تثنيته .

أن يكون مفرداً ، فلا يُثنى الجموع ولا المثنى ، بأن يُقال رجلان
وزيدونان .

وأن يكون معرباً ، وأما اللذان وهذان ، فليسا بثنائين ، وكذا
مؤنثها ، وإنما هما على صورة المثنى .

وأن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى ، فلا يقال العميران (١) بضم
ففتح في أبي بكر وعمر ، لعدم الاتفاق في اللفظ ، ولا العميران ، بفتح

(١) قوله : فلا يقال العميران : أي على وجه كونه مثنى حقيقة ا هـ .

فسكون ، في عمرو و عمر ، لعدم الاتفاق في الوزن . ولا للعَيْنان في الباصرة
والجارية ، لعدم الاتفاق في المعنى .

وأن يكون مُنْكَرًا ، فلا يُثنى العَلَمُ باقياً على عِلْمِيته . وأن يكون له
مماثل ، فلا يُثنى الشمس والقمر ، لعدم المماثلة ، وقولهم القَمَران للشمس
والقمر تغليب .

وَأَلَا يَسْتغْنَى بِتثنية غيره عنه ، فلا يُثنى سَوَاءً ، للاستغناء عن تثنيته
بتثنية سِي .

٣- والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مذكّر سالم ، ومؤنث سالم ، وجمع
تكسير ، فجمع المذكر السالم ، هو لفظ دل على أكثر من اثنين ، بزيادة واو
ونون ، أو ياء ونون ، كالزبدون والصالحون ، والزيدين والصالحين .

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع : إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ، ولكل
شروط .

فيُشترط في الجامد : أن يكون علماً لمذكّر عاقل ، خالياً من التاء ،
ومن التركيب ، فلا يقال في رجل : رَجُلُونَ ، لعدم العلمية ، ولا في زينب :
زَيْنَبُونَ ، لعدم التذكير ، ولا في لاحق علم لفرس : لاحقون ، لعدم العقل ،
ولا في طَلْحَة : طَلْحَتُونَ ، لوجود التاء ، ولا في سيويه : سَيَبَوِيهُونَ ،
لوجود التركيب .

ويشترط في المشتق : أن يكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من التاء ، ليست
على وزن أفعال الذي مؤنثه فعلاء ، ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى ، ولا مما
يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فلا يقال في مُرْضِعٍ مُرْضِعُونَ ، لعدم التذكير ،

ولا في نحو فارهٍ صفة فرّس فارّهون ، لعدم العقل ، ولا في علاّمة
علاّمتون ، لوجود التاء ، ولا في نحو أحرأحرون ، لجهته على وزن أفعال
الذي مؤنثه فعلاء ، وشذ قول حكيم الأعور بن عياش الكلبي :

فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميم حلائلَ أسودينَ وأحمرينا

ولا في نحو عطشان : عطشانون ، لكونه على فعّلان الذي مؤنثه
فعّلتى ، ولا في نحو عدل وصبور وجريح : عدلون ، وصبورون ،
وجريحون ، لاستواء المذكر والمؤنث فيها .

وجمع المؤنث السالم : ما دل على أكثر من اثنين ، بزيادة ألف وتاء على
مفردة ، كفاطمات وزينبات . وهذا الجمع ينقاس في جميع أعلام الإناث ،
كزينب وهند ومريم . وفي كل ما ختم بالتاء مطلقا ، كفاطمة وطلحة ،
ويستثنى من ذلك امرأة ، وشاة ، وقلة بالضم والتخفيف : اسم العبة ،
وأمة ، لعدم ورودها .

وفي كل ما لحقته ألف التانيث مطلقا : مقصورة أو ممدودة ، كسلمي
وحبلى وصحراء وحسناه . ويستثنى من ذلك فعلاء مؤنث أفعال ،
وفعّلتى مؤنث فعّلان ، فلا يجمعان هذا الجمع ، كما لا يجمع مذكرهما جمع
مذكر سالما ، وفي مصغر غير العاقل كجبيل وذرّينهم ، وفي وصفه أيضا ،
كشامخ صفة جبّل ، ومعدود صفة يوم .

وفي كل خماسي لم يُسمع له جمع تكسير ، كسرّادق وحمّام وإصنطبل .

وما سوى ذلك فمقصور على السماع ، كسموات وسجّلان وأمّهات

كيفية التثنية

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحاً، أو منزلاً منزلة الصحيح، كرجل وامرأة، وظي ودلو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظبئان.

وإذا كان منقوصاً محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مفصلاً، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدعى، فتقول حُبْلَيَانِ ومستدْعِيَانِ، وشذ قَهْقَرَانِ وخَوْزَلَانِ بالحذف، في تثنية قَهْقَرَى وخَوْزَلَى^(١) وكذا قلب ياء إذا كانت ثلاثة مبدلة منها، كفتَيَانِ ورحِيَانِ في كَفْتَى ورحَى، فراراً من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذراً من التباس المفرد بالثنائي حال إضافته لياء المتكلم لو حذفت. وشذ في حِمَى حِمَوَانِ بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وأمليت، كمتى علمًا، فتقول في تثنيته مَتَيَانِ.

وتقلب ألف المقصور واواً إذا كانت مبدلة منها كعصاً وقفاً، فتقول عَصَوَانِ وقَفْوَانِ، وشذ في رِضاً رِضَيَانِ بالياء، مع أنه واويّ. وكذا قلب واواً إذا كانت غير مبدلة ولم تُنقل، ككَلْدَى وإذا مسمًى بها، فتقول كَلْدَوَانِ وإِذَوَانِ.

(١) القهقري: الرجوع إلى خلف. والحوزلي: مشبه فيها تشاقل، ويقال فيها الخيزلي، بالثناة التحتية بدل الواو، كما في القاموس ١٥١.

وإذا كان ممدوداً ، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية ، كقراءان ووضاءان ، في تثنية قرأء ووضاء ، الأول الناسك ، والثاني وضيء الوجه .
ويجب قلبها واوا ، إن كانت للتأنيث ، كحمرأوان وصحراوان ، في حمراء وصحراء . وقال السيرافي : إذا كان قبل ألف التأنيث واو ، وجب تصحيح الهمزة ، لثلاثي يجمع واوان ليس بينها إلا ألف ، كعشواء ، فتقول عشواءان ، والكوفيون يميزون الوجهين فيها ، وشذ حمرأيان بالياء ، وخنفساء وعاشوران وقرفصان ، بالحذف ، في تثنية خنفساء وعاشوراء ، وقرفصاء . وإذا كانت همزته بدلاً من أصل ، جاز فيه التصحيح والقلب ، ولكن التصحيح أرجح ، ككساء وحياء أصلها : كسار وحياء ، فتقول : كساوان وحيأوان ، أو كساءان وحياءان^(١) .

وإذا كانت همزته لللاحق ، كعلباء وقوباء^(٢) بالوحدة ، زيدت الهمزة فيها ، لللاحق بقيرطاس وقرناس ، بضم فسكون ، وهر أنف الحبل ، ترجح القلب على التصحيح ، فتقول علباوان وقوباوان ، أو علباآن وقوباآن . وقيل : التصحيح فيه أرجح .

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالماً

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون ، أو الياء والنون عليه ، بدون عمل سواها .

(١) لم يقولوا : حيايان لشبهه بعلباء في المد والابدال والصرف ، ولأن الواو أخف ، حيث وجد لها شبه من الهمزة . أ هـ . سيويه ملخصاً .
(٢) القوباء : ما يظهر في الجلد ، وليس فعلاً بضم الفاء وسكون العين غيرها والختام : وهي العظم الناتية خلف الأذن ، كما في القاموس أ هـ .

وإذا كان منقوصاً حذف ياءه ، وضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء ، فتقول : القاضون والداعون ، أو القاضين والداعين ، أصلها القاضيون والداعيون والقاضيين والداعيين . وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين .

وإن كان الاسم منقوصاً حذفت ألفه ، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها ، نحو : « وأنتم الأعلون » . « وإنيهم عندنا لمن المصطفين » ، أصلها : الأعلون والمصطفون .

وحكم الممدود في الجمع ، حكمه في التثنية ، فتقول في وضاء وضاءون ، وفي حمراء حمراء ، وفي حمراوون ، ويجوز الوجهان في نحو علباء ولباء وعلمين لمذكر .

ومما تقدم تعلم أن أولو ، وعالمون ، وأرضون ، وسنون ، وبنون ، وثبون ، وعزون ، وأهلون ، وعشرون وبابه ، ليست من جمع المذكر السالم ، وإنما هي ملحقة به .

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً

إذا كان المفرد بلا تاء ، كزئب ومرمريم ، زدت عليه الألف والتاء ، بدون عمل سواها ، فتقول زئبات ومرميات .

وإذا كان مقصوراً عومل معاملة في التثنية ، فتقول : كفتيات ، وحبليات ، ومصطفيات ، ومتيات : في فتى ، وحبلى ، ومصطفى ، ومتى « مسمى بها مؤنث » ، وتقول عصوات ، وإذوات ، وإلوات ، في عصا وإذا وإلى « مسمى بها مؤنث » ، وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً ، فتقول :

صَحْرَاوَاتٍ وَ قُرَّاءَاتٍ ، وَعَلِبَاوَاتٍ ، أَوْ عَلِبَاءَاتٍ ، وَ كَسَاءَاتٍ أَوْ كَسَاوَاتٍ . وَ تَقُولُ فِي قَاضٍ « مَسْمَى بِهِ مُؤْنْتٌ » : قَاضِيَاتٍ .

وَ إِذَا كَانَ الْمَفْرَدُ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ ، زَائِدَةٌ كَانَتْ كِفَاطِمَةٌ وَ خَدِيجَةٌ ، أَوْ عَوْضًا مِنْ أَوَّلِهَا ، كَأَخْتٍ وَ بِنْتٍ وَ عِدَّةٍ ، حُذِفَتْ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ ، فَتَقُولُ : فَاطِمَاتٍ ، وَ خَدِيجَاتٍ ، وَ بِنَاتٍ ، وَ أَخَوَاتٍ ، وَ عِدَاتٍ .

وَ مَتَى كَانَ الْمَفْرَدُ اسْمًا ثَلَاثِيًّا ، سَالِمَ الْعَيْنِ سَاكِنًا ، مُؤْنْتًا ، سِوَاءَ أُخْتٍ بِتَّاءٍ أَوْ لَا ، جَازٍ فِي عَيْنِ جَمْعِهِ الْمُؤْنْتِ الْفَتْحِ ، وَ التَّسْكِينِ ، وَ إِتْبَاعِ الْعَيْنِ لِلْفَاءِ ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مَفْتُوحَةً ، فَيَتَمَعَّنُ الْإِتْبَاعُ ، وَ أَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعُدْزِيِّينَ .

وَ حَمَلَتْ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتَهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

بِتَّسْكِينِ فَاءِ زَفْرَاتٍ : فَضْرُورَةٌ - أَوْ كَانَتْ لَامٌ مَضْمُومٌ الْفَاءُ يَاءٌ كَدُمِيَّةٌ ، أَوْ لَامٌ مَكْسُورًا وَأَوْ كَدْرُورَةٌ ، فَيَتَمَعَّنُ الْإِتْبَاعُ ، فَتَحُو دَعْدُ وَ جَفْنَةٌ بِفَتْحِ فَاءِهَا ، يَتَمَعَّنُ فِيهِ الْفَتْحُ فِي الْجَمْعِ ، وَ نَحْوُ جُمْلٍ وَ بُسْرَةٍ بِالضَّمِّ ، وَ هِنْدٌ وَ كِسْرَةٌ بِالْكَسْرِ ، يَجُوزُ فِيهِ الثَّلَاثُ ، وَ نَحْوُ دُمِيَّةٍ بِالضَّمِّ ، وَ ذَرُورَةٌ بِالْكَسْرِ ، يَتَمَعَّنُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ ، وَ شَدَّ جَرِّ رَوَاتٍ ، بِكَسْرِ الرَّاءِ .

أَمَّا الصِّفَةُ كَضَخْمَةٌ ، أَوْ الرَّبَاعِيَّةُ كَزَيْنَبٌ ، أَوْ مَعْتَلُ الْعَيْنِ كَجُورٌ (١) ، أَوْ مَضْعَفُهَا كَجَنْدَةٌ بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ ، أَوْ مُتَحَرِّكُهَا كَشَجْرَةٌ فَلَا تَتَغَيَّرُ فِيهَا حَالَةُ الْعَيْنِ فِي الْجَمْعِ .

(١) جُورٌ : اسْمُ بَلَدٍ بِفَارِسٍ ، بِنَاهَا بَهْرَامٌ مِنْ مُلُوكِ الْفَرَسِ ، وَ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ ، فَيُقَالُ : بَهْرَامٌ جُورٌ . وَ يَنَسَّبُ إِلَيْهَا الْوَرْدُ الْأَحْمَرُ الْجُورِيُّ . السِّقَا

جمع التكسير

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة ، تغييراً مقدراً كفلتك ، بضم فسكون ، للمفرد والتجمع ، فزنته في المفرد كزنة 'قفل' ، وفي الجمع كزنة أسد ، وكهيجان لنوع من الإبل ، ففي المفرد ككتاب ، وفي الجمع كرجال . أو تغييراً ظاهراً ، إما بالشكل فقط ، كأسد بضم فسكون ، جمع أسد بفتحين . وإما بالزيادة فقط ، كصنوان ، في جمع صينو بكسر فسكون فيها . وإما بالنقص فقط ، كتخّم في جمع تخمة بضم ففتح فيها . وإما بالشكل والزيادة كرجال بالكسر ، في جمع رجل بفتح فضم . وإما بالشكل والنقص ككتب بضمين . في جمع كتاب بالكسر . وإما بالثلاثة ، كغلمان بكسر فسكون ، في جمع غلام بالضم .

أما التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل ، فتقتضيه القسمية العقلية ، ولكن لم يوجد له مثال .

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم ، ذكوراً كانوا أو إناثاً . وأبنيته سبعة وعشرون ، منها أربعة للقلة ، والباقي للكثرة .

والنجمتان قيل إنها مختلفان مبدأً وغايةً ، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة ، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له . وقيل : إنها متفقان مبدأً لا غايةً ، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة ، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له .

وإنما تعتبر القلة في نكران النجموع ، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة ، باعتبار الجنس أو الاستغراق ، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضماً : بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة ، ويستغنون به عن

وضع الآخر ، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً ، ويسمى ذلك بالنيابة
وضمناً ، كأرجل ، بفتح فسكون فضم ، في جمع رَجُلٍ بكسر فسكون ،
وكرجال بكسر ففتح ، في جمع رَجُلٍ بفتح فضم ، إذ لم يضعوا بناءً كثيرة
لأول ، ولا قِلَّةً للثاني ، فإن وضع بناءً ان للفظ واحد ، كأفلس وفلوس ،
في جمع فلس بفتح فسكون ، وأثوب ونياب ، في جمع ثوب ، فاستعمال
أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً ، كإطلاق أفلس على أحد عشر ، وفلوس
على ثلاثة ، ويسمى بالنيابة استعمالاً .

جموع القِلَّة

الأول : أفعل ، بفتح فسكون فضم . ويطرد في :

١ - كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف ، على وزن فَعْلٍ ، بفتح
فسكون ، ككلب وأكلب ، وظبّي وأظب ، ودلّو وأدل . وما كان
من هذا النوع واوي اللام أو يائيها ، تكسر عينه في الجمع ، وتحذف لامه ، كما
سيأتي : في الإعلال .

وشد أوجبه ، وأكف ، وأعين ، وأثوب ، وأسيف في قوله :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِيتُ أَثُوبًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعاً أَشْهَباً^(١)

وقوله : كَانَهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ غَضِبٌ مَضَارِبُهَا بَاقِي بَهَا الْأَثْرُ

(١) البيت : لمعروف بن عبد الرحمن ، أو حميد بن ثور . انظر التصريح والعيني واللسان .

٢ - وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة ، قبل آخره مدّة ، كذراع وأذرع ،
ويعين وأيمن ، وشذ أفعلٌ في مكانٍ ، وغرّابٍ ، وشهابٍ ، من المذكور .

الثاني : أفْعَال ، بفتح فسكون ، ويكون جمعاً لكل ما لم يطرّد فيه
أفْعُلُ السابق ، كثوب وأثواب ، وسيف وأسياف ، وحمل بكسر فسكون
وأحمال ، وصلب بضم فسكون وأصلاب ، وباب وأبواب ، وسبب بفتححتين
وأسباب ، وكتف بفتح فكسر وأكتاف ، وعَضُد بفتح فضم وأعضاد ،
وجنّب بضمّتين وأجناب ، ورُطَب بضم ففتح وأرطاب ، وإبل بكسرتين
وآبال ، وضلّع بكسر ففتح وأضلاع ، وشذ أفراخ في قول الحطيئة :

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مرّخٍ زُغِبِ الحواصلِ لأماءٍ ولا شجرٍ

كما شذت أحمال جمع حمل ، بفتح فسكون ، في قوله تعالى : « وأولاتُ
الأحمالِ أجلهنَّ أن يَضَعْنَ حملهنَّ » .

الثالث : أفْعِلَة ، بفتح فسكون فكسر ، ويطرّد في كل اسم مذكّر
رُباعيّ قبل آخره مدّة ، كطعام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ،
ويُلْتزَم في فِعَالٍ ، بفتح أوله أو كسره ، مضعّف اللام^(١) أو معتلها ،
ككَبَتَاتٍ وأبِتَّةٍ ، وزِمَامٍ وأزِمَّةٍ ، وقَبَاءٍ وأقْبِيَّةٍ ، وكِسَاءٍ وأكْسِيَّةٍ ؛
ولا يجمعان على غيره إلا شذوذاً .

الرابع : فَعْلَة ، بكسر فسكون ، ولم يطرّد في شيء ، بل سمع في ألفاظٍ ،
منها شَيْخَة جمع شيخ ، وثَيْبِرَة جمع ثوبُر ، وفِتْيَة جمع فتى ، وصَبِيَّة ،

(١) المراد ان اللام تماثل العين . اه تصريح .

جمع صَبِيٍّ وَ صَبِيَّةٍ ، وَ غِلْمَةٍ جمعُ غُلامٍ ، وَ ثِنْيَةٍ جمعُ ثِنْيٍ بضم الأول أو كسره ، وَ هو الثاني في السيادة . وَلعدم اطرادِه قيل إنه اسم جمع لا جمع .

جموع الكثرة

الأول : فَعْلٌ ، بضم فسكون . وَينقاس في أَفْعَلٍ وَ مَوْئِنِهِ فَعَلَاءٍ صِفَتَيْنِ ، كحُمُرٍ بضم فسكون ، في جمع أحمر وحمراء .

ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعف ، نحو :

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ^(١)

بضم الجيم جمع نَجَلَاءٍ : أي واسعة ، بخلاف نحو بيضٍ وَ عَمِيٍّ وَ غُرٍّ فلا يُضَمُّ ، لاعتلال العين في الأول ، واللام في الثاني ، والتضعيف في الثالث .

وكما يكون جمعاً لأفْعَلٍ الذي مؤنثه فَعَلَاءٌ ، يكون جمعاً أيضاً لأفْعَلٍ الذي لا مؤنث له أصلاً ، كما كثر لعظيم الكَمَرَةِ وَ آدَرَ بالمد لعظيم الخَاصِيَةِ ، وَ كذا لفعلاء الذي لا أفْعَلٍ له كَرْتَقَاءٌ .

الثاني : فَعْمَلٌ ، بضمتين . وَيطرد في وصف على فَعْمُولٍ بمعنى فاعل ، كغفورٍ وَ غُفْرٍ ، وَ صَبُورٍ وَ صَبِيرٍ . وَ في كل اسم رُبَاعِيٍّ قبل آخره مدٌّ ، صحيح الآخر ، مذكراً ، كان أو مؤنثاً ، كقَدَّالٍ بالفتح ، وَ هو جَمَاعٌ^(٢) مؤخَّرُ الرأسِ ، وَ قَنْدَلٌ ، وَ حِمَارٌ وَ حُمُرٌ ، وَ كُرَاعٌ بالضم وَ كُرَاعٌ ، وَ قَضِيبٌ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه * طوى الجديدان ما قد كنت أنثر *

(٢) جماع مؤخر الرأس : أي حيث يجتمع . بريد وسط مؤخر الرأس . السقا

وقضُب ، وعمود وعمُد . ويشترط في مفردة أيضاً ألا يكون مضعفاً مدته ألف . ثم إن كانت عين هذا النجم واواً وجب تسكينها ، كَسُوْر وسُوْكَ جمعي سوار سواك ، وإلا جاز ضمها وتسكينها ، نحو قُدال بضمين ، وقُدال بالسكون ، وسَيْل بضمين ، وسَيْل بكسر فسكون ، جمع سَيال : اسم شجر له شوْك ، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ، نظير بَيْض في جمع أبيض .

الثالث : فَعَل بضم ففتح . ويطرد في اسم على فَعلة بضم فسكون ، وفي فَعلى بضم فسكون أنثى أفعل ، كغُرْفَة ومُدَيَة وحُجَّة . وكصُفْرَى . وككُبْرَى . فتقول فيها غُرْف ، ومُدَى ، وحُجَج ، وصُفْر وكُبْر . وشذ في بُهْمَة بضم فسكون ، وصف للرجل الشجاع : بُهَم ، كما شذ جمع رُوْيا بضم الأوّل ، ونوْبة وقَرِيَة بفتح أوّلها ، ولحِيَة بكسره ، وتُخْمَة بضم ففتح ، على فَعَل ، للمصدرية في الأوّل ، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده ، وفتح عين الأخير .

الرابع : فِعَل بكسر ففتح . ويطرد في اسم على فِعلة بكسر فسكون ، كحِجَّة وحِجَج ، وكِسْرَة وكِسْر ، وفِرْيَة ، وهي الكذب ، وفِرَى . وسَمِع في حِلِيَة وحِلِيَة بكسر أوّلها : حِلَى ولَحَى بضمه ، كما سمع في فَعلة بضم فسكون فِعَل بكسر ففتح ، كصُورَة وصِوْر .

الخامس : فَعَلَة ، بضم ففتح . ويطرد في وصف عاقل على وزن فاعل معتل اللام ، كقاضٍ وقضاة ، ورَامٍ ورُماة ، وغاز وغزاة .

السادس : فَعَلَة بفتحات ، ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام ، ككاتب وكتّبة ، وساحر وسَجْرَة ، وبائع وباعة ، وصائغ وصاغَة ، وبارٍ

وَبَرَّرة ، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها ، وإنما ضمت فاء الأولى ، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها .

السابع : فَعَلَى ، بفتح فسكون ففتح . ويطرد في وصف دالٍ على هلاك ، أو توجع ، أو تشتت ، بزنة فَعِيل ، نحو قَتِيل وقَتَلَى ، وجريح وجَرَحَى ، وأسير وأسْرَى ، ومريض ومرْضَى . أوزنة فَعِيل بفتح فكسر ، كزَمِن وزَمِنَى ، أو زنة فاعل ، كهالك وهَلِكَى ، أو زنة فَيَمِيل بفتح فكسون فكسر ، كميت ومَوْتَى ، أو زنة أفعل كاحقَّ واحقَى ، أو زنة فَعَلان ، كعطشان وعَطَشَى .

الثامن : فِعْلَة ، بكسر ففتح . وهو كثير في فُعَل بضم فسكون اسماً صحيح اللام ، كقُرْط وقِرْطَة ، ودُرْج ودِرْجَة ، وكُوْز وكِوْزَة ، ودَبّ ودِيبَة . وقل في اسم صحيح اللام على فَعَل بفتح فسكون ، كقِرْد بالفين المعجمة لنوع من الكمأة وغيره ، أو بكسر فسكون كقِرْد وقِرْدَة .

التاسع : فَعَل ، بضم الأول ، وتشديد الثاني مفتوحاً . ويطرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام ، كراكم وراكمة ، وصائم وصائمة ، تقول في الجمع رُكْع وصوْم . وندر في معتلها كغازٍ وغزَى ، كما ندر في فعيلة وفُعلاء بضم ففتح ، كخريدة وخِرْد ، ونفَسَاء ونفَس .

العاشر : فَعَال ، بضم الأول ، وفتح الثاني مشدداً . ويطرد كسابقه في وصف على فاعل ، فيقال : صائم وصوأم ، وقاري، وقرء ، وعاذل وعذال . وندر في وصف على فاعلة ، كصدّاد في قول القطامي :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ رَأَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

كاندر في المعتل ، كغازٍ و غُرَاء ، و سارٍ و سُرَاء .

الحادي عشر : فَعَمَّال ، بكسر ففتح مخففا . و يَطَّرِد في ثمانية أنواع :

الأول والثاني : فَعَمَّل و فَعَمَّلَة بفتح فسكون ، اسمين أو وصفين ، ليست
عينها ولا فاءُها ياء ، مثل كَلَب و كَلْبَة و كِلَاب ، و صَعَب و صَعْبَة و صِعباب ؛
و تبدل واو المفرد ياء في الجمع ، كَثَوْب و ثِيَاب ، و ندر فيما عينه أو فاءه الياء
منها ، كضَيْف و ضَيْفان ، و يَعْر و يِعَار ، وهو الجَدِّي يُرْبَط في زُبْيَة
الأسد . الثالث والرابع : فَعَمَّل و فَعَمَّلَة ، بفتحتين اسمين صحيحي اللام ،
ليست عينها ولا مهابها من جنس ، نحو جَمَل و جِمال ، و رَقَبَة و رِقاب .
الخامس : فَعَمَّل بكسر فسكون اسما كَقِدَح و قِداح ، و ذئب و ذئاب ،
و نَهْي ، وهو الغدير ، و نِهَاء . السادس : فَعَمَّل بضم فسكون ، اسما غير
واوي العين ، ولا يائي اللام ، كَرُمح و رِماح و جُبَّ و جِباب . السابع والثامن :
فَعَمَّل و فَعَمَّلَة ، و صفي باب كَرُم ، صحيحي اللام ، كظَرِيف و ظرِيفة
و ظِرَاف . و تَلَم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع ، فلا يُجمع على
غيرها ، كطويل و طوييلة و طِوال . و شاعت أيضاً في كل وصف على فَعَمَّلان
بفتح فسكون للمذكر ، و فَعَمَّلَى للمؤنث ، و فَعَمَّلان بضم فسكون له ،
و فَعَمَّلانة لها ، كفَضَّبان و غَضَّبَى و غِضاب ، و عَطَّشان و عَطَّشَى
و عِطاش ، و كخَمَّصان و خَمَّصانة و خِصاص .

الثاني عشر : فَعَمَّل ، بضمين . و يَطَّرِد في اسم على فَعَمَّل ، بفتح
فكسر ، ككَبِيد و كُبُود ، و وَعَل و وُعُول ، و نَمِر و نَمُور . و في فَعَمَّل
اسما ثلاثياً ساكن العين ، مثلث الفاء ، نحو كَعَب و كَعُوب ، و جُنْد و جُنُود ،
و ضِرْس و ضِرُّوس .

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً كحَوْضٍ وُحوت ، ولا لام المضموم ياء كهُدًى . وشدّ في نُؤى : وهي الحفرة تجعل حول الخباء ، لوقايته من السيل نسيّ ، ولا مضعفاً كخُفّ . ويحفظ في فَعَلٍ بفتحيتين كأَسَدٍ وأَسود ، وَذَكَرٍ وَذُكُورٍ ، وُسُجُنٍ ، وهو الحزن ، وُسُجون .

الثالث عشر : فِعْلَانٌ ، بكسر فسكون . وَيَطْرُدُ في اسم على فَعَالٍ بالضم ، كغُرَابٍ وِغْرَبَانٍ ، وُغْلَامٍ وِغْلَمَانٍ ، أو فَعَلٍ بضم ففتح كصُرَدٍ وِصِرْدَانٍ . وبه يُسْتَفْعَى عن أفعال في جمع هذا المفرد . أو فَعَلٍ بضم الفاء أو فتحها واويّ العين الساكنة ، كحُبُوتٍ وِحَبِيتَانٍ ، وِكُوزٍ وِكَبِيزَانٍ ، وِتَاجٍ وِتَبِيجَانٍ ، وِنَارٍ وِنِيرَانٍ . وِقَلٍ في نحو غَزَالٍ وِغَزَالَانٍ ، وفي خروفٍ وِخِرْفَانٍ ، وفي نِسوةٍ وِنِسْوَانٍ .

الرابع عشر : فَعْلَانٌ بضم فسكون . وَيَكْثُرُ في اسم على فَعَلٍ بفتح فسكون ، كظَهْرٍ وِظَهْرَانٍ ، وِبَطْنٍ وِبَطْنَانٍ ، أو على فَعَلٍ بفتحيتين صحيح العين وليست هي ولا مه من جنس واحد ، كذَكَرٍ وِذُكْرَانٍ ، وِأَحْمَلٍ وِأَحْمَلَانٍ ، وهو ولد الضأن الصغير وِأَحْمَلَانٍ ، أو على فَعَلٍ بضم فسكون وِقَضْبَانٍ ، وِغَدِيرٍ وِغَدِيرَانٍ . وِقَلٍ في نحو رَاكِبٍ وِرُكْبَانٍ ، وفي أَسودٍ وِأَسودَانٍ .

الخامس عشر : فَعْلَاءٌ ، بضم ففتح ممدوداً . وَيَطْرُدُ في وصف مذكور عاقل ، على زنة فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، غير مضمّف ولا معتل اللام ، ولا واويّ العين ، نحو كَرِيمٍ وِكَرَمَاءٍ ، وِبَخِيلٍ وِبُخْلَاءٍ ، وِظَرِيفٍ وِظَرْفَاءٍ . وِشَدَّةٍ وِأَسْرَاءٍ ، وِقَتِيلٍ وِقَتْلَاءٍ ، لأنها بمعنى مفعول . أو بمعنى مفعول ، بضم فسكون فكسر ، كسَمِيعٍ وِأَسْمِيعٍ ، وِأَلِيمٍ وِأَلِيمٍ ، تقول

(٨)

فيها : سُمِّعَ والمَاءُ ، أو بمعنى مُفَاعِلٍ ، كخُلِطَاءٌ وَجَلَسَاءٌ ، في خَلِيطٍ
بمعنى 'مُخَالِطٍ' ، وَجَلِيسٍ بمعنى مجَالِسٍ . أو على زينة فاعل دالاً على معنى
كالغريزة ، كصالح وصلحاء ، وجاهل وجاهلاء . وشذَّ شَجَمَاءٌ في شَجَاعٍ ،
وجُبِنَاءٌ في جَبَانٍ ، سَمَحَاءٌ في سَمَحٍ ، وَخُلَفَاءٌ في خَلِيفَةٍ ، لأنها ليست على
فَعِيلٍ ولا فاعلٍ .

السادس عشر : أفعلاء ، بفتح فسكون فكسر ، وَيَطْرُدُ في مُفْرَدٍ سابقه
الأول ، وهو فعيل ، لكن بشرط أن يكون معتلاً اللام أو مضعفاً ، كغنيّ
وأغنياء ، ونبيّ وأنبياء ، وشديد وأشدّاء ، وعزيز وأعزّاء ، وهو لازم فيها .
وشذ في نَصِيبِ أَنْصِبَاءٍ ، وفي صديق أصدقَاءٍ ، وفي هَيْئِ أَهْوَاءٍ ، لأنها
ليست معتلة اللام ولا مضعفة .

السابع عشر : فواعل ، وَيَطْرُدُ في فاعلة اسماً أو صفة ، كناصر ونواص ،
وكاذبة وكواذب ؛ وفي اسم على فوعل ، بفتح فسكون ففتح ، أو فوعلة
بفتح الأول والثالث وسكون ما بينها ، أو فاعل بفتح العين أو كسرهما ،
كجواهر وجواهر ، وصومعة وصوامع ، وخاتم وخواتم ، وكاهل وكواهل ،
أو فاعل بكسر العين وصفاً لمؤنث ، كحائض وحوائض ، وحامل وحوامل ؛
أو لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل ، وشاهق وشواهق ، وشذ في فارسٍ
فوارس ، وفي ناكسٍ بمعنى خاضع نواكس ، وفي هالكٍ هوالك . وَيَطْرُدُ
أيضاً في فاعلاء ، بكسر العين والمدّ ، كقاصعاء وقواصع ، وناقعاء ونواقع .

الثامن عشر : فعائيل ، بالفتح وكسر ما بعد الألف . وَيَطْرُدُ في رباعيّ
مؤنث ، ثالثه ممدّة ، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً ، أو بالمعنى ،
كسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ، وصحيفة وصحائف ، وذؤابة وذوائب ،

وَحَلُوبَةٌ وَحَلَائِبٌ ، وَشِمَالٌ بِالْكَسْرِ ، وَشِمَالٌ بِالْفَتْحِ : رِيحٌ تهب من جهة القطب الشمالي ، وَشِمَائِلٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَسَعِيدٌ عِلْمٌ امْرَأَةٌ وَسَعَائِدٌ ، وَحُبَّارِيٌّ وَحُبَّائِرٌ ، وَجَدُولَاءٌ : قَرِيبَةٌ بِفَارِسٍ ، وَجَلَائِلٌ .

وَيُشْتَرَطُ فِي ذِي التَّاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ : الْإِسْمِيَّةُ ، إِلَّا فَعِيلَةٌ ، فَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَلَّا تَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ ، وَشَذَّ ذَبِيحَةٌ وَذَبَائِحٌ . وَنَدْرٌ فِي رَصِيدٍ : وَهُوَ اسْمٌ لِلْبَيْتِ أَوْ فَنَائِهِ : وَصَائِدٌ ، وَفِي جَزْأُورٍ جَزَائِرٌ ، وَفِي سِهَاءٍ ، اسْمٌ لِلْمَطَرِ : سِهَانِيٌّ .

التاسع عشر : فَعَالِيٌّ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَكَسْرِ رَابِعِهِ .

العشرون فَعَالِيٌّ ، بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَرَابِعِهِ .

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء ، وينفرد كل منهما في أشياء .

فَتَشْتَرِكَانِ فِي فَعْلَاءٍ اسْمًا كَصَحْرَاءٍ ، أَوْ صِفَةً لَا مَذَكْرَ لَهَا كَعَذْرَاءٍ ، وَفِي ذِي الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ لِلتَّانِيَةِ كَجَبَلِيٍّ ، أَوْ الْإِلْحَاقِ ، كَذِفَرِيٍّ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ : اسْمٌ لِلْعَظْمِ الشَّاخِصِ خَلْفَ أُذُنِ النَّاقَةِ ، وَالْفَهْ لِلْإِلْحَاقِ بِدَرَاهِمٍ ، وَعَلَقِيٌّ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ : اسْمٌ لِنَبْتٍ ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهَا صَحَارٌ وَصَحَارِيٌّ ، وَعَذَارٌ وَعَذَارِيٌّ ، وَحَبَالٌ وَحَبَالِيٌّ ، وَذَفَارٌ وَذَفَارِيٌّ ، وَعَلَاقٌ وَعَلَاقِيٌّ .

وتنفرد الفعاليُّ ، بكسر اللام في أشياء : مِنْهَا فَعْلَاءَةٌ بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ ، كَمَوْمَاءَةٍ : اسْمٌ لِلْفَلَاةِ الْوَاسِعَةِ الَّتِي لَا نَبَاتَ بِهَا ، وَفَعْلَاءَةٌ بِالْكَسْرِ كَسِعْلَاءَةٍ ، اسْمٌ لِأَخْبِثِ الْغَيْلَانِ ؛ وَفِعْلِيَّةٌ بِكَسْرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا سْكَوْنٌ مَخْفَفٌ الْيَاءِ كَهَيْبَرِيَّةٍ ، وَهُوَ مَا يَلْتَقِ بِأَصُولِ الشُّعْمَرِ كَنَخَالَةِ الدَّقِيقِ ، أَوْ مَا يَتَطَايَرُ مِنْ زَعَبِ الْقَطَطَانِ وَالرَّيْشِ ؛ وَفَعْلُوَةٌ بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ فَضْمِ كَعَرْقُوتَةٍ ، اسْمٌ لِلخَشْبَةِ الْمُعْتَرِضَةِ فِي

فم الدلو ، وما حذف أول زائديه كحَبِنطَى : اسم لعظيم البطن ، وَقَلَنْسُوَة
لما يُلبَس على الرأس ، وِبُلْهَنِيَّة ، بضم ففتح فسكون فكسر : اسم لسعة
العيش ، وُحْبَارَى بضم الأول ، تقول في جمعها : مَوَامٍ ، وَسَعَالٍ ، وَهَبَارٍ ،
وَعَرَاقٍ ، وَحَبَاطٍ ، وَقَلَّاسٍ ، وَبَلَاهٍ ، وَحَبَارٍ .

وينفرد « الفَعَالَى » بفتح اللام في وصف على فَمَلَانٍ ، كعَطْشَانٍ وَغَضْبَانٍ ،
أو على فَعَلَى بالفتح كعَطْشَى وَغَضْبَى ، تقول في الجمع عَطَاشَى وَغَضَابَى .
والراجع فيهما ^(١) ضم الفاء كسُكَارَى

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِيطٍ ^(٢) بفتح فكسر وَحَبَاطَى ، وبتيم
وَيَتَامَى وَأَيْمٍ ، وهي الخالية من الزوج وأَيَامَى ، وطَاهِرٍ وَطَهَارَى ، في
قول امرئ القيس :

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ ^(٣)

وفي شاةٍ رَيْسٍ : إذا أُصِيبَ رَأْسُهَا ، وَرَأْسَى . وَيُحْفَظُ الْمَضْمُومُ فِي نَحْوِ
قَدِيمٍ وَقُدَامَى ، وَأَسِيرٍ وَأَسَارَى .

الحادي والعشرون : فَعَالِيٌّ ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء ، ويطرد
في كل ثلاثي ساكن العين ، زيد في آخره ياء مشددة ، ليست متجددة للنسب ،

(١) وبهذا تكون أبنية الكثرة أربعة وعشرين .

(٢) يقال حبيط الجمل فهو حبيط : إذا انتفخ بطنه من أكل كلاً غير ملائم له .

(٣) وعجزه :

وَأَوْجُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ

ككُرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ وَقُمْرِيٍّ ، بالضم ، أو لنسب 'تَنْوِيسِيٍّ كَمَهْرِيٍّ' ،
تقول في جمعها : كراسِيٍّ ، وَبَخَاتِيٍّ ، وَقَمَارِيٍّ ، وَمَهَارِيٍّ . والفرق أن
ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسِيٍّ ، إذ يختل
اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى ، وشدَّ قَبَاطِيٍّ فِي 'قَبِيطِيٍّ' (١) لأن ياءه
لنسب ، والقِبط : نصارى مصر . وَيُحْفَظُ فِي إِنْسَانٍ ، وَظَرَبَانٍ بِفَتْحٍ
فكسر ، إذ قد سمع أناسيٌّ وَظَرَابِيٌّ ، وليسا جمعاً لإنسيٍّ وَظَرَبِيٍّ بل أصلهما :
أَنَامِينُ وَظَرَابِينُ ، قلبت النون فيها ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وَسَمِعَ فِي
عَذْرَاءٍ وَصَحْرَاءٍ ، تقول فيهما : عَذَارِيٌّ وَصَحَارِيٌّ .

الثاني والعشرون : فَعَالِلٌ . وَيَطْرُدُ فِي الرَّثْبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ وَمَزِيدِهِ ، وَكَذَا
فِي الْخَمَاسِيِّ الْمَجْرُودِ وَمَزِيدِهِ ، فتقول في جَعْفَرٍ وَبُرْثُنٍ وَزَبْرَجٍ : جَعْفِيرٌ ،
وَبَرَّائِنٌ ، وَزَبَارِجٌ . أما الخماسِيٌّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد ، حذِفَ
الخامس كسَفَرَجَلٍ ، تقول فيه سَفَارِجٌ ، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج
فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس ، فتقول في نحو خَدَارِنَقٍ بوزن
سَفَرَجَلٍ ، اسم للعنكبوت ، وفي فرزدق بوزنه أيضاً : خَدَارِقُ أَوْ
خَدَارِنُ ، وَفَرَّازِقُ أَوْ فَرَّازِدُ ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة ،
والدال في الثاني تشبه الفتاء في المخرج ، وتقول في مزيد الرثباعيِّ نحو مُدَخْرِجٍ
دَحَارِجٍ ، بحذف الزائد ، إلا إذا كان ما قبل الآخر لينا فلا يُحذف ، ثم إن
كان اللين ياء صحَّ ، كقنديلٍ وقناديلٍ ، وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء نحو
سِرْدَاحٍ ، وهي الناقة الشديدة ، وعصفورٍ ، فتقول فيهما : سِرَادِيحٌ وَعَصَافِيرٌ ،
وفي مزيد الخماسيِّ : يحذف الخامس مع الزائد ، فتقول في قَرَطَبُوسٍ بكسر

(١) القبطي والقبطية ، بضم القاف وكسرها : اسم لضرب من الشباب البيض الرقاق ،
كانت تصنع في مصر ، فنسبت إلى أهلها . انظر لسان العرب في قبط - السقا .

القِصاف : للناقة الشديدة ، وبالفتح للداهية ، وَقَبَعَثَرَى : قرأ طِب
وقباعت .

الثالث والعشرون : شبه فعائل . وهو ما مائه عدداً وهيئة ، وإن
خالفه زنة ، وذلك كمفاعيل ، وفواعيل ، وفياعيل ، وأفاعة . ويطررد في
مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر ، وسكران ، وصائم ، ورام ، وباب
كُبْرَى وَسَكْرَى ، فإن لها جموع تكسير تقدمت . ولا يُحذف الزائد
إن كان واحداً ، كأفضل ومسجد وجوهر وصيرف وعلقى ، بل
يُحذف ما زاد عليه ، سواء كان واحداً كما في نحو منطلق ، أو اثنين كما في نحو
مستخرج ، ويؤنر بالبقاء ماله مزبئة على الآخر ، معنى ولفظاً كلم ، فيقال
مطالِق ومخارج ، لانطالق وسخارج أو تخارج ، لفضل الميم ،
بتصدرها ، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء ، لأنها تدل على اسمي الفاعل
والمفعول ، وكالهمزة والياء مصدرتين في نحو أَلَنَدَد وَيَلَنَدَد للشديد الحصومة ،
لأنها في موضعين يقعان فيه دالّين على معنى كأقوم ويقوم ، فتقول في جمعها
أَلَادٌ وَيَلَادٌ ، أو لفظاً فقط ، كالتاء في نحو استخراج ، تقول في جمعه
تَخَارِيج بإبقاء التاء ، لأنها لا تُخْرِج الكلمة عن عدم النظير ، بل لها نظير
نحو تَبَارِيج وثمانيل وتصاوير ، بخلاف السين لو قلت سَخَارِيج ، إذ لا وجود
لسفاعيل ، وكالواو في نحو حَيَزَابُون للعجوز ، فإن بقاءها يعني عن حذف
غيرها ، وهو الياء ، فتقول في جمعه حَزَابِين ، بقلب الواو ياء كما في عُصْفُور ،
بخلاف ما لو حذفها وأبقيت الياء ، وقلت حَيَزَابِين بسكون الموحدة قبل
النون ، فإن حذفها لا يعني عن حذف غيرها ، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا
وأوسطهن ساكن معتل . فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية ، حتى يحصل
مفاعل ، فتقول حَزَابِين . فإن لم يكن لأحد الزائدين مزبئة على الآخر . فانت

بالخيار في حذف أيها شئت ، كنوني سرندي ، للسريع في أموره والشديد .
وعلندي للغليظ ، وألفيها . فتقول سرانيد ، وعلانيد بحذف الألف ، وسراد
وعلانيد بحذف النون . وكذا حَبْنَطَى لعظيم البطن . تقول فيه حَبَانِطٍ
وَحَبَاطٍ ، بقلب الألف ياءً ، ثم يُعَلَّ إِعْلَالِ جَوَارٍ ، لأن كلتا الزيادتين
للإلحاق بسفرجل ، فتكافأنا .

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأول : يجوز تعويض ياءٍ قبل الطَّرَفِ مما حذف ، سواء كان المحذوف
أصلاً أو زائداً . فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلِقٍ : سفاريج ومطاليق . وأجاز
الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِلٍ ، وحذفها من مماثل مفاعيل ، فتقول في
جَعَاْفِرِ جَعَاْفِرٍ وفي عَصَاْفِيرِ عَصَاْفِيرٍ . ومن الأول : « وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ »
ومن الثاني : « وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ » . وأما فَوَاعِلُ فلا يقال فيه
فواعيل إلا شذوذاً ، كقول زهير بن أبي سلمى :

سَوَايِبِغٌ بِيضٌ لَا يُخَرُّقُمَا النَّبِيلُ^(١)

الثانية : كل ما جرى على الفعل : من اسمي الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ،
فبابه التصحيح ولا يُكْسَرُ ، لمشايبته الفعل لفظاً ومعنى ؛ وجاء شذوذاً في
اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون ، وميمون ، وممشوم ، ومكسور ،
ومسلوخة : ملاعين ، وميامين ، ومشائم ، ومكاسير ، ومساليخ . وجاء أيضاً

(١) هذا عجز بيت ، وصدرة * عليها أسود ضاربات لبؤسهم *

في مُفْعِلٍ . بضم الميم وكسر العين من المذكر ، كمْوَسِرٍ وَمُفْطِرٍ : مياسيرٌ ومفطيرٌ ، كما جاء في مُفْعَلٍ بفتح العين كمَكْرٍ : مناكيرٌ .

وأما إذا كان مُفْعِلٍ بكسر العين ، مختصاً بالإناث ، فإنه يُكْسَرُ كْمُرْضِعٍ وَمَرَأِضِعٍ .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبُيُوتان . تقول أيضاً في جماعات منها جمالات وبُيُوتات . ومنه « كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صَفْرٌ » وإذا قصد تكسير مُكْسَرٍ نظر إلى ما يشاكله من الآحاد ، فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم في أعْبُدْ أعابد ، وفي أسلحة أسالِح ، وفي أقوال أقاويل ، شَبَّهوها^(١) بأسود وأساويد ، وأجرِدة وأجارِد^(٢) ، وإعصار وأعاصير ، وقالوا في مُضْران جمع مَصِيرٍ : مَصَارِينُ . وفي غِرْبَانٍ غَرَابِينُ . تشبيهاً بسلاطين وسراحين . وما كان على زينة مفاعل أو مفاعيل ، فإنه لا يُكْسَرُ لأنه لا نظير له في الآحاد ، حتى يُحتمل عليه ، ولكنه قد يُجمع تصحيحاً ، كقولهم في نَوَاكِسٍ وأيامين : نواكيسون وأيامنون ، وفي خرائد وصواحب : خرائدات وصواحبات ، ومنه : « إنكُنْ لأنتن صواحباتٌ يُوسِفُ » .

الرابعة : قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع : إما عوضاً عن الياء المحذوفة ، كقنادلة في قناديل ، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ،

(١) أي في عدد الحروف ، ومطلقاً الحركات والسكنات ، وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود .

(٢) اتفق الكل على التمثيل باجرودة وأجارِد ، ولكنه لم يوجد في اللغة . قتال الصبان : والظاهر أنه جمع جراد أو جريرد اه .

كأشاعنة وأزارقة ومهالبة ، في جمع أشعشي وأزرقِي ومُهَلِّي ، نسبة إلى أشعث وأزرق ومُهَلَّب ، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد ، كصيارقة وصياقة ، جمع صيرَفٍ وصَيْقَل ، لإلحاقها بطواعية وكراهية ، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف . وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لما كيد التانيث اللاحق له ، كحجارة وعمومة وخنولة .

الخامسة : المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزائها الأول كما تُشَنَّى ، فتقول عبداً الله وعبداً الله ، وعباد الله ، وذوا القعدة والحجّة ، وأذواء أو ذوات . وما كان كإبن عرس^(١) وابن آوى وابن لبون ، يقال في جمعه : بنات عرس ، وبنات آوى ، وبنات لبون . والمركبات المرّجبة ، والمركبات الإسنادية ، والمثنى ، والجمع ، إذا جعلت أعلاماً لا تُشَنَّى ولا تجمع ، بل يُؤنّس بذو مثناة أو مجموعة ، بحسب الحاجة ، فتقول : ذوا بعلبك أو أذواء سيبويته وذوو سبويه وذوو زيدين .

السادسة : مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة ، وقد يدلّ على معنى الجمعية سواها ، ويسمى اسم الجمع ، أو اسم الجنس الجمعي .

والفرق بين الثلاثة ، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين : أن اسم الجنس الجمعي : هو ما يتميز عن واحدة : إما بالياء في الواحد ، نحو رومي ورؤم ، وتُرْكِي وتُرْك ، وزَنْجِي وزَنْج ، وإما بالتاء في الواحد غالباً ، ولم يلتزم تانيثه نحو تمر وتمر ، وكلمة وكلم ، وشجرة وشجر ، ويقلّ كونها في غير الواحد ، والمحفوظ منه جباة وكمأة : لجنس الجبء ، والكمء .

(١) قوله وما كان كإبن عرس : أي كإبن مخاض ، وابن ماء . وابن نعش . وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش ، كذا في المختار . كنه مصححه .

وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس ، فإن التزيم تأنيثه بأن عومل معاملة المؤنث فجمع ، كَتَخَمَ وَتَهُمَ ، في تَخَمَة ، إذ تقول هي أو هذه تَخَمٌ وَتَهُمٌ .

وأن اسم النجمع ما لا واحد له من لفظه ، وليس على وزن خاص بالجمع أو غالب فيها ، كقوم ورهط ، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان النجمع ، كركب وسحب ، جمع راكب وصاحب ، وكفزي . بوزن غنبي : اسم جمع غازي ، أوله واحد وهو موافق لها ، لكنه مساو للواحد في النسب إليه : نحو ركاب ، على وزن رجال ، اسم جمع ركوبة ، نقول في النسب ركابي ، والجمع كما سيأتي لا ينسب إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام ، أو أميل واحده ، وهذا ليس واحداً منها ، فليس يجمع .

وأن النجمع ما عدا ذلك ، سواء كان له واحد من لفظه كرجال ، أو لم يكن ، وهو على وزن خاص بالجمع ، كأبابل : جماعات الطير ، وعباديد : للفرق من النامس والخيل ، أو غالب في النجمع كأعراب ، فإنه جمع واحد مقدر . وسواء توافق المفرد والنجمع في الهيئة ، كفلنك وإمام ، ومنه « وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا » ، أولاً ، كأفراس جمع فرس .

وعندهم اسم جنس إفرادي ، وهو ما يصدق على القليل والكثير ، كمثل ولبن وماء وتُرَاب .

التصغير

وهو لغة التقليل . واصلاحاً : تغيير مخصوص يأتي بيانه ، وقد سبق أنه من الملتحق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى . وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته ، نحو كليب ودُرَيْهات ، وتحقير شأنه نحو وُجِيل ، وتقريب زمانه أو مكانه ،

نحو قُبَيْلِ العَصْرِ ، وَبُعَيْدِ المَغْرِبِ ، وَفُؤَيْقِ الفَرَسِ سَخِ ، وَتُحَيِّتِ البَرِيدِ ،
أو تقريب منزلته نحو صَدَيْقِي أو تعظيمه نحو قول أوُس بن حَجَر :

فُؤَيْقَ جُبَيْلِ شامخِ الرَّأْسِ لم تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا

وزاد بعضهم التمليح نحو بُنْيَةِ وَحُبَيْبِ ، في بنت وحبیب ، وكلها ترجع
للتحقير والتقليل .

وشرط المصغر :

١ - أن يكون اسماً ، فلا يصغر الفعل ولا الحرف ، وشذ قوله :

يَا مَأْمِيلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوَائِيَّاءَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّامِ (١)

٢ - وألا يكون متوغلاً في شبه الحرف ؛ فلا تصغر المضمّرات ولا
المُبْتَهَمَاتِ ولا مَنْ وَكَيْفَ وَنحوهما ، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء
الإشارة شاذّ ، كما سيأتي :

٣ - وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو كُئِمَيْتِ
وَشُعَيْبِ ، لأنه على صيفته ، ولا نحو مُهَيِّمِينَ وَمُسَبِّطِينَ ، لأنها على صيغة
تشبهه .

٤ - وأن يكون قابلاً للتصغير ، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى

(١) البيت لعلي بن حمزة العريني ، وقيل انه حضري لا بدوي (اللسان : شدن) .

وأنبياؤه وملائكته ، وعظيم وجسيم ، ولا جمع الكثرة ، ولا كلّ وبعض ، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه .

وأبنيته ثلاثة: فَعَمِلَ ، وَفَعَيْعِلَ ، وَفَعَيْعِيلَ ، كَفَلَيْسَ وَدُرَيْهِمَ ، وَدُنَيْبِيرَ ، وضع هذه الأمثلة الخليل . وقال : عليها بُنِيَتْ معاملة الناس . والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب ، لأجل التقريب ، وليس على الميزان الصرفي ، ألا ترى أن نحو أَحْيَمِرٍ وَمُكَيَّرِمٍ وَسَفَيْرِجٍ : وزنها الصرفي أَفَيْعِلَ ، وَمَفْعَلٌ ، وَفَعَيْلِلَ ، وأما التصغيري فهو فَعَيْعِلَ في الجميع .

والأصل في تلك الأبنية « فَعَمِلَ » وهو خاص بالثلاثي ، ولا بد من ضم الأول ولو تقديراً ، وفتح ثانيه ، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة ، تسمى ياء التصغير . وَيُقْتَصَرُ في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة ، فليس نحو لُغَيْزٍ : للفتح ، وَزُمَيْلٍ للجبان تصغيراً ، لسكون ثانيها ، وكون الياء ليست ثالثة .

وإن كان المصغر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، وهو بناء « فَعَيْعِلَ » كجعيفر في جعفر .

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر . فإن كان ياء بقي كقنديل ، فتقول فيه قُنَيْدِيلَ ، وإلا قلب إليها ، كمصبيح وعصيفير . في مصباح وعصفور ، وهو بناء « فَعَيْعِلَ » .

ويُتَوَصَّلُ إلى هذين البناءين بما تُوصَّلُ به بناءً فعَالِلَ وَفَعَالِيلَ في التكسير من الحذف وجوباً ، أو تخييراً ، فتقول في سفر جسل وفرزدق ، ومستخرج ، وألندد ، ويلندد ، وحيزبون : سَفَيْرِجٍ ، وَفُرَيْرِدٍ أَوْ فُرَيْرِزِقٍ ،

وَمُخَيَّرِجٍ ، وَالْيَيْدِ ، وَيَلْيَيْدِ . وَحُزْبِيٍّ ، وَفِي سِرْنَدِيٍّ ، وَعَلْنَدِيٍّ ،
سُرَيْنَدِيٍّ وَعَلْبَيْنَدِيٍّ ، أَوْ سُرَيْنَدِيٍّ وَعَلْبَيْنَدِيٍّ ، مَعَ إِعْلَالِهَا إِعْلَالِ قَاضٍ .

وَمَا جَازَ فِي التَّكْسِيرِ تَعْوِيضُ يَاءٍ قَبْلَ الْآخِرِ مِمَّا حُدِّفَ ، يَجُوزُ هُنَا أَيْضًا ،
فَتَقُولُ سَفَيْرِجٍ وَسَفَيْرِجِجٍ ، كَمَا قُلْتَ فِي التَّكْسِيرِ : سَفَارِجٍ وَسَفَارِجِجٍ ، وَلَا
يُمْكِنُ زِيَادَتُهَا فِي تَكْسِيرِ وَتَصْغِيرِ نَحْوِ أَحْرَ نَجْمٍ مَصْدَرِ أَحْرَ نَجْمٍ ، لِاسْتِغْثَالِ مَحَلِّهَا
بِالْيَاءِ الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْأَلْفِ فِي الْمَفْرُودِ .

وَمَا جَاءَ فِي بَابِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ مُخَالَفًا لِمَا سَبَقَ فَشَاذٌ ، مِثَالُهُ فِي التَّكْسِيرِ
جَمْعُهُمْ مَكَانًا عَلَى أَمْكَنٍ ، وَرَهْطًا وَكُرَاعًا عَلَى أَرَاهُطٍ وَأُكَارِعٍ ، وَبَاطِلًا
وَحَدِيثًا عَلَى أَبَاطِيلٍ وَأَحَادِيثٍ ، وَلِلْقِيَاسِ : أَمْكِنَةٌ ، وَأَرْهُطٌ أَوْ رَهْطٌ ،
وَأُكْرَعَةٌ ، وَبَوَاطِلٌ ، وَأَحْدَثَةٌ ، وَمِثَالُهُ فِي التَّصْغِيرِ تَصْغِيرُهُمْ مَغْرِبًا وَعِشَاءً عَلَى
مُغْيَرِبَانَ وَعُشْيَانَ ، وَإِنْسَانًا وَكَلْبَةً ، عَلَى أَنْيَسِيَانَ وَلَيْلِيَّةٍ ، وَرَجُلًا
عَلَى رُوَيْجِلٍ ، وَصَبِيَّةٍ وَغَلِيمَةٍ وَبَنُونَ عَلَى أَصْيَبِيَّةٍ ، وَأَغْلِمَةٌ ، وَأَبْيَنُونَ ،
وَعَشِيَّةٌ عَلَى عُشْيَشِيَّةٍ ، وَالْقِيَاسُ : مُغْيَرِبٌ ، وَعُشْيٌ ، وَأَنْيَسِيَنٌ ، وَكَلْبِيَّةٌ ،
وَرَجِيلٌ ، وَصَبِيَّةٌ ، وَغَلِيمَةٌ ، وَبُنْيُونٌ وَعَشِيَّةٌ . وَقِيلَ إِنْ هَذِهِ
الْأَلْفَاظُ مِمَّا اسْتَفْنَى فِيهَا بِتَكْسِيرِ وَتَصْغِيرِ مَهْمَلٍ ، عَنْ تَكْسِيرِ وَتَصْغِيرِ مُسْتَعْمَلٍ .

وَيَسْتَثْنَى مِنْ كَسْرِ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ ، فِيمَا تَجَاوَزَ الثَّلَاثَةَ : مَا قَبْلَ عَلَامَةِ
التَّأْنِيثِ كَشَجَرَةٍ وَحُبْلَى ، وَمَا قَبْلَ الْمُدَّةِ الزَّائِدَةِ قَبْلَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ كَحَمْرَاءَ ،
وَمَا قَبْلَ أَلْفِ أَعْمَالٍ ، كَأَجْمَالٍ وَأَفْرَاسٍ ، وَمَا قَبْلَ أَلْفِ فَعْلَانِ الَّذِي لَا يَجْمَعُ
عَلَى فَعَالِينَ ، كَسُكْرَانَ وَعَثْمَانَ ، فَيَجِبُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بَقَاءُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ
عَلَى فَتْحِهِ لِلخَفَةِ ، وَلِبَقَاءِ أَلْفِي التَّأْنِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَلِلْمَحَافِظَةِ
عَلَى الْجَمْعِ ، فَتَقُولُ : شُجَيْرَةٌ وَحُبْلَى ، وَحَمْرَاءُ ، وَأَجْمَالٌ ، وَأَفْرَاسٌ وَ

وسُكيران ، وعُشيان ، لأنهم لم يجمعوها على فَعَالِينَ كما جمعوا عليه سِرْحَانًا وسُلْطَانًا ، ولذا تقول في تصغيرها سُرَيْحِينَ وسُلَيْطِينَ ، لعدم منع الصرف بزيادتها ، فلم يبالوا بتغييرها تصغيراً وتكسيراً^(١) .

(١) تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال :

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي :

أولاً : في الصفات مطلقاً ، سواء كان مؤنثها خالياً من التاء ، وهو الأصل ، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف ، نحو سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان : للبطيء ، تقول في تصغيرها : سكيران ، وجويمعان ، وعريان ، ونديمان وقطيان .

ثانياً : في الأعلام المرتجلة ، نحو مروان ، وعثمان ، وعمران ، وسعدان ، وغطفان ، وسلمان ، تقول في تصغيرها : مريان ، وعشيان ، وعميران . الخ . أما عثمان ، اسم جنس لفرخ الحبارى ، وسعدان : لنبت ، فيقال في تصغيرها : عشمين ، وسعيدين .

ثالثاً : أن تكون الألف رابعة في اسم جنس ، ليس على فعلان مثلث الفاء ساكن العين ، كظربان وسبعان ، يقال في تصغيرها ظرربان وسبيعان .

رابعاً : أن تكون الألف خامسة في اسم جنس ، أو في حكم الخامسة ، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها ، نحو زعفران ، وعقربان ، وأفعوان ، وصليان : للحية ، وعبثران : لنبت ، تقول في تصغيرها : زعفران ، وعقربان ، وأفيعيان ، وصلييان ، وعبثران . وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف ، نحو قرعبلانة : دويبة عظيمة البطن ، تقول في تصغيرها : قريعبة .

ويكسر ما بعد ياء التصغير ، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فعلان ، مثلث الفاء ساكن العين ، كحومان : لنبت ، واحده حومانة وسلطان وسرحان ، تقول في تصغيرها : حويين ، وسليطين ، وسريجين ، تشبيهاً لها بزليزيل وقريطيس وسريبييل ، تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء ، وسربال .

وأما العلم المنقول فتحكمه حكم ما نقل عنه ، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير ، نحو سكران مسمى به ، تقول في تصغيره سكيران ، وإن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير ، هو سلطان مسمى به ، تقول في تصغيره سليطين . اهـ منه .

ويُستثنى من التوصل إلى بِنَاءِى فُعَيْعِلِ وفَعَيْعِيلِ ، بما يُتَوَصَّلُ به إلى بناء مفاعل ومفاعيل ، عدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك ، لكونها مختتمة بشيء مقدر انفصاله ، والتصغير وارد على ما قبله ، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف : من ألف تأنيث ممدود كقُرْفُصَاءِ ، أو تائه كحَنْظَلَةٌ ، أو علامة نسب كعَبْقَرِيٍّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَانٍ وِجْلُجِلَانٍ ، أو علامتي ثنية ، كسَلِيمَيْنِ ومُسْلِمَانِ ، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث ، كجَعْفَرَيْنِ وجَعْفَرُونَ ومُسْلِمَاتٍ ، أو عَجْزِي المضاف والمزجي ، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكبيرها ، تقول في التصغير : قُرَيْفِصَاءِ ، وحَنْظَلَةٌ ، وعَبْقَرِيٍّ ، وزَعْفَرَانٍ ، وِجْلُجِلَانٍ ومُسْلِمَيْنِ أو مُسْلِمَانِ ، وجَعْفَرَيْنِ أو جَعْفَرُونَ ، ومُسْلِمَاتٍ ، وأمِيرِيء القيس وبُعَيْلَبَكِّ ، وتقول في تكبيرها : قَرَاوِصُ ، وحناظل ، وعباقر ، وزَعَاقر ، وِجْلُجِل ، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكبيراً ، بخلاف التصغير ، اللاتباس بتصغير المجرد منها . وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة ، ثبتت في التصغير ، فتقول في حُبْلِي حُبَيْلِي ، وتُحذف السادسة والسابعة كَلُغَيْزِي : للغز ، وبرْدَرَايَا : لموضع ، فتقول : لُغَيْزِي وبرِيدِرِ ، وكذا الخامسة إن لم تسبق بمدة كقُرْقَرِيٍّ : لموضع ، تقول فيها قُرَيْقِرِ ، وإن سبقت بمدة خيَّرت بين حذفها وحذف ألف التأنيث ، كحِبَارِيٍّ : لطائر ، وقُرَيْثَا لتمر ، فتقول : حُبَيْرِ أو حُبَيْرِيٍّ ، وقُرَيْثِ أو قُرَيْثَا .

واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها :

فإن كان ثاني الاسم المصغر لبناً منقلباً عن غيره ، يرد إلى ما انقلب عنه .
هواء كان واواً منقلبة ياء أو ألفاً ، نحو قيمة وماء ، تقول فيها قَوَيْمَةٌ ومَوِيَّةٌ ،

إذ أصلها قَوْمَةٌ وَمَوَّهٌ بخلاف ثاني نحو معتدّ ، فإنه غير لين ، فيصغر على مُتَيْعِدٌ ، وبخلاف ثاني آدم ، فإنه منقلب عن غير لين ، فيقلب واواً كالألف الزائدة من نحو ضارب ، والمجهولة من نحو صاب وعاج ، فتقول فيها : أُوَيْدِمٌ ، وضُوَيْرِبٌ ، وضُوَيْرِبٌ وعُوَيْجٌ . وأما تصغيرهم عيداً على عُيَيْدٌ ، مع أنه من العَوْدِ فشاذٌ ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد . أو كانت ياء منقلبة واواً أو ألفاً ، كهوقن وناب ، تقول فيها مُيَيْقِنٌ وَنَيْبٌ ، إذ أصلها مُيَيْقِنٌ وَنَيْبٌ . أو كان همزة منقلبة ياء كذبيب ، تقول فيه ذُوَيْبٌ . أو كان أصله حرفاً صحيحاً غير همزة نحو دينير في دينار ، إذ أصله دِنَارٌ ، بتشديد النون .

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول ، كوازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو قِيمٌ وَدِيمٌ .

وإن حذف بعض أصول الاسم ، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاض ، لم يُرَدَّ إليه شيء ، بل تقول شُوَيْكٌ وقُوَيْضٌ ، بكسره آخره منوئاً ، رفعاً وجراً ، وشُوَيْكياً وقُوَيْضياً نصباً ، وإلارءٌ ، نحو كُؤٌ وَخُؤٌ وَعِيدٌ بحذف الفاء فيها ، وَمُؤٌ وَقُؤٌ وَبَيْعٌ بحذف العين أعلماً ، ونحو يَدٌ وَدَمٌ ، بحذف لامها ، ونحو قِهٍ وَفِهٍ وَشِهٍ ، بحذف الفاء واللام ، وَرَهٌ بحذف العين أعلماً أيضاً ، فتقول في تصغيرها : أَكْبِيلٌ ، وَأَخَيْدٌ ، وَوَعِيدٌ ، برد الفاء ، وَمُنَيْدٌ وَقُوَيْلٌ وَبَيْيَعٌ ، برد العين ، وَيُدَيْيٌ وَدُمَيْيٌ ، برد اللام ، وَوُقَيْيٌ وَوُقَيْيٌ وَوُشَيْيٌ ، برد الفاء واللام ، وَرَأْيٌ ، برد العين واللام .

أما العلم شَيْئِيُّ الوضع ، فإن صح ثانيه كَبَلٌ وَهَلٌ ، ضُمَّفٌ أو زِيدت عليه ياء ، فيقال : بُلَيْلٌ أو بُلَيْيٌ ، وهَلَيْلٌ أو هَلَيْيٌ ، وإلا وجب تضعيفه

قبل التصغير، فيقال في لَوٍّ وما وكَيّ أعلاماً : لَوٍّ وكَيّ ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك، وتصغر تصغير دوّ وحيّ وماء، فيقال 'لَوِيّ' و'كَيِيّ' و'مَوِيّ'، كما يقال 'دَوِيّ' و'حَيِيّ' و'مَوِيّه'، إلا أن هذا لامه هاء، فرُدّة إليها .

وإن صغّر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلاً وحالاً، كدار وسنّ وأذن وعين، أو أصلاً كيد، أو مآلاً فقط كحُبْلَى وحمراء، إذا أريد تصغيرها تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسواء مطلقاً، أي ترخياً وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول ذَوَيْرة، وسُنَيْنَة وعَيْنَة، وأذَيْنَة، وبيدِيَة، وحُبَيْلَة، وحمِيرَة، وفي غير الترخيم 'حُبَيْلَى' و'حميراء' كما سلف، و'سَمِيَة'، وأصله 'سَمِيّ' بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سمّيت به مذكراً حذفت التاء، فتقول 'سَمِيّ'، لتذكير مسماء، وأما نحو شجر وبقر فلا يصغر بالتاء، لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنشأها، وأما عند من ذكرها فلا إشكال، وكذا نحو زينب وسعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيها زُيْنَب، وسُعَيْد بتشديد الياء .

وشد حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحَرْب وذَوْد ودرّاع ونَعْل ونحوها، مع ثلاثيتها، واجلاها فيما زاد على الثلاثة، كوزَيْنَة وأمِيَة، بيامين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقُدَيْدِيَة، بيامين بينها دال : الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير نورا، وأمام، وقُدَام .

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْل

وَفُعَيْعِلٍ ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد ، فيصغر الثلاثيّ
الأصول على فعَيْلٍ ، مجرداً من التاء ، إن كان مسماها مذكراً ، كحُمَيْدٍ في حامد
ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وحمودة ، وذا التفتات إلى اللبس ثقة بالقرائن ،
وإلا فبالتاء كحُبَيْلَةٍ وسويدة في حبلى وسوداء ، إلا الوصف المختص بالنساء
كحائض وطالق ، فيقال في تصغيرهما حَيَّيْضٌ وُطَلَيْقٌ من غير تاء ، لكونه في
الأصل وصف مذكر ، أي شخص حائض أو طالق ، فإن صغرتها لغير ترخيم ،
قلت حَوَيْضٌ بشدّ الياء ، وطُوَيْلِقٌ ، بقاب ألفها واواً ، لأنها ثانية زائدة .

وأما الرباعيّ فيصغر على فُعَيْعِلٍ كقُرَيْطِيسٍ وَعُصَيْفِرٍ في قرطاس
وعُصْفُورٍ ، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخياً على بُرَيْهٍ وُسَيْمِعٍ ، ولغير ترخيم
على بُرَيْهِيْمٍ وُسُمَيْعِيْلٍ ، أو على أُبَيْرَهٍ وَأُسَيْمِعٍ ، على الخلاف في أن الهمزة
أو الميم واللام أولى بالحذف ، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، على الصحيح .

تنبيهات :

الأول : تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ، لمنافاة التصغير
الكثرة . وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد كرُغْفَانٍ ، فإنه نظير
عثمان ، فيقال في تصغيره رُغَيْنَانٍ . فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفردة وصغره ،
ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل ، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير
عاقل ، كقولك في غلمان وجوارٍ ودرَاهِمٍ : غُلَيْمُونَ أو غُلَيْمِينَ ،
وجواريات ودرّيات .

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعيّ فيصغران ، لشبههما بالواحد .

الثاني : لا يصغر إلا المتمكن كما سبق ، ولا يصغر من غيره إلا أربعة :

١ - أفعال في التعجب .

٢ - والمزجي ولو عددياً عند من بناه .

٣ - وذا وتا ومثناها وجمعها .

٤ - والذي والتي كذلك .

وحكمها : أن تصغير أفعال والمزجي كالممكن في هيئته ، كما تقدم ، بخلاف الإشارة والموصول ، فيترك أولهما على حاله : من فتح ، كذا والذي ، وضم كالتى ، ويزاد في آخر المثنى ألف ، فتقول ذياً وتياً ، ومنه قول رؤبة الراجز :

أَوْ تَحْفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

وذيان وتيان وأولياء ، والذيا واللتيا والذيان واللتيان والذيين مطلقاً ، بفتح الياء المشددة أو كسرهما ، أو اللثديون في حالة الرفع ، بضم الياء أو فتحها ، على الخلاف بين سيبويه ، والأخفش (١) ، واللتيان جمع اللتيا ، يعنى عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه ، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واواً ، وحذف لامها وهي الياء الأخيرة . وتقلب الهمزة في اللائي ، فيقال اللؤيا واللؤيتا ، وضم لام اللذيا واللتيا لغنة ، كما في التسهيل ، خلافاً للجزيري في « دائرة الغواص » . وإنما ساع تصغير الإشارة والموصول ، لأنها يوصفان ويوصف بهما ، والتصغير وصف في المعنى كما سبق ، ولذا منع عمل اسم الفاعل مصغراً ، كما منع موصوفاً .

(١) سيبويه يقول بضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء والأخفش يقول بفتح ما قبلها ، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا . فالأول يحذفها اعتباراً في التثنية . والثاني يحذفها بالنقصاء الساكنين ، فهي مقدرة عنده ، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع . اهـ .

النَّسَبُ

وسماه سيويوه الإضافة ، وابن الحاجب النسبة بكسر النون وضمها ، بمعنى الإضافة ، أي الإضافة المعكوسة ، كالإضافة الفارسية .

ويحدث به ثلاث تغييرات : لفظي ، ومعنوي ، وحكمي .

فالأول : زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها ، لتدل على نسبه ، إلى المجرد منها ، منقولاً إعرابه إليها ، كمصري ، وشامي ، وعراقي .

والثاني : صيرورته اسماً للمنسوب .

والثالث : معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد ، كقولك زيد قرشي أبوه ، وأمه مصرية .

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر :

الأول : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف ، سواء كانت زائدة ككروسي أو للنسب كشافعي ، كراهية اجتماع أربع ياءات . ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب ، غيرهما بدونها ، ولهذا التقدير ثمة تظهر في نحو بخاتي وكراسي إذا سُمِّيَ بها مذكر ، ثم نسب إليه ، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف ، لوجود صيغة منتهى الجموع ، نظراً لما قبل التسمية ، فإن الياء من بنية الكلمة ، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب ، وإن سُمِّيَ به مؤنث ، فيكون ممنوعاً من الصرف ، ولكن للعلمية والتأنيث المعنوي . والأفصح في نحو مرمي مما إحدى ياءيه زائدة حذفها ، وبعضهم يحذف الأولى ، ويقلب الثانية واواً ، لكن بعد قلبها

ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتقول على الأول مرمي ، وعلى الثانية مرموي .

ويتعين في نحو حيّ وّطيّ مما وقعتا فيه بعمد حرف واحد فتح أولاهما ، وردّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها ، وقلب الثانية واواً كطوويّ وحيويّ .

الثاني: تاء التأنيث ، تقول في النسبة إلى مكة مكّي ، وقول العامة خليفتيّ في خليفة ، واخلوتيّ في خلوة لحن ، والصواب خلفيّ واخلويّ .

الثالث : الألف خامسة فصاعداً مطلقاً ، أو رابعة متحرراً ثاني كلمتها : فالأولى ألف التأنيث كحُبّاري : لطائر ، أو الإلحاق كحَبْرَكِيّ ملحق بسفرجل : للقرّاد ، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة ، تقول في النسبة إليها حُبّاريّ وحبْرَكِيّ ومصطفيّ . والثانية ألف التأنيث خاصة كجمزّي : للبحار السريع ، تقول في النسبة إليه جمزّيّ ، فان سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واواً ، سواء كانت للتأنيث كحُبَيْليّ ، أو للإلحاق كعلقيّ ، اسم لنبت ، فانه ملحق بجعفر ، أو منقلبة عن أصل كملهيّ من اللهو ، تقول فيها : حُبَيْليّ أو حُبَيْلويّ ، وعلقيّ أو علقويّ ، وملهيّ أو ملهويّ . والقلب أحسن من الحذف ، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو ، نحو حُبْلاويّ .

الرابع : ياء المنقوص خامسة كالمعتديّ ، أو سادسة كالمستعليّ ، تقول فيها : المعتديّ والمستعليّ . أما الرابعة كالقاضي فكألف نحو ملهيّ ، تقول القاضي والقاضيّ ، والحذف أرجح ، وأما الثالثة كالشجي والشذي فيجب قلبها واواً ، كألف نحو فتّيّ وعصّيّ ، تقول : شجويّ وشذويّ ، كما

تقول فَتَوِيَّ وَعَصَوِيَّ ، ولا تقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً ، ويَتَوَصل لذلك بفتح ما قبلها ، كما سبق في مَرْمِيَّ .

وإذا نسبتَ إلى فَعِيلٍ ، مكسور العين ، مثلث الفاء ، كَتَمِرٍ ودُثِيلٍ وإِبِلٍ ، فَتَحَّتْ عينه في النسب ، تقول نَدْرِيَّ ، ودُوؤَلِيَّ وإِبِلِيَّ ، وقال بعضهم يجوز في نحو إبل إبقاء الكسرة إتباعاً .

الخامس والسادس : علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْنِ إذا أعربا بالحروف ، تقول زَيْدِيَّ في النسب إلى زيدانٍ وزِيدُونِ . وأما من أجرى المثني عَلَمًا مجرى سَلْمَانَ في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فيقول : زَيْدَانِي ومن أجرى الجمع المذكور مجرى غَسَلَيْنِ ، في لزوم الياء ، والإعراب على النون منونة ، يقول فيه زَيْدِينِيَّ ، ومن جعله كهَارُونَ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجْمَةِ مع لزوم الواو ، أو كعَرَبُونِ في لزومها منوناً ، أو كالمَاطِرُونَ : اسم قرية بالشَّام في لزومها وتقدير الإعراب عليها ، وفتح النون للحكاية ، يقول في الجمع زَيْدُونِيَّ .

أما جمع المؤنث السالم ، فنحو تَمَرَاتٍ جمعاً ، ينسب إلى مفردة ساكن الميم ، وعلماً إليه مفتوحهما ، سواء حُكِّي أو مُنَع ، وذلك للفرق بين النسب إليه مفرداً وجمعاً ، وأما نحو ضَخْمَاتٍ^(١) فألفه كالف حُبْلِيَّ بجامع الوصفية . ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعداً ، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات ، أو الشاذة كسُرَادِقَاتٍ ، تقول فيها مُسَلِمِيَّ وَسُرَادِقِيَّ .

(١) في الصبان نقلاً عن الفارضي : أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة ... الخ ، سواء كان اسماً أو صفة ، وعابه فيقال في هندات : هندی وهندوی . ٥١ .

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخر :

أحدها : الياء المكسورة المدغم فيها مثلها ، فيقال في نحو طَيْبٌ وَهَيْئٌ
طَيْبِيٌّ وَهَيْئِيٌّ ، بخلاف المفتوحة كَهَيْئِخَ لِلغلام الممتلئ ، ما لم يكن بعد
المكسورة ياء ساكنة كَهَيْئِمْ ، تقول هَبَيْئِخِيٌّ وَهَيْئِيْمِيٌّ ، تصغيرها مَهْيَامٌ ،
مِفْعَالٌ مِنْ هَامٍ عَلَى وَجْهِه : إِذَا ذَهَبَ مِنَ الْعَشْقِ ، أَوْ مِنْ هَامٍ إِذَا عَطِشَ ، أَوْ
مُهَوِّمٌ ، اسم فاعلٍ مِنْ هَوِّمَ الرَّجُلُ : هَزَّ رَأْسَهُ مِنَ الشُّعَاسِ ، تحذف الواو
الأولى ، ثم توضع ياء التصغير ، فيصير مُهَيَّوْمٌ ، فيُعَلَّ عَلَى مُهَيِّمٍ ، إِتِّبَاعاً
لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، فيشتبه حينئذ باسم الفاعل
المكبر من هَيْئِمْ الحُبِّ ، فإذا نسب إلى المصغَّر زِيدت ياء ، لمنع الاشتباه ،
ومثله مصغر مُهَيِّمِ المذكور ، وشذَّ طَائِيٌّ فِي كَطَيْئٍ ، إلا إذا قيل بحذف الياء
الأولى ، وقلب الثانية ألفاً .

ثانيها : ياء فَعْمِيْلَةٍ بفتح فكسر ، صحيح العين غير مضعفها ، كحنيفة
وحنفيٌّ ، وصحيحةٌ وصحفيٌّ ، بحذف التاء ثم الياء ، ثم قلب كسرة العين
فتحة ، وشذَّ سَلِيْقِيٌّ ، منسوباً إلى سَلِيْقَةٍ فِي قَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أَقُولُ فَأَعْرَبُ

كما شذَّ عَمِيْرِيٌّ وَسَلِيْمِيٌّ ، فِي عَمِيْرَةٍ كَلْبٍ وَسَلِيْمَةِ الْأَزْدِ ، نَطَقُوا بِالْأَوَّلِ ،
لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ، وَبِالْأَخِيرِينَ لَهُ ، وَلِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ عَمِيْرَةٍ غَيْرِ كَلْبٍ ،
وَسَلِيْمَةٍ غَيْرِ الْأَزْدِ .

أما معتل العين كطويلة ، أو مضعفها كجليلة ، فلا تحذف ياءهما ، تقول
فِيهَا : طَوِيْلِيٌّ ، وَجَلِيْلِيٌّ .

ثالثها : ياء فُعَيْلَة بضم الفاء ، وفتح العين ، غير شُعْفَتِهَا ، كجُهَيْئَة وَقُرَيْظَة ، تقول في النسبة إليها : جُهَيْئٌ وَقُرَيْظِيٌّ بحذف التاء ، ثم الياء ؛ وَعَيْئِيٌّ وَقَوْمِيٌّ ، في عَيْئَة وَقَوِيمة كذلك ، مع بقاء ضم الفاء ، إذ لا يترتب عليها إعلال العين . وشذُّ رُدَيْئِيٍّ في رُدَيْئَة ، ولا يجوز الحذف في نحو قَلِيْلَة ، لأن العين مضعفة .

رابعها : واو فَعُولَة ، بفتح الفاء ، صحيحة العين ، غير مضعفها ، كسَنُوَّة ؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور سَنَيْئِيٌّ ، بحذف التاء ، ثم الواو ، ثم قلب الضمة فتحة . ومن قال سَنَوِيٌّ بالواو ، قال فيها سَنُوَّة ، بشد الواو . وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط ، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط . وأما نحو قَوُولَة وَمَلُولَة ، فلا حذف فيها غير التاء ، للاعتلال في الأول ، والتضعيف في الثاني .

خامسها : ياء فَعَمِيل ، بفتح فكسر ، يائي اللام أو واويها ، كغَنَيْيٍّ وَعَلِييٍّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

سادسها : ياء فُعَيْل ، بضم ففتح ، المعتل اللام كقُصَيٍّ . تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول قُصَوِيٌّ ، فإن صحت لام فَعَمِيل وفُعَيْل ، كعَقَيْلٍ وعُقَيْلٍ ، لم يحذف منها شيء ، وشذُّ في ثَقِيْفٍ وَقُرَيْشٍ ، وهُنْدَيْلٍ : ثَقَفِيٌّ ، وَقُرَيْشِيٌّ ، وهُنْدَالِيٌّ .

* * *

وحكم همزة الممدود هنا : كحكما في التثنية ، فتسلم إن كانت أصلاً ، كقُرَيْئِيٍّ في قُرَاءٍ ، ومنهم من يقلبها واواً ، والأجود التصحيح . وتقلب

واواً إن كانت للتأنيث كحَمْرَ أَوْيٍّ وَصَحْرَ أَوْيٍّ ، في حمراء وصحراء ،
وشذ قلبها نونا في صَنْعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ ، نسبة إلى صَنْعَاءَ الْيَمَنِ وَبَهْرَاءَ اسْمِ
قَبِيلَةٍ مِنْ قُضَاعَةَ ، وبعض العرب يقول صَنْعَاوِيٍّ وَبَهْرَاوِيٍّ عَلَى الْأَصْلِ .

وَيُخَيَّرُ فِيهَا إِنْ كَانَتْ لِلإِخَاقِ كَعَلْبَاءَ ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ كَكَسَاءَ ، فَتَقُولُ
عَلْبَائِيٍّ أَوْ عَلْبَاوِيٍّ ، وَكَسَائِيٍّ أَوْ كَسَاوِيٍّ .

وَيُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الْعَلَمِ الْمُرَكَّبِ إِسْنَادِيًّا ، كَبَرْقِيٍّ ، وَتَابِطِيٍّ : فِي
بَرْقٍ نَحْرُهُ ، وَتَابِطٌ نَهْرٌ . أَوْ مَزْجِيًّا كَبَعْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ : فِي بَعْلَبَكٍّ
وَمَعْدِيكَرَبٍ . وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ مُطْلَقًا ، سِوَاءَ كَانَ صَحِيحَ الصِّدْرِ أَوْ
مَعْتَدًا ؛ وَبَعْضُهُمْ يِعَامِلُ الْمَعْتَدَ مَعَامِلَةَ الْمُنْقُوصِ ، فَيَقُولُ فِي مَعْدِيكَرَبٍ
مَعْدَوِيٍّ . وَقِيلَ يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ ، فَتَقُولُ بَكِّيٍّ وَكَرْبِيٍّ . وَقِيلَ :
إِلَيْهَا مُزَالًا تَرْكِيبًا ، فَتَقُولُ : بَعْلِيٍّ بَكِّيٍّ ، وَمَعْدِيٍّ كَرْبِيٍّ ؛ وَعَلَيْهِ
قَوْلُهُ :

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

فِي النَّسْبَةِ إِلَى « رَامٍ هُرْمُزٍ » وَقِيلَ إِلَى الْمُرَكَّبِ غَيْرِ مُزَالٍ تَرْكِيبًا ، تَقُولُ
بَعْلَبَكِّيٍّ وَمَعْدِيكَرَبِيٍّ . وَقِيلَ : يُنْسَبُ إِلَى « فَعْلَلٍ » مُنْتَجِحًا
مِنْهَا ، تَقُولُ بَعْلَبِيٍّ وَمَعْدَكِيٍّ ، كَمَا تَقُولُ حَضْرَمِيٍّ فِي حَضْرَمَوْتٍ .

وَمِثْلُ الْإِسْنَادِيِّ أَيْضًا الْإِضَافِيُّ كَأَمْرِيٍّ الْقَيْسِ ، تَقُولُ فِيهِ أَمْرِيٍّ أَوْ
مَرْتِيٍّ ، وَالثَّانِي أَفْصَحُ عِنْدَ سَيِّبُوهِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ يَهْجُو أَمْرًا
الْقَيْسِ (١) :

(١) امرؤ القيس : قبيلة من تميم .

إِذَا الْمَرْثِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً^(١) وَعَارَا

وقول جرير :

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ بُيُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارَا
وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْمَرْثِيُّ لَغَوًّا كَمَا الْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا^(٢)

ويُسْتثنى من المركب الإضافي ما كان كنية ، كأبي بكر وأم كلثوم ،
أو معرفاً صدره بعجزه ، كابن عمر وابن الزبير ، فإنك تَنَسُبُ إلى عَجْزِهِ ،
فتقول : بَكْرِيٌّ وَكُلْثُومِيٌّ وَعُمَرِيٌّ . وألحق بها ما خيف فيه لبس ،
كقولهم في عبد مناف مَنَافِيٌّ ، وعبد الأشهل أَشْهَلِيٌّ ، دفعاً للبس ، وشذت
فيه ، « فَعَلَلٌ » السابق ، كَتَيْمَلِيٌّ وَعَبْدَرِيٌّ ، ومَرْقَسِيٌّ ، عَبْقَسِيٌّ ،
وعَبْشَمِيٌّ : في تيم الثلاث ، وعبد الدار ، وامرئ القيس ابن جحر الكِنْدِيٌّ ،
وعبد القيس ، وعبد شمس . ومن الأخير قول عبد يغوث الحارثي :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَبِي قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

* * *

وَإِذَا نَسِبَ إِلَى مَا حُدِفَتْ لَامُهُ ، فَإِنْ جَبَرَ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ

(١) الإبة كعدة : الخزي كما في القاموس .

(٢) الخوار : ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم ، ونسب الأشموني البيت الأخير لدي
الرمة ، وأنشده محرفاً ، وكتب عليه الصبان ما كتب . والصواب ما هنا ، وأنه لجرير ، كما
أنشدهما الفخر عند قوله تعالى : « لَا يُوَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ » ، وكما في الأغاني في
ترجمتي جرير وذوي الرمة . اهـ . مؤلف .

بردها ، كَابٍ وَأَخٍ وَعِضَّةٍ وَسَنَّةٍ ، تقول فيها : أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ وَعِضَوَاتٍ وَسَنَوَاتٍ ، أو عِضَهَاتٍ وَسَنَهَاتٍ ، وجب رد المحذوف في النسب ، فتقول : أَبَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ وَعِضَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ ، أو عِضَهِيٍّ وَسَنَهِيٍّ . وإن لم يُجْبَرْ فيها جاز الأمران في النسب ، نحو غَدٍ وَشَفَةِ ، تقول فيها غَدِيٍّ وَشَفِيٍّ ، أو غَدَوِيٍّ وَشَفَوِيٍّ . إلا إن كانت عينه معتلة ، فيجب جَبْرُهُ ، كَدَوَوِيٍّ فِي ذِي وَذَاتٍ ، بمعنى صاحب وصاحبة^(١) ، وشَاهِيٍّ أو شَوَهِيٍّ ، بسكون الواو في شاة ، أصلها : شَوَهَةٌ . ويجوز الأمران في يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدُّ لامها في التثنية ، ووجب الرد عند من يردها ، فتقول على الأول : يَدِيٍّ أو يَدَوِيٍّ ، وَدَمِيٍّ أو دَمَوِيٍّ ، وعلى الثاني : يَدَوِيٍّ وَدَمَوِيٍّ لا غير .

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامه ، وَعُوِّضَ عَنْهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ لا تَنْقَلِبُ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ ، حذفت تاءه ، فتقول : بَنَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ ، ويونس يقول بِنْتِيٍّ وَأَخْتِيٍّ ، ببقاء التاء ، محتجاً بأن التاء لغير التأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلاً كفتاة ، وبأن تاءها لا تُبَدَّلُ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ . وكل ذلك مردود بصيغة الجمع ، إذ تقول فيها : بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ ، بزيادة ألف وتاء ، وحذف التاء الأصلية .

ولا تُرَدُّ الْفَاءُ لِمَا صَحَّتْ لَامُهُ ، كَعِدَّةٍ وَصِفَةٍ ، تقول فيها عِدِيٍّ وَصِفِيٍّ ،

(١) الأول على مذهب سيبويه ، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، بل يبقى العين مفتوحة ، فيقلبها ألفاً . والثاني على مذهب أبي الحسن ، لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، فيمتنع القلب ، وقد ورد السماع بمذهب سيبويه ، وإليه رجع أبو الحسن وأصل شاة شوهة ، بسكون الواو ، بدليل شياء ، فلما حذفت الهاء ، فتحت الواو ، لتاء التأنيث ، فقلت ألفاً . اهـ . منه .

وتُردُّ لمعتلها كشيبة ، تقول (١) فيه : وشوِيّ ، بكسر الواو ، وفتح الشين ،
أو وشيبيّ ، بكسرتين بينهما شين ساكنة .

وإذا نُسِبَ إلى محذوف العين ، وهو قليل في كلامهم ، فإن صحت لامه ولم
يكن مضعفاً ، لم يجز برد المحذوف ، كسَهٍ وَمَذٍ ، مسمًى بهما ، فتقول منها
سَهِيّ وَمَذِيّ . لا سَهِيّ وَمُنْذِيّ ، وإن كان مضعفاً كَرُبٍ بحذف الباء
الأولى ، مخفف رُبٍّ إذا سمي به ، فإنه يجز برد المحذوف . فيقال رُبِّيّ ، ومثل
المضعف في وجوب الرد ، معتلُّ اللام كالمُرِّي ، اسم فاعل أَرَى ، وكَيْرَى
مضارع رَأَى مسمًى بهما ، فتقول فيها المُرِّيّ ، واليَرِّيّ ، بفتح الياء ،
وسكون أو فتح الراء ، على الخلاف بين سيبويه والأخفش ، من إبقاء حركة فاء
الكلمة بعد الرد ، أو عدم إبقائها .

وإذا نَسَبَتْ إلى الثنائي وضعا ، ضَعَفَتْ ثانيه إن كان معتلا ، فتقول في
لَوٍ وكيّ مَسْمًى بهما : لَوٌ وكَيّ بالتشديد ، وتقول في لا غَلَمًا : لاء ،
بالمدة ، وفي النسب إليها : لَوِيّ وكَيَوِيّ ، ولائيّ أو لاوِيّ ، كما تقول في
النسب إلى الدوِّ وهو الفلاة ، والحيّ والكساء : دَوِيّ وحَيَوِيّ وكِسائيّ
أو كِساوِيّ ، وأنت في الصحيح بالخيار ، نحو كمّ فتقول كَمِيّ بالتخفيف ،
أو كَمِيّ بالتضعيف .

* * *

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع ، كقوميّ

(١) أي على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن ، فإن الأول يبقى حركة العين بعد رد المحذوف ،
وهي هنا الكسرة ، ثم يقلبها فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، ثم واواً ، والثاني يرد العين إلى سكونها
الأصلي ، فلا داعي للقلب عنده . اهـ . منه .

ورهمطيّ : في قوم ورهمط؛ أو اسم جنس كشَجَرِيّ في شجر؛ أو جمع تكسير لا واحد له ، كأبَابِيّ في ابابيل ، أو علماً كَسَاتِينِيّ ، نسبة إلى البساتين ، عَلَمٌ على قرية من ضواحي مصر ، أو جارياً مجرى العلم كأنصاريّ ، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابيّ^(١) .

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ « فاعِلٍ » مقصوداً به صاحب كذا ، كطاعم ، وكاسٍ ، ولابن ، وتامرٍ . ومنه قول الحطيئة يهجو الزبيرقات ابن بدر :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنيك أنت الطاعم الكاسي

أي ذوى طعام وكسوة . وقوله^(٢) :

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر

أي ذو لبن وتمر .

أو بصوغ « فعّال » بفتح الفاء وتشديد العين ، مقصوداً به الشحيرف ، كنجار وعطار وبزاز ، أي محترف بالتجارة والعطارة والبهزارة ، أو بصوغ « فعّل » بفتح فكسر ، كطعم ولبن ، أي صاحب طعام ، ومنه قوله :

(١) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب ، ثم خصص لساكني البادية ، والعرب يعمه وساكن الحضرة . اهـ . رضى ملخصاً .

(٢) هو الحطيئة الشاعر المخضرم أيضاً .

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَتَبَكَّرُ

وتصاغ نادراً على وزن «مفعال» كمعطار، أي ذي عطر، «ومفعيل» كفرس محضير، أي ذي حُضْر، بضم فسكون، وهو الجري.

* * *

وما خرج عما تقدم في النسب فشاذة، كقولهم رَقَبَانِيَّ وشَعْرَانِيَّ وفَوْقَانِيَّ وتَحْتَانِيَّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرقبة، والشعر، ولفوق، وتحت، ومَرَوَزِيَّ في مَرُو، بزيادة الزاي، وأمَوِيَّ بفتح الهمزة في أمية بضمها، ودَهْرِيَّ بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبدَوِيَّ، بحذف الألف، في البادية، وجَلُولِيَّ وَحَرُورِيَّ، بحذف الألف والهمزة، في جَلُولَاء، قرية بفارس، وَحَرُورَاء قرية بالكوفة.

الباب الثالث

في احكام تعم الاسم والفعل

فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كفرح بالتشديد من فرح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرَدَدٍ اسم جبل يجعفر، وجَلْدَبَبٍ بدخراج. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَّعَ، أو مع الانفصال بزائد نحو

عَقَنْقَلٌ ، بهمة وقافين بينها ساكن ، مفتوح ما عداه : للكثير العظيم من الرمل .

أو بتكرير لام كذلك ، نحو جَلْبَبٌ وجَلْبَابٌ ، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لها ، نحو مَرْمَرِيْسٌ ، بفتح فسكون ففتح فكسر : للداهية ، وهو قليل ، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء ، نحو صَمَحْمَحٌ بوزن سَفَرَجَلٌ : للشديد الغليظ . وأما مكرر الفاء وحدها كقَرَقَفٌ وسُنْدَسٌ ، أو العين المفصولة بأصل ، كجَدْرَدٌ بزنة جعفر اسم رجل ، أو العين والفاء في رُبَاعِيٍّ كَسِمِيمٍ ، فأصلي ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلها حرف أصلي كصَمَحْمَحٍ وَسَمْعَمَعٍ : لصغير الرأس ، حُكِيمٌ بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلها أقل الأصول .

ثانيهما : ما لا يكون بتكرير حرف أصلي ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة ، المجموعة في قولك : « سألتمونيها » . وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّاتٌ ، فقال :

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِيهِ نِهَابَةٌ مَسْئُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقد تكون الزيادة^(١) واحدة ، وثنتين ، وثلاثا ، وأربعا ، ومواضعها أربعة ، لأنها إما قبل الفاء ، أو بين الفاء والعين ، أو بين العين واللام ، أو بعد اللام ، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة . فالواحدة قبل الفاء نحو أصبع وأكرم ، وبين الفاء والعين ، نحو كاهل وضارب ، وبين العين واللام نحو غزال . وبعد اللام كحُبْلَى .

(١) أي لا بقيد كونها من حروف سألتمونيها ، كما يتضح مما يأتي .

والزيادتان المتفرقتان بينها الفاء ، نحو أجادل ، وبينها العين كما قول ،
وبينها اللام نحو قُصَيْرَى : أي الضلع القصيرة ، وبينها الفاء والعين نحو
إعصار ، وبينها العين واللام نحو خَيْرَلَى ، وهي مشية فيها ثقاقل ، وبينها
الفاء والعين واللام ، نحو أَجْفَلَى للدعوة العامة . والمجتمعان قبل الفاء ، نحو
منظلات ، وبين الفاء والعين ، نحو جواهر ، وبين العين واللام ، نحو خَطَاف ،
وبعد اللام نحو علباء .

والثلاث المتفرقات نحو تماثيل ، والمجموعة قبل الفاء نحو مستخرج ، وبين
العين واللام نحو سَلَالِم ، وبعد اللام نحو عنقوان . واجتماع ثنتين وانفراد واحدة
نحو أَفْعُوَان .

والأربع المتفرقات : نحو خميرار مصدر احمرار ، ولا توجد الأربع بمجموعة .
وأدلة الزيادة تسعة :

الأول : سقوط بعض الكلمة من أصلها ، كالف ضارب ، وألف وطاء
تضاربان من الضرب ، فما عدا الضاد والراء والباء : حكمه الزيادة .

الثاني : سقوط بعض الكلمة من فرع ، كنونى سُنْبُل وحنَظَل ، من أسبل
الزرع ، وَحَظِلَت الإبل ، أي خرج سُنْبُل الزرع ، وتأذت الإبل من أكل
الحنظل ، فنونها زائدة ، لسقوطها من الفرعين .

الثالث : لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها ،
كنونى نَرَجِس ، بفتح فسكون فكسر ، وهُنْدَلِغ بضم فسكون ففتح فكسر :
لبقلة ، وطاءى تَنْضُب ، بفتح فسكون فضم : اسم شجر ، وتَنْفُل بفتح
فسكون فضم : لولد الثعلب ، لانتفاء هذه الأوزان في الرباعي المجرّد .

الرابع : التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً ، كأينطـل بفتحتين بينها ساكن ، وإِطـل بكسر فسكون أو بكسرتين : للخاصرة .

الخامس : لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً ، كتثـفـل بضمـتـين بينها ساكن ، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فـُعـلـل كـبـرُتـن لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة ، وهي تـثـفـل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى ، إذ لا وجود لـ فـُعـلـل ، بفتح فـضم بينها سكون ، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير ، دليل على زيادتها في لغة الضم ، والأصل الاتحاد .

السادس : كون الحرف دالاً على معنى ، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل .

السابع : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة ، بعدها حرفان ، كـوَرَنَتَل ، بفتحات ، بينها نون ساكنة : للداهية ، وـشَرَنَبَت بزنـته : للغليظ الكفين والرجلين ، وعَصَنَصَر بفتح المهملات وسكون النون : اسم جبل ، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، كـجَحَنَفَل بزنـته أيضاً ، وهو الغليظ الشفة ، من الجَحَنَفَلَة ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان

الثامن : وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق ، كهـمزة أرنـب وأفـكـل ، بفتحتين بينها ساكن : المرآعدة ، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق ، كأحمر .

التاسع : وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً ، كـنونات حنطاًو ،
بكسر فسكون ففتح فسكون : لعظيم البطن ، وكننأو بزنته ، لعظيم اللحية ،
وسندأو وقندأو بزنة ما تقدم : لحقيفا .

وزاد بعضهم عاشراً - وهو الدخول في أوسع البابين ، عند لزوم الخروج
عن النظير فيها ، نحو كنهبل ، بفتحتين فسكون فضم : شجر عظيم ، وقد
فتح باؤه ، فزنته بتقدير أصالة النون : «فعلل» ، وبتقدير زيادتها
«فنعلل» ، وكلاهما مفقود ، غير أن أبنية المزيد أكثر ، فيصار إليه .

ويحكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين ، كضارب وعماد
وحبلى ، ويحكم بزيادة الواو متى صاحبت أكثر من أصلين ، ولم تصدر ولم
تكن كلمتها من باب سمسيم ، كمحمود وبؤيع ، بخلاف نحو سوط وورنتل
ووعواعة .

ويحكم بزيادة الياء متى صاحبت أكثر من أصلين ، ولم تصدر سابقة أكثر
من ثلاثة أصول ، ولم تكن كلمتها من باب سمسيم كضرب فعلاً ، ويرمع
اسماً ، بخلاف نحو بيت ويؤيؤ لظائر ، ويستعور بزنة فعللؤل ،
كعضر فوط : اسم لدويبة .

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين ، ولم تلزم في الاشتقاق ،
كمحمود ، ومسجد ، ومنطلق ، ومفتاح بخلاف نحو مهد وميرعز ، بكسرتين
بينهما سكون : اسم لما لان من الصوف ، فإنهم قالوا : ثوب ممرعز فأثبتوها في
الاشتقاق ، واستدلوا بذلك على أصالتها ، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها .

ويحكم بزيادة الهمزة مصدرية متى صاحبت أكثر من أصلين ، ومتاخرة بشرط

أن تسبق بألف مسبوقه بأكثر من أصلين كاحفظُ فعلاً ، وأفضل اسماً مشتقاً ، وإصبع اسماً جامداً ، وأفلُس جمعاً ، وكحمراء وصحراء .

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفة إن كانت مسوقةً بألف مسبوقه بأكثر من أصلين ، كسكران وغمضبان ، ومتوسطة بين أربعة أحرف ، إن كانت ساكنة غير مضعفة كفضنفر وقرننفل ، أو كانت من باب الانفعال ، كانظلتُ ومُنْطَلِق ، أو بدأت المضارع .

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعّل كالتدحرج ، والتفاعل كالتعاون ، والافتعال كالاقتراب ، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار ، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين . أو كانت التاء في التفعيل أو التفعّل ، أو كانت للتأنيث كقائمة ، أو بدأت المضارع . وتزاد التاء سماعاً في نحو ملكوت وجبروت وراهبوت وعنكبوت . وتزاد السين سماعاً في قدموس بزنة أعصنور ، للإلحاق به . وزيادة الهاء واللام قليلة ، ومثلوا للهاء بقولهم أهراق في أراق ، وبأبهاج في جمع أم . ومن مثل لها بهاء السكت رادّ عليه بكونها كلمة مستقلة . ومثلوا للأم بطينسل وزيدال وعبدال ، والأصل طينس وهو الكثير ، وزيد ، وعبد ، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك ، رادّ عليه بردّ هذه السكت .

فصل في همزة الوصل

همزة الوصل : هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها .

ولا تكون في حرف غير أل ، ومثلها أم في لغة حمير ، ولا في فعل

مُضارع^(١) مطلقاً ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَرَ وأخَذَ ، أو رباعي كأكْرَمَ
 وأعطى ، بل في الخماسي كَانطَلَقَ واقتدر ، والسداسي كاستخرج واحر نجم ،
 وأمرهما ، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب ، بخلاف نحو هَبْ
 وعِدْ وقُلْ . ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي ، كَانطَلَقَ
 واستخرج ، وفي عشرة أسماء مسموعة ، وهي : اسمٌ وسْتٌ ، وابنٌ ، وابنمٌ ،
 وابنةٌ ، وامرؤٌ ، وامرأةٌ ، واثنانٌ ، واثنتانٌ ، وايمُنُ المختصة بالقسم ،
 وما عدا ذلك فهزته همزة قطع .

ويجب فتح همزة الوصل في أل ، وضمها في نحو انطَلِقْ واستُخْرِجْ مبنيين
 للمجهول ، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة ، كادخُلْ واكْتُبْ ، بخلاف
 امشُوا واقضُوا مما جعلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو ، فتكسر الهمزة
 بخلاف عكسه ، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء ، كاغزِي ،
 فيترجح الضم على الكسر ، كما يترجح الفتح على الكسر في ايمُن وايم ، والكسر
 على الضم في اسم ، ويجوزان مع الإشمام في نحو اختار وانقاد مبنيين للمجهول .
 ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة ، والمصادر ، والأفعال .

وتُحذف لفظاً لا خطأً إن سبقت بكلام ، ولفظاً وخطأً في « ابن » مسبوق
 بعلم ، وبعده علم بشرط كونه صفة للأول ، والثاني أباً له ، ما لم يقع أول
 السطر ، وفي بسم الله الرحمن الرحيم ، قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك .

أفي الحق أن يُعْطَى ثلاثون شاعراً ويحْرَمُ ما دُونَ الرضا شاعرٍ مثلي
 كما ساءحوا عَمراً بوأو مزيدة وضويقُ «بأسم الله» في ألفِ الوصلِ

(١) قد أثبتتها ابن مالك وابنه فيه ، متى كان مبتدأ بتامين ، وأريد إدغامها ، نحو انجل ،
 كما سيأتي في الإدغام .

وإن وقعت بعد همزة استفهام ، فإن كانت مكسورة حذفت نحو :
 « أَتَّخَذْنَاكُمْ سِخْرِيًّا ؟ أَسْتَفْقَرْتُمْ كَلِمًا ؟ أَيْنَكَ هَذَا ؟ أَسْمَكَ عَلِيٌّ ؟ »
 بخلاف ما إذا كانت مفتوحة ، فإنها تبدل ألفاً ، وقد تسهل نحو : « آله أذن
 لكم ؟ » . كما تحذف همزة « أل » خطأً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية ،
 سواء كانت للجبر ، أو لام القسم والتوكيد ، أو الاستغاثة ، أو للتعجب ، نحو
 قوله تعالى : « لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ؛ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ؛
 وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى » .

وكقول الشاعر :

يا للرجالِ عليكمِ حملتي حَسِبْتُ

ونحو يا لآلهاء والعُشْب . ولا تحقق مطلقاً إلا في الضرورة ، كقوله :

الآ لا أرى اثنين أحسن شيمَةً على حدّ ثانِ الدَّهرِ مِنِّي وَمِنْ جُمَلِ

الإعلال والإبدال

الإعلال : هو تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه ، أو إسكانه ، أو حذفه ؛
 فأنواعه ثلاثة : القلب ، والإسكان ، والحذف .

وأما الإبدال : فهو جعل مُطلَق حرف مكان آخر . فخرج بالإطلاق
 الإعلال بالقلب ، لاختصاصه بحروف العلة ، فكل إعلال يقال له إبدال ولا
 عكس ، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى ، وينفرد الإبدال في نحو اصطب
 وادكر . وخرج بالمكان العوض ، فقد يكون في غير مكان العوض منه و

كتاءي عدّة واستقامة وهمزتي ابن واسم . وقال الأشموني : قد يُطلق الإبدال على ما يعُمُّ القلب ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة ، ومن ثمّ اختص بحروف العلة والهمزة ، لأنها تقاربها بكثرة التغيير .

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام :

ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام ، وهو جميع الحروف إلا الألف ، وما يبدل إبدالاً ندرأً ، وهو : الحاء ، الخاء ، والعين المهملة ، والقاف ، والضاد ، والذال المعجمتان ، كقولهم في وُكُنّة ، وهي بيت القَطَا في الجبل : وُكُنّة ، وفي أغنّ أخنّ ، وفي رُبّع رُبّع ، وفي خَطَر غَطَر ، وفي جَلْد جَضْد ، وفي تلعثمّ تلعنّم .

وما يبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام ، وهو اثنان وعشرون حرفاً ، يجمعها قولك « لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته » والضم وريّ منها في التصريف تسعة أحرف ، يجمعها قولك : « هدأتُ موطياً » وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه ، كقولهم في أصيّلان : تصغير أصيّلان بالضم ، على ما ذهب إليه الكوفيون ، جمع أصيل ، أو هو تصغير أصيل ، وهو الوقت بعد العصر : أصيّلان ، وفي اضطجع إذا نام : النطّج ، وفي نحو عليّ علماً ، في الوقف أو ما جرى مجراه : علجّ بإبدال النون لاماً في الأول ، والضاد لاماً في الثاني ، والياء جيماً في الثالث .

قال النابغة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً لَا أَسْأَلُهَا أَعَيْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقال منظور بن حبة الأسدي في ذئب :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالطَّجَعُ

وقال آخر :

خَالِي عَوْيْفٌ وَأَبُو عَلِيجُ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ

يريد أبا عليّ والعشيّ ، وتسمى هذه اللغة عَجْمَجَةَ قَضَاعَةَ . واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين ، كما في البيت ، وبعضهم يُطْلِقُ ، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن :

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجْتِجُ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجِ
أَقْمَرُ نَهَاتٌ يُنْزِي وَفَرْتِجُ^(١)

(١) الإعلال في الهمزة

١ - تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع :

الأول : أن تتطرفا بعد ألف زائدة ، كسَاءَ وبنَاءَ ، أصلها سَمَاوٌ وبنَائِيٌّ ،

(١) شاحج : البغل إذا صوت . والأقمر : الأبيض . والنهات : النهاق . ينزى : يحرك والوفرة : الشمر إلى شحمة الاذن ، والظاهر أن هذه لغات لقباثل ، وليست من الابدال .

بخلاف نحو قال ، وباع ، وإداوة ، وهي المِطْهَرَة ، وهداية ، لعدم التطرف ، ونحو دَلُو وَظَبْنِي ، لعدم تقدم الألف ، ونحو آيةٍ ورايةٍ ، لعدم زيادتها .

وتشاركها في ذلك الألف ، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة ، كحمرَاء ، إذ أصلها حَمْرَى كسكْرَى ، زيدت ألف قبل الآخر للمدة ، كألف كتاب ، فقلبت الأخيرة همزة .

الثاني : أن تقعا عينا لاسم فاعلِ فِعْلٍ أَعْلَتَا فِيهِ ، نحو قائلٍ وبائعٍ ، أصلها قَاوِلٍ وْبَايِعٍ ، بخلاف نحو عَيْنٍ فهو عَايِنٌ ، وَعَوْرٍ فهو عَاوِرٌ ، لأن العين لما صححت في الفعل ، خوف الإلباس بعان وعار ، صححت في اسم الفاعل تبعاً للفعل .

الثالث : أن تقعا بعد ألف « مَفَاعِلٍ » ، وشبهه وقد كانتا مدتين زائدتين في المفرد ، كهجوز وعجائز ، وصحيفة وصحائف ، بخلاف نحو قَسْوَرٌ ، وهو الأسد ، وقساوِرٌ ، لأن الواو ليست بمدة ، وَمَعِيْشَةٌ وَمَعَايِشٌ ، لأن المدّة في المفرد أصلية ، وشبهت في مُصِيبَةٍ مَصَائِبٍ ، وفي مَنَارَةٍ مَنَائِرٍ بِالْقَلْبِ ، مع أصالة المدّة في المفرد ، وسهله شبه الأصلي بالزائد .

وتشاركها في ذلك الحكم الألفُ ، كَرِسَالَةٍ وَرِسَائِلٍ ، وَقِلَادَةٍ وَقِلَائِدٍ .

الرابع : أن تقعا ثابتي لِينِينَ بَيْنَهَا أَلْفٌ « مَفَاعِلٍ » ، سواء كان اللينان ياءين ، كنيائف جمع نيّف ، وهو الزائد على العِقْدِ ، أو واوين ، كأوائل جمع أوّل ، أو مختلفين ، كسيائد جمع سيّد ، أصله سيود ، وأما قول جندل بن المثنى الطّهَوِيّ :

وَكَحْلَ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

من غير قلب ، فلأن أصله بالعواوير كطواويس ، وقد تقدم جواز حذف ياء
« مفاعيل » ، ولذا صحح .

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقا ، أو ساكنة
متأصلة الواوية ، نحو أوصل وأواق ، جمعي وأصلة وواقية ، ومنه قول
مهلهل :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

ونحو الأولى أنشئ الأول ، وكذا جمعها وهو الأول ، بخلاف نحو هَوَوِيَّ
وَنَوَوِيَّ ، في النسبة إلى هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ ، لعدم التصدر ، وَوَوِيَّ وَوَعِدَّ
مجهولين ، لعدم تأصل الثانية .

وتبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين :

أحدهما : إذا كانت مضمومة ضملاً لازماً غير مشددة ، كَوُجُوهٍ وَأُجُوهٍ ،
وَوُقُوتٍ وَأُقُوتٍ : في جمع وقت ووجه ، وَأَدْوُرٍ وَأَدْوُرٍ ، وَأَنْوُرٍ وَأَنْوُرٍ :
جمعي دار ونار ، وَقَتُّوْلٍ وَصَتُّوْلٍ : مبالغة في قائل وصائل ، فخرجت ضمة
الإعراب ، نحو هذا دلو ، وضمة التقاء الساكنين ، نحو وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ ، وخرج بغير مشددة ، نحو التحوُّذ والتحوُّل .

ثانيهما : إذا كانت مكسورة في أول الكلمة ، كإشاح وإفادة وإسادة ، في
وِشَاحٍ ، ووَإِفَادَةٍ وَوِإِسَادَةٍ .

وتبدل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف ، وقبل ياء مشددة ،
كغائبيِّ ورائيِّ : في النسبة لغاية وراية .

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء ، بدليل تصغيره على مويه ، وجمعه على أمواه .

(ب) فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واواً ، ولا يكون ذلك إلا في بابين :

أحدهما : باب الجمع الذي على زنه « مفاعِل » ، إذا وقعت الهمزة بعد ألف ، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه ، وكانت لامه همزة أو واواً أو ياء ، فخرج باشتراط عروض الهمزة المراكبي : في جمع مرآة ، فإن الهمزة موجودة في المفرد ، وبالأخير سلامة اللام ، في نحو صحائف وعجائز ورسائل ، فلا تغير الهمزة فيما ذكر ، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان : قلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع ، وواواً في موضع واحد . فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو واواً منقلبة ياء ، والتي تقلب واواً يشترط فيها أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة في اللفظ ، سالمة من القلب ياء .

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة :

١ - مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة ، أصلها خطايا ، بياء مكسورة ، هي ياء المفرد ، وهمزة بعدها هي لامه . ثم أبدلت الياء المكسورة همزة ، على حد ما تقدم في صحائف ، فصار خطائيه بهمزتين ، ثم الهمزة الثانية ياء ، لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقاً ، فبعد المكسورة أولى ، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف ، كما في المدارى والمدارى ، ثم قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خطأً بالفين بينها

همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، وذلك مستكره ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار خطايا ، بعد خمسة أعمال .

٢ - ومثال ما لآمه ياء أصلية : قضايا جمع قضية ، أصلها قضايبي بياءين ، أبدلت الياء الأولى همزة ، على ما تقدم في نحو صحائف ، فصار قضائبي ، قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم الياء ألفا ، فصار قضاء ، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء ، لما تقدم ، فصار قضايا ، بعد أربعة أعمال .

٣ - ومثال ما لآمه واو قلبت ياء في المفرد : مطيبة ، إذ أصلها مطيوة من المطا ، وهو الظهر ، أو من المطنو وهو المد ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمتا ، كما في سيّد وميّت ، وجمها مطايا ، وأصلها : مطايو ، قلبت الواو ياء ، لتطرّفها إثر كسرة ، فصار مطايبي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدم ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، فصار مطآبي ، ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة المتوسطة ياء ، فصار مطايا بعد خمسة أعمال .

٤ - ومثال ما لآمه وار ظاهرة سلمت في المفرد : هراوة ، وهي العصا ، جمعها هراوى ، أصلها هرايو . وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة ، كما في رسالة ورسائل ، فصار هرايو ، ثم أبدلت الواو ياء ، لتطرّفها إثر كسرة ، فصار هرايبي ثم فتحت كسرة الهمزة ، فصار هرابي ، ثم قلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هراءا ، بهمزة بين ألفين ، ثم قلبت الهمزة واوا ، ليتشاكل الجمع مع المفرد ، فصار هراوى بعد خمسة أعمال .

وشذ من هذا الباب قوله : « حَتَّى أُرِيُوا الْمَنَائِيَا ^(١) » والقياس المنايا ،
و « اللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ » والقياس خطاياي ، وَهَدَاوَى جمع هَدِيَّة ،
والقياس هدايا .

* * *

ثانيهما : باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة ، والتي تُعَلَّ هي الثانية ،
لأن الثقل لا يحصل إلا بها ، فلا تخلو الهمزتان : إما أن تكون الأولى متحركة
والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو تكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية من جنس حركة
الأولى ، نحو آمنت أو من إيماناً ، والأصل أمنت أو من إيماناً ، وشذّ قراءة
بعضهم : إئلافهم ، بتحقيق الهمزة الثانية .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ، ولا تكونان إلا في موضع
العين أو اللام ، فإن كانتا في موضع العين ، أدغمت الأولى في الثانية ، نحو
سأل مبالغة في السؤال ، ولأل ورأس ، في النسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس .
وإن كانتا في موضع اللام ، أبدلت الثانية ياء مطلقاً ، فتقول في مثال قمطر
من قرأ قرأى ، في مثال : سَفَرَجَل منه : قرأياً .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطَّرَف ^(٢) أو كانت الثانية

(١) هنا جزء من بيت شعر لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ، قاله في غزوة بدر ، وهو :

فَمَا بَرِحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أُرِيُوا الْمَنَائِيَا

(٢) كان تبنى من قرأ مثل جعفر أو ذبرج أو برثن .

مكسورة^(١) أبدلت ياء مطلقاً . وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة^(٢) ،
أبدلت واواً مطلقاً ، وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم^(٣)
أبدلت واواً ، وإن انكسر^(٤) أبدلت ياء .

ويجوز في نحو رأس ولؤم وبيئر ، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما
قبلها ، وفي نحو وضوء وجيء ، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع
الإدغام .

٢ - الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء

تقلب الألف ياء في مسلتين :

الأولى : أن ينكسر ما قبلها ، كما في تكسير وتصغير نحو مصباح ومفتاح ،
تقول فيها مصابيح ومفاتيح ، ومُصَيَّبِيح ومُفَيَّتِيح .

الثانية : أن تقع تالية لياء التصغير ، كقولك في غلام غَلَيِّم .

(١) كأن تبنى من أم ، بفتح الهمزة وشد الميم . مثل أصبع : بفتح الهمزة أو كسرهما أو
ضمها ، والباء فيهن مكسورة ، فتقول في الأول أأمم بهمزة مفتوحة فساكنة ، تنقل حركة الميم
الأولى الى واو ، الهمزة الثانية ، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا
في الباقي .

(٢) كأرب : جمع أب ، وهو المرعى ، أصله أأب ، بوزن أفلاس ، فنقلوا وأبدلوا الهمزة
وادغموا احد المتأين في الآخر .

(٣) كأواده وأويدم ، في جمع وتصغير آدم .

(٤) كأن تبنى من أم عل وزن أصبع ، بكسر الهمزة ، وفتح الباب .

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع :

أحدها : أن تقع بعد كسرة في الطرف ، كَرَضِيَّ وَقَوِيَّ وَعُضِيَّ مَبْنِيًّا
للمجهول ، والغازي والداعي ؛ أو قبل تاء التانيث كَشَجِيَّة وَأَكْسِيَّة
وغازية وعُرَيْقِيَّة : تصغير عَرَقُوَّة ؛ وشذ سَوَاسِوَّة : جمع سواء . أو
قبل الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَان ، بفتح فكسر ، من
الغزو : غَزِرِيَان .

ثانيها : أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أَعْلَتَ فِيهِ ، وقبلها كسرة ، وبعدها
ألف ، كصِيَامٍ وَقِيَامٍ وَانْقِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ ، فخرج نحو سِوَارٍ وَسِوَاكٍ ، بكسر
أولهما ، لانتفاء المصدرية ، وَلِوَادٍ وَجِوَارٍ ، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَدٍ
وَجَاوَرٍ ، وحالٍ حَوْلًا وَعَادَ الْمَرِيضَ عَوْدًا ، لعدم الألف فيها ، وراح رَوَاحًا
لعدم الكسر . وقلَّ الإعلال فيما عَدِمَ الألف ، كقراءة بعضهم : « جَعَلَ اللهُ
الكَعْبَةَ السَّبِيَّتَ الْحَرَامَ فِيمَا لِلنَّاسِ » . وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط
في قولهم : نَارَتِ الظُّبْيَةَ تَنُورَ نِوَارًا ، بكسر النون ، أي نفرت ، وشار
الدابة شِوَارًا بالكسر : راضها ، ولا ثالث لهما .

ثالثها : أن تكون عينا لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفرده
أما معتلّة ، كدار وديار ، وحيلة وحييل ، وديمة ودييم ، وقيمة وقيم ،
وشذ حَوَاجٍ بِالْوَاوِ فِي حَاجَةٍ ؛ وإما شبيهة بالمعلّنة ، وهي الساكنة ، بشرط أن
يلبثها في الجمع ألف ، كسوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض .
فإن عُدِمَتِ الألف صحت الواو ، نحو كُوزٍ وَكِيوَزَةٍ ، وشذ ثِيْرَةٌ جَمْعُ ثَوْرٍ .
وكذا إن تحركت في مفرده ، كطَوِيلٍ وَطِوَالٍ ، وشذ الإعلال في قول أنسيف
ابن زِيَّانَ النَّبْهَانِيَّ الطَّائِيَّ :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِيَاهُ

وتسلم الواو أيضاً إن أعلت لام المفرد ، كجمع رِيَّانَ وَجَوَّ ، فيقال فيها رِوَاءٌ ، وَجِوَاءٌ ، بكسر الفاء وتصحيح العين ، لثلاثا يتوالى في الجمع إعلاان : قَلْبُ العَيْنِ يَاءٌ ، وَقَلْبُ اللّامِ هَمْزَةٌ .

رابعها : أن تقع طَرَفًا ، رابعة فصاعداً بعد فتح ، نحو أَعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ ، وَمُعْطِيَانِ وَمُزَكِّيَانِ ، بصيغة اسم المفعول ، حملوا الماضي المزيد على مضارعه ، واسم المفعول على اسم الفاعل .

خامسها : أن تقع متوسطة إثر كَسْرَةٍ ، وهي ساكنة مفردة ، كميزان ، ومِيقَاتٍ ، فخرَجَ نحو صِوَانٍ ، وهو وعَاءُ الشَّيْءِ ، وَسِوَارٌ ، لتحرك الواو فيها ، ونحو اجْلِيوْآذٍ ، وهو إِسْرَاعُ الإِبِلِ فِي السَّيْرِ ، وَاغْلِيوْآطٍ وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب ، لأن الواو فيها مكررة لا مفردة .

سادسها : أن تكون الواو لاماً لِفُعْلَى «بضم فسكون» وصفاً ، نحو الدُّنْيَا وَالْعُلْيَا . وقول الحجازيين الْقُضْوَى شاذ قياساً ، فصبح استعمالاً ، نُبِّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْوَاوُ ، كَمَا اسْتَحْوَذَ وَالْقَوَادُ ، إِذَ الْقِيَاسُ الْإِعْلَالُ ، وَلَكِنَّهُ نُبِّهَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ : الْقُضْيَا عَلَى الْقِيَاسِ . فَإِنْ كَانَتْ «فُعْلَى» اسماً لَمْ تُغَيَّرْ كَحُزْوَى : لِمَوْضِعٍ .

سابعها : أن تجتمع هي والياء في كلمة ، والسابق منها متأصل ذاتا وسكونا ، نحو سِيدٌ وَمَيْتٌ ، وَطِيٌّ وَوَيٌّْ ، مُصْدَرِيٌّ طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ ، فخرَجَ نحو يَدْعُو يَامِرٌ ، وَيَرْمِي وَاقِدٌ ، لكون كل منهما في كلمة ، ونحو طَوَيْلٌ وَغِيوْرٌ ، لتحرك السابق ، ونحو دِيوَانٍ ، إِذْ أَصْلُهُ دِيوَانٌ «بشد الواو» ، وَبُيُوعٌ ، إِذْ أَصْلُ

الواو ألف فاعل ، ونحو قَوِيَّ « بفتح فسكون » مخفف قَوِيَّ « بالكسر »
للتخفيف . وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط ، كَضَيَّوْنَ وللسننور الذكر ،
ويوم أَيَّوْمَ : حصلت فيه شدة ، وعَوَى الكلب عَوِيَّة ، ورجاء بن حَيَّوَةَ .

ثامنها : أن تكون الواو لام « مَفْعُول » الذي ماضيه على « فَعِل »
بكسر العين ، نحو مَرَضِيٍّ وَمَقْوِيٍّ عليه ، فإن كانت عين الفعل مفتوحة
صحت الواو ، كمدعوت ومغزوت . وشذ الإعلال في قول عبد يفوئ الحارثي من
الجاهليين :

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرِيسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلِيٍّ وَعَادِيًّا^(١)

تاسعها : أن تكون لام « فَعُول » بضم الفاء جمعا ، كعِصِيٍّ وَدَلِيٍّ
وَإِقْفِيٍّ ؛ ويقال فيه التصحيح ، نحو أَبُوٍّ وَأَخُوٌّ جمعي أب وأخ ، ونَجْوٌ جمع
نَجْوٍ ، وهو السحاب الذي هراق ماءه . وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح ،
كعَلُوٍّ وَعُتُوٍّ ، ويقال فيه الإعلال ، نحو عَتَا الشَّيْخَ عَتِيًّا : إذا كَبِرَ ،
وقسا قلبه قَسِيًّا .

عاشرها : أن تكون عينا « لَفْعَل » بضم الفاء وتشديد العين ، جمعا صحيح
اللام ، غير مفصولة منها ، كصِيِّمٍ وَنِيِّمٍ ، والأكثر تصحيحه ، كصُوِّمٍ
وَنُوِّمٍ . ويجب تصحيحه إن أعلت اللام ، لتلايتوالي إعلالان ، كشُوِّى ،
جمعي شاورٍ وغاورٍ ، أو فصلت من العين ، نحو صُوِّامٍ وَنُوِّامٍ ، وشذ قول
ذي الرُّمَّة :

(١) أقرأ ترجمة عبد يفوئ بن وقاص الحارثي في خزانة الادب للبغدادي (١ : ٣١٣ -

أَلَا طَرَقْتَنَا مِيَّةً بِنَّةً مُنْذِرٌ فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

(ب) قلب الألف والياء واوآ

١ - وتقلب الألف واوآ إذا انضم ما قبلها كبُويِع وضُورِب وضُويَرِب.

٢ - وتقلب الياء واوآ إن كانت الياء ساكنة مفردة مضموماً ما قبلها في غير جمع ، كمْوِقِنٍ وَمَوْسِرٍ ، وَيُوقِنُ وَيُوسِرُ . فخرج بساكنة نحو هَيَّامٌ ، وبمفردة نحو حَيِّضٌ جمع حائِضٌ ، وبمضموماً ما قبلها : ما إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً ، وبغير جمع : ما إذا كانت فيه كَبِيِضٌ وَهِيْمٌ ، جمعي أبيض وبيضاء ، وأهيم وهيام . ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة .

وكذا تقلب الياء واوآ إذا انضم ما قبلها ، وكانت لام « فَعُلَّ » بفتح فضم كنهو الرجل وَقَضَوُ ، أو كان ما هي فيه مختوماً بتاء بنيت الكلمة عليها ، كأن تصوغ من الرممي مثل مقندرة ، فإنك تقول مرْمُوَّةٌ . أو كانت هي لام اسم ختم بآلف ونون مزيدتين ، كأن تصوغ من الرممي أيضاً مثل سَبْعَانٌ ، بفتح فضم : اسم موضع ، فإنك تقول رَمُوانٌ .

وكذا تقلب واوآ إن كانت لاماً « لَفَعَلَى » بفتح الفاء ، اسماً لصفة ، كَتَقَوَى وَشَرَوَى ، وَهُوَ الْمِثْلُ ، وَفَتَوَى . « وشذ التصحيح في سَعِيَا : لمكان ، وَرِيَا : للرائحة » . وكذا إن كانت الياء عيناً « لَفَعَلَى » بضم الفاء ، اسماً كطوبى ، أو صفة جارية مجرى الأسماء ، وكانت مؤنث أفعل ، كطوبى وَكَنُوسَى وَخُورَى ، مؤنثات أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ ، فإن كانت

« فعلسى » صفة محضة ، وجب تصحيح الياء ، وقلب الضمة كسرة ، ولم يسمع منه إلا « قسمة ضيزى » أي جائرة ، ومثلية حينكى : أي يتحرك فيها المنكبان . وقال بعضهم : إن كانت « فعلسى » وصفاً : فإن سلمت الضمة قلبت الساء واواً ، وإن قلبت كسرة بقيت الياء ، فتقول الطوبى والطيبى ، والضوقى والضيقى ، والكوسى والكيبسى .

(ج) قلب الواو والياء ألفاً

تقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركا .

الثاني : أن تكون الحركة أصلية .

الثالث : أن يكون ما قبلها مفتوحاً .

الرابع : أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما .

الخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وألا يقع بعدهما ألف ولا

ياء مشددة إن كانتا لامين ، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما ، وبالثاني

جيس وتوم « بفتح أولهما وثانيهما » مخففي جبال وتؤم « بفتح فسكون

ففتح فيها » ، الأول اسم للضبيع ، والثاني للولد يولد معه آخر . وبالثالث

لعواس والحيسلى والسؤور ، « بالكسر في الأولين والضم في الثالث » ،

وبالرابع ضرب و اقد ، وكتب ياسر ، وبالخامس بيان وطويل وخورنق :

اسم قصر بالعراق ، لسكون ما بعدهما ، ورَمِيَا و غَزَوَا و فَتَيَان و عَصَوَان ،

لوجود الألف ، واملوي وفتوي ، لوجود ياء النسب ، المشددة .

السادس : « ألا تكونا عينا لَفَعِلَ بكسر العين » ، الذي الوصف منه على أفعال ، كَهَيْفَ فهو أَهْيَفُ ، وَعَوْرٍ فهو أَعْوَرٌ . وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعال ، فإنه يُعَلَّ ، كخاف وهاب .

السابع : ألا تكونا عينا لمصدر هذا الفعل ، كاهْيَف وهو ضمور البطن ، والعَوْر ، وهو فقد إحدى العينين .

الثامن : ألا تكون الواو عينا لافتعل الدال على التشارك في الفعل ، كاجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا ، بمعنى تجاوزوا وتشاوروا ، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلانه ، كاخْتَتَان بمعنى خان ، واختار بمعنى خار . وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك ، ولذلك أُعِلَّتْ في استافوا : بمعنى تسافوا ، أي تزاروا بلسيوف ، لقربها من الألف في المخرج .

التاسع : ألا تكون إحدى متلوثة بحرف يستحق هذا الإعلال . فإن كانت كذلك صححت الأولى وأعلت الثانية ، نحو الحية والهوى ، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلان الأولى ، كآية أصلها آيية كقصصة ، تحركت الياء ، وفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً فصارت آية . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وإن حُرِّفَ فَيَنْ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُجِيقُ صُحِّحَ أَوَّلُ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِيقُ

العاشر : ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء ، كالألف والتون ، وألف التانيث ، نحو الجَوْلَانِ والهِيمَانِ المصدرى جَالٌ وهَامٌ ، والصَوْرَى اسم محل ، والحَيْدَى : وصف للبحار الحائد عن ظله .

(١) هذا قول سيديويه . وزعم المبرد أن القياس فيما كان محتوماً بالفتحة ولو كان الإعلال ، وشذ عنه الجَوْلَانِ والهِيمَانِ ، والتصحيح الأول .

وشذّ الإعلال في ماهان^(١) وداران ، والأصل : موهان ودوران ،
بفتحات فيها .

فصل في فاء الافتعال وتائه

١ - إذا كانت فاء الافتعال واواً أو ياء أصلية ، أبدلت تاء ، وأدغمت
في تاء الافتعال ، وكذا ما تصرف منه ، نحو اتّعد واتّصل واتّسر ، من
الوعد والوصل واليسر ، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة ، فلا يجوز
إبدالها تاء ، وإدغامها في تاء الافتعال ، في نحو إبتزر من الإزار ، لأن الياء
ليست أصلية ، ونحو أوتن من الأمن ، لأن الواو ليست أصلية . وشذ في
« افتعل » من الأكل اتّكل .

٢ - وإذا كانت فاءه صاداً ، أو ضاداً ، أو طاء ، أو ظاء ، وتسمى أحرف
الإطباق ، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف ، فتقول في « افتعل » من
الصبر : اصطبر ، ولا يجوز في الفصيح الإدغام . ومن الضرب : اضطرب ، بلا
إدغام أيضاً ، وجاء قليلاً اصّح واضرب ، بقلب الثاني إلى الأوّل ، ثم الإدغام ،
وتقول من الطّهر « بالطاء المهملة » اطّهر ، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع
المثلين ، وسكون أوّلها . ومن الظلم بالمعجمة اظطلم ، بمعجمة فمهملة .

ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه : إظهار كل منهما على الأصل ، وإبدال الظاء
المعجمة طاء مهملة مع الإدغام ، فتقول : اظلم بالمهملة . وإبدال الطاء المهملة ظاء
والإدغام أيضاً ، فتقول اظلم بالمعجمة . وقد زوّي قول زهير يمدح هريم بن
سينان :

(١) وقيل انها اسمان أعجميان ، فلا يردان على القاعدة .

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

فَيَظْلِمُ بِتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ ، وَيَظْلِمُ بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ ، وَيَظْطَلِمُ بِالْإِظْهَارِ .

٣ - وإذا كانت فاؤه دالاً ، أو ذالاً ، أو زايماً ، أبدلت تاؤه دالاً مهملة ، فتقول في « افتعل » من دان : ادان بالإبدال والإدغام ، لوجود المثليين وسكون أولهما ، ومن زجر از دجر ، بلا إدغام ، ومن ذكر اذ دكر .

ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظلم ، فتقول اذ دكر وادكر واذكر . وقريء شاذاً « فهل من مذكير » بالذال المعجمة والإدغام (١) .

وسمع إبدال تاء الافتعال صاداً مع الإدغام ، وعليه قراءة « وهم يخلصون ، أي يختصمون .

فصل

إبدال الميم من الواو ومن النون

١ - تبدل الميم من الواو وجوباً في « فم » ، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمراً ؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه ، والتكسير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، وربما بقي لإبدال مع الإضافة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « لَخْلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » . وقول رؤبة :

(١) فائدة : إذا كانت فاء الافتعال تاء مثلية ، جاز إبدالها تاء وادغامها ، فتقول في انتعل من التفر : اتفر بالثناة مشددة ، ولك قلب التاء تاء مثلية والإدغام ، فتقول اتفر ، بالثناة المشددة ، وسمع ادغر أيضاً . اهـ منه .

يُضْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ

٢ - ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: «إِذِ انشَبَعَتْ أَشْجَابُهَا» وقوله: «مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا» .

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رؤبة:

يا هال ذات منطق التمام وكفك الخضب البتام

أصله البنان .

وجاء العكس كقولهم: أسود قاتين: أي قاتم، بإبدال الميم نونا .

الإعلال بالنقل

تنتقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقول ويبيع، أصلها يقول كينضر، ويبيع كيزرب، وإلا قلب حرفاً يجانسها، كخاف ويخيف، أصلها يخوف كيعلم، ويخوف كيكرم .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كبايع، وعوق، وبين، بالتشديد فيها، كما يمتنع أيضاً إن كان فعل تعجب، نحو ما أبيتته وأقومه، أو كان مضعفاً، نحو أبيض واسود، أو معتل اللام نحو أحوى وأهوى .

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة واضع:

الاول : الفعل المعتل عيناً كما مُثِّل .

الثاني : الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط ، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل ، ككلمة في مفعَل ، أو زيادة لا يمتاز بها ، فالأول كَمَقَام ومَعَاش ، أصلها : مَقْوَمٌ وَمَعْيَشٌ على زنة مذهب ، فنقلوا وقلبوا . وأما مَدِينٌ وَمَرِيَمٌ (١) فشاذاً ، والقياس : مَدَانٌ وَمَرَامٌ ؛ وعند المبرد لا شذوذ ، لأنه يُشترط في مفعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال . والثاني كأن تَبَنَى من السبع أو القول اسماً على زنة « تَحَلَّى » ، بكسرتين بينهما ساكن ، وآخره همزة : اسم للفخر الذي على الأديم ، مما يلي منبت الشعر ، فإنك تقول تَبِييعٌ وتَقْيِيلٌ ، بكسرتين متواليتين ، بعدتها ياء فيها ، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو أبيض وأسود ، خالفه فيها نحو نَحِيضٌ ، وجب التصحيح .

الثالث : المصدر الموازن للأفعال والاستفعال ، نحو إقوام وإستقوام . ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب ، لالتقاء الساكنين ، وهن المحذوف الأولى أو الثانية ؛ خلاف . والتصحيح أنها الثانية ، لقربها من الآخر ، ويؤتى بالتاء عوضاً عنها ، فيقال إقامة وإستقامة ، وقد تُحذف كأجاب إجاباً ، وخصوصاً عند الإضافة ، نحو : « وإقام الصلاة » ، ويقتصر فيه على ما سمع . وورد تصحيح إفعال وإستفعال وفروعها ، نحو أعوال إعوالاً ، وإستحوذ إستحوذاً ، وهو إذن سماعي أيضاً .

(١) قال الرضي في شرح الشافية : وأما مريم ومدين فإن جعلتها فعلاً فلا شذوذ ، إذا الياء لللاحاق ، وإن جعلتها مفعلاً فشاذاً . وقال الأشمونى : وأمامين ومريم ، فقد تقدم في حروف الزيادة أن وزنها فعال لا مفعول ، وإلا وجب الإعلان ، ولا فعيل ، لفقده في الكلام اهـ .

الرابع : صيغة « مفعول » كمقول ومبييع ، بحذف أحد المدّين فيها ،
مع قلب الضمة كسرة في الثاني ، لثلاثنقلب الياء واواً ، فيلتبس الواوي
باليائي ، وبنو تميم تصحح اليائي ، فيقولون مبيوع ومدّيون ومخنيوط ،
وعليه قول العباس بن مرداس السلمي :

قد كان قوّمك يحسبوك سيّداً وإخال أنك سيّد مغيون

وعلى ذلك لغة عامة المصريين ، في قولهم : فلان مدّيون لفلان .
وربما صحّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، فقد سمع ثوب مصوون ،
وفرس مقوود ، وقول مقوول ، وميسك مدووف ، أي مبلول .

الإعلال بالحذف

الحذف قسماً : قياسي ، وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف ؛
كلاستئقال والتقاء الساكنين ؛ وغير قياسي ، وهو ما ليس لها ، ويقال له
الحذف اعتباطاً . فالقياسي يدخل في ثلاث مسائل :

الأولى : تتعلق بالحرف الزائد في الفعل .

والثانية : تتعلق بقاء الفعل المثال ومصدره .

والثالثة : تتعلق بعين الفعل الثلاثي ، الذي عينه ولامه من جنس واحد ،
عند إسناده لضمير الرفع المتحرك .

المسألة الأولى : إذا كان الماضي على وزن « أفعل » ، فإنه يجب حذف الهمزة
من مضارعه ووصفائه ، ما لم تبدل ، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة

المتكلم ، وُحْمِلَ غيره عليه ، نحو أكرمَ ويكرم ونكرم وتكرم
ومكرم ومكرم ؛ وشذَّ قوله :

فإنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا

فلو أبدلت همزة « أفعل » هاء ، كهراقَ في أراق ، أو عينا كعنهلَّ
الإبل : لغة في أنهلها ، أي سقاها نهلاً ، لم تحذف ، وتفتح الهاء والعين في
جميع تصاريفها .

وأما المسألة الثانية : فقد تقدمت في حكم المثال ، فارجع إليها إن شئت .

والمسألة الثالثة : متى كان الفعل الماضي ثلاثياً مكسور العين ، وكانت هي
ولامه من جنس واحد ، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرك ثلاثة أوجه :
الإتمام ، وحذف العين منقولة حركتها للفاء ، وغير منقولة ، كظلمت بالإتمام ،
وظلمت بحذف اللام الأولى ، ونقل حركتها لما قبلها ، وظلمت ، محذوف اللام
بدون نقل ، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام ، نحو أقررت ، وشذَّ أحسنت في
أحسنت ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثياً مفتوح العين ، نحو أحسنت ، وشذَّ
حسنت في حسنت .

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعاً أو أمراً اتصل بنون نسوة ،
فيجوز فيه الوجهان الأولان فقط ، نحو يقرررن ويقرررن ، وقرررن وقررن ،
لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور ، حسن الحذف كالماضي ، قال تعالى :
« وقررن في بيوتكن » ، فإن كان أول المثليين مفتوحاً كما في لغة قررت
أقرت بالكسر في الماضي ، والفتح في المضارع ، قلّ النقل ، كقراءة نافع وعاصم
« وقررن في بيوتكن » .

وأما القسم الثاني من القياسيّ ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين ، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله .

وأما غير القياسيّ فكحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ ، أصلها يَدَيٌّ وِدْمَيٌّ ، والواو من نحو اسمٍ وابنٍ وشفقةٌ ، أصلها : سِمُوٌّ وِبْنُوٌّ وِشْفَقُوٌّ ، والهاء من نحو است ، أصله سِتَّةٌ ، والتاء من نحو اسطّاع ، أصله اسطّاع في أحد وجهين .

الإدغام

يسكون الدال وشدها . والأولى عبارة الكوفيين ، والثانية عبارة البصريين ، وبها عشر سبويه . وهو لغة : الإدخال . واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك ، من نخرج واحد بلا فصل بينهما ، بحيث يرتفع اللسان وينحطّ بها دفعة واحدة ، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف ، ما عدا الألف اللينة ، ولوقوعه في المتأثلين والمتقاربين ، في كلمة وفي كلمتين .

وينقسم إلى ممتنع ، وواجب ، وجائز .

١ - فمن الممتنع ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني ، نحو ظَلِمْتُ ، أو عَكِسَ وكان الأول هاء سكت ، نحو « مَا لِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ » ، لأن الوقف منوويّ ، وقد أدغمها ورش على ضعف ، أو كان مدّة في الآخر ، كيدعو واقد ، ويُعطى يامر ، لفوات الغرض المقصود وهو المد ، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة ، كلم يقرأ أحد . والحق أن الإدغام هنا رديء ، أو تحركاً وفات بالإدغام غرض الإلحاق ، كقَرْدَدٍ وَجَلْبَبٍ ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى ، نحو دُرَّرَ كما سيأتي :

٢- ويجب إذا سَكَنَ أولُ المثلين وتحرك الثاني ، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم ، نحو جَدَّ وحظَّ وسأَل ورأس ، بزنة فَعَّال ، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً .

أحدها : أن يكونا في كلمة كمدَّ ومَلَّ وحَبَّ ، أصلها مدَدَ بالفتح ، ومَلَّلَ بالكسر ، وحَبَّبَ بالضم ، وأما إذا كانا في كلمتين ، فيكون الإدغام جائزاً ، نحو « جعلَ لكم » .

ثانيها : ألا يتصدر أحدهما كدَدَن وهو اللهو .

ثالثها : ألا يتصل بمدغم كجَسَس جمع جاس .

رابعها : ألا يكونا في وزن مُلْحَق بغيره كقَرَدَد : لَجِبَل ، فإنه ملحق بجمعفر ، وجَلَبَب فإنه ملحق بدحرج ، واقعنسَس فإنه ملحق باحر نجم .

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها : ألا يكونا في اسم على وزن « فَعْل » ، بفتحين كطَلَل : وهو ما بقي من آثار الديار ، أو « فُعْل » بضمين كذُلُّ جمع ذلول : ضد الصعب ، أو « فِعْل » بكسر ففتح ككَلِمَم جمع لمة : وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن ، أو « فَعْل » بضم ففتح كدُرَر جمع دُرة : وهي اللؤلؤة . فإن تصدر أو اتصل بمدغم ، أو كان الوزن ملحقاً ، أو كان في اسم على زنة فَعْل ، أو فُعْل ، أو فِعْل ، أو فَعْل ، امتنع الإدغام .

الشرط التاسع : ألا تكون حركة إحداهما عارضة ، كالخُصَصَ أبيي واكفُف الشر .

العاشر : ألا يكونا باءين لازماً تحريك ثانيهما ، كحَبِيبي وَعَبِيبي .

الحادي عشر : ألا يكونا تاءين في « افعل » كاستتر ، واقتتل .

٣ - وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك .

كما يجوز أيضاً في ثلاثٍ آخر :

أحداها : أولسى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وتتعلم .
وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول ، للتمكن من النطق ، خلافاً لابن
هشام في توضيحه ، حيث رَدَّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في
أول المضارع ، ولكنها حُجَّةٌ في اللغة العربية ، تقول في إدغام نحو استتر^(١)
واققتل ستر وقتل يستتر سترارا ، بنقل حركة التاء الأولى للفاء ، وإسقاط
همزة الوصل ، وهو خماسي ، بخلاف نحو ستر بالتضعيف كفعل ، فصدره
التفعليل ، وتقول في نحو تَتَجَلَّى ، وتتعلم : تجلى ، وأتعلم .

وإذا أردت التخفيف في الابتداء ، حذفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية ،
قال تعالى : « نَاراً تَلَطَّى ، وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ » . وقد
تُحذفُ النون الثانية من المضارع أيضاً ، وعليه قراءة عاصم « وَكَذَلِكَ
نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ » أصله نُنَجِّي بفتح الثاني .

ثانيها وثالثها : الفعل المضارع المجزوم بالسكون ، والأمر المبني عليه ،
نحو « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ، يُقْرَأْ بِالْفُكِّ ، وَهُوَ لُغَةٌ
الْحِجَازِيَّةُ ، وَالْإِدْغَامُ ، وَهُوَ لُغَةُ التَّمِيمِيِّينَ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَغْضُضْ
مِنْ صَوْتِكَ » ، وقول جرير يهجو الراعي التميمي الشاعر :

(١) تمثيل للإدغام في المسألة قبلها .

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَغَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

وقد تقدم ذلك في حكم المضعف . والتزموا فك و أفعل ، في التعجب ، نحو أحبب بزيد ، وأشدد ببياض وجه المتقين ، وإدغام هلم لثقلها بالتركيب ، ولذا التزموا في آخرها الفتح ، ولم يجزوا فيها ما أجازوه في نحو رُدَّ وشدَّ ، من الضم للاتباع ، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، فهما مستثنيان من فعل الأمر ، واستثناؤها منه في الأول بحسب الصورة ، لأنه في الحقيقة ماض ، وفي الثاني على لغة تميم ، لأنه عندهم فعل أمر غير متصرف ، تلحقه الضائر ، بخلاف الحجازيين ، فإنه عندهم اسم فعل أمر لا يلحقه شيء ، وبلغتهم جاء التنزيل . قال تعالى : « هَلُمُّ إِلَيْنَا . يَلْمُ شَهَدَاءَكُمْ » .

تنبيه

إذا ولى المدغم حرف مده ، وجب تحريكه بما يناسبه ، نحو رَدُّوا و رُدِّي و رُدِّا ؛ وإذا ولىه هاء غائبة وجب فتحه ، لخفاء الهاء ، فكان الألف و لِيَّتْه ، ويجب الضم إذا ولىه هاء غائبة ، خلافاً لثعلب . وأما إذا ولىه ساكن أو لم يله شيء فيمثلت آخره في المضارع المجزوم والأمر ، إذا كانا مضمومي الفاء ، نحو رُدَّ القوم . ولم يعض الطرف . فإذا كانا مفتوحا الفاء أو مكسورهما نحو عض و فرَّ ، ففيه وجهان فقط : الفتح والكسر ، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين .

وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرك وجب فك الإدغام ، نحو « نَسَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ » . وقد يُفكُّ شذوذاً في غير ذلك ، نحو أَلِيلُ السَّقَاءِ : أي تغيرت رائحته ، وفي الضرورة ، نحو قول أبي النجم العجلي :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

فصل في إدغام المتقاربين

١ - حيث أن التقارب ينقسم إلى تقارب في المَخْرَج ، وتقارب في الصفة ،
لزم أن نبيّن أولاً مَخْرَج الحروف وصفاتها ، ليكون الطالب على بصيرة ،
فنقول :

مَخْرَج الحروف أربعة عَشَرَ تقريباً :

- ١ - أقصى الخلق : للألف ، والهمزة ، والهاء .
- ٢ - ووسطه : للحاء ، والعين المهملتين .
- ٣ - وأدناه : للحاء والغين المعجمتين .
- ٤ - وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك : للقاف والكاف .
- ٥ - ووسطه مع ما فوقه من الحنك : للجيم والشين .
- ٦ - وإحدى حافتيه مع ما يليه من الاضراس : للضاد .
- ٧ - وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك : للام ، فمنخرج اللام
قريب من الضاد ، وهي أوسع الحروف مخرجاً .
- ٨ - وللراء من اللسان وما فوقه ما يليها ، فهي أخرج من اللام .
- ٩ - وللثون ما يليه الخيشوم ، وهو أقصى الأنف .

١٠ - ولطاء والذال المهملتين والتاء المثناة طرفه ، مع أصول الثنايا العليا ، وهي الأسنان المتقدمة ، ثنثتان من أعلى ، وثنثتان من أسفل .

١١ - وطرفه مع الثنايا للصاد ، والزاي ، والسين .

١٢ - وطرفه مع طرف الثنايا : للطاء ، والذال ، والتاء المثناة .

١٣ - وباطن الشفة السفلى مع طرف الثنايا العليا : للفاء .

١٤ - وما بين الشفتين : للباء ، والميم ، والواو .

وصفاتها : جهر ، وكهمس ، ورخاوة ، وشدة ، وتوسط بينها ، وإطباق ، وانفتاح ، واستعلاء ، واستيفال ، وذلاقة ، وإصمات ، وصفير ، ولين .

١ - فالجمهور : ما ينحصر جري النفس مع تحركه لقوته ، وقوة الاعتماد عليه في نخرجه ، فلا يخرج إلا بصوت قوي ، يمنع النفس من الجري معه

٢ - والمهموس : بخلافه ، وحروفه مجموعة في قوله : « فحثة شخص سكت » . وما عداها فهو الجمهور .

٣ - والشديد : ما ينحصر جري الصوت عند إسكانه . وأحرفه : « أجدك قطبت » . ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القلقلة ، إذا كانت ساكنة ، وهي « قنطب حنط » .

٤ - والرخو : ضده . والذي بينها ما لا يتم له الانحصار ولا الجري ، وأحرفه : « لم يرونا » .

٥ - والمطبق : ما ينطبق معه اللسان على الحنك ، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك . وأحرفه : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء .

٦ - والمنفتح : بخلافه .

٧ - والمستعلي : ما يرتفع به اللسان إلى الحنك . وأحرفه أحرف الإطباق ،
والحاء والغين المعجمتان ، والقاف .

٨ - والمستفيل : ما عداها .

٩ - والدلالة : الفصاحة والحيفة في الكلام . وحروفها : « مُرٌ بِنَفَلٍ » .
ولحفة أحرفها لا يخلو رباعي أو خماسي لثقلها من أحدها إلا نادراً ، كالعسجد ،
وهو الذهب ، والزهرقة ، بزايين مفتوحتين ، بينهما هاء ساكنة ، وهي شدة
الضحك .

١٠ - والمصممة : ما عداها .

١١ - وأحرف الصفير : الزاي ، والسين ، والصاد

١٢ - وأحرف اللين : الألف ، والواو ، والياء .

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف : قلب الأول إلى الثاني ،
لا العكس ، إلا إذا دعا الحال لذلك ، نحو اذَّكَرَ وَاذَّكَرَ .

٢ - ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام : الوجوب ،
والامتناع ، والجواز .

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية ، وهي : التاء ، والثاء ،
والدال ، إلى الظاء ، واللام ، والنون ، وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء ، نحو
« بَلِّ رَفَعَهُ اللهُ » . وفي النون الساكنة مع ستة : أربعة فيها بفتحة : وهي

أحرف « ينمو » ، واثنان بلا غنة ، وهما اللام والراء . وتقلب ميماء مع الباء كما تقدم ، وتظهر مع حروف الحلق ، وتختفي مع الباقي ، فلها خمس حالات :
والامتناع في إدغام أحرف « ضَوِيَّ مَشْفَر » فيما يقاربها ، لأن استطالة الضاد ، ولين الياء والواو ، و« غنة الميم » ، وتَفَشِّي الشين والفاء ، وتكرار الراء ، تزول مع الإدغام ، وإدغام نحو سَيْدٍ وَمَهْدِيٍّ لَا يَرِدُ ، لأن الإعلال جعلها مثلين .

والجواز فيما عدا ذلك ، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف « يرملون » ، ونحو التاء والتاء والذال والذال والطاء والطاء بعضها في بعض ، أو في الزاي والسين والصاد ، كأن تقول سَكَتَ ثَابِتٌ أَوْ دَارِمٌ أَوْ ذَاكِرٌ أَوْ طَالِبٌ أَوْ ظَاغِرٌ أَوْ زَيْدٌ أَوْ سَالِمٌ أَوْ صَابِرٌ ، أَوْ تَقُولُ لِبَيْتٍ تَاجِرٌ أَوْ دَارِمٌ... الخ ، أَوْ تَقُولُ : حَقْدٌ تَاجِرٌ أَوْ دَارِمٌ .

التقاء الساكنين

١ - إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين ، وجب التخلص منها : إما بحذف أولها ، أو تحريكه ، ما لم يسن على حدّه ، كما سيأتي :

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة ، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزم منها ، نحو قُلِّ وَبَيْعٌ وَخَفٌ ، ونحو أنتم تغزرون وتقضون ، ولتترمنن ولتغزرن يا رجال . وأنت ترمين وتغزبن ، ولتترمنن ولتغزرن يا هند ، ويحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين ، وكان

الأول مدة أيضاً ، نحو يفزو الجيش ، ويرمي الرجل ، و « رَكَعَتَا النَّفَجِرِ
خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » ، و « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » .

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين :

أحدهما : نون التوكيد الخفيفة ، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدم ،
ثانيهما : تنوين العلم الموصوفِ بابنِ مضافٍ إلى علم ، نحو محمد بن عبد الله
والتحريك إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، وهو الأكثر ،
وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين :

الأول : أمر المضعف المتصل به هاء الغائب ، ومضارعهُ المجزوم ، نحو
رُدَّةٌ ولم يَرُدُّهُ ؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً ، كما تقدم في
الإدغام .

الثاني : ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم ، نحو « كُتِبَ عَلَيْكُمْ
الصِّيَامُ » ، و « لَهُمُ النَّبِيُّ » ، ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة
المفتوح ما قبلها ، نحو اخشوا الله ، « وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » ،
لحقة الضمة على الواو ، بخلاف الكسرة .

ويجوز الضم والكسر على السواء : في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور ،
نحو بهم اليوم ، وفيما ضمُّ التالي لثانيها أصلي ، وإن كسر للناسبة ، نحو
قالتِ اخرج ، وقالتِ اغزي ، و « أَنْ اِقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اِخْرَجُوا
مِنْ دِيَارِكُمْ » .

وإما الفتح وجوباً وذلك في تاء التانيث إذا وليها ألف الاثني عشر ، نحو قالتا ،
وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل ، نحو من الله ، ومن الصواب ،
بمخلافها مع غير أل ، فالكسر أكثر ، نحو من ابنك ، وفي أمر المضعف المضموم
العين ، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة ، نحو رادها ولم يرادها . وأجاز
الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً ، كما تقدم في الإدغام .

ويترجح الفتح على الكسر في نحو « آم الله » ويجوز الفتح والكسر على
السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر .

٢ - ويفتقر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان أول الساكنين حرف لين ، وثانيهما مدغمًا في مثله ، وهما
في كلمة واحدة ، نحو « ولا الضالين » ، ومادة ، ودابة ، وخويصة .
وتمود الحبل .

الثاني : ما قصيد سرده من الكلمات ، نحو حيم ميم . قاف ، واول ،
وهكذا .

الثالث : ما وقف عليه من الكلمات ، نحو قال ، وزيد ، وثوب ،
وبكر ، وعمرو ، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح ، يكون التقاء
الساكنين فيه ظاهرياً فقط ، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلفة
جداً . وأما ما قبل آخره حرف لين ، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي ، لإمكانه
أن ثقل . وأخف اللين في الوقف : الألف ، ثم الواو والياء مدّين ، ثم
اللسان بلا مد ، كثوب وبيت .

الإمالة

وتسمى الكسر ، والبطح ، والإضجاع

هي لغةٌ مصدرٌ أمَلت الشيء إمالة : عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها واصطلاحاً : أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء ، إن كان بعدها ألف كالفتى ، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك ، كنعمية وبسحر .

وأصحابها : بنو تميم ، وأسَد ، وقَيْس ، وعامة نجد ؛ ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً .

ولها أسباب وموانع . فأسابيها سبعة :

أحدها : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة ، كالفتى ، واشترى ؛ أو تقديرأ ، كفتاة ، لتقدير انفصال تاء التانيث ، لا نحو باب ، لعدم التطرف .

ثانيها : كون الياء تخلفها في بعض التصاريف ، كألف منهي : وأرطى ، وحبلتى وغزاً وتلاً وسجى ، لقولهم في ثنيتها : منهيان ، وأرطيان ، وحبلتيان ، وفي بناء الباقي للمجهول : عُزَي ، وتلي ، وسُجَي .

ثالثها : كون الألف مبدلة من عين فعل يثول عند إسناده للتاء إلى لفظ فُلت بالكسر ، كباعَ وكالَ وهابَ وكادَ وماتَ ، إذ تقول : بعْتُ ، وِكلتُ ، وهبْتُ ، وكِدْتُ ، ومِتْتُ ، على لغة من كسر الميم ، بخلاف نحو طال .

رابعها : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسأيرته .

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عيان وشيبان، ودخلت بيتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالم، أو بعدها منفصلة منها بحرف ككتاب، أو بحرفين كلاهما متحرك، وثانيها هاء، وأولها غير مضموم، كيريد أن يضربها، دون هو يضربها، أو أولها ساكن كشملال، أو بهذين وبالهاء كدرههاك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداها لسبب متقدم، كإمالة والضحى، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سَجَى وَقَلَى، لأن ألف الضحى لا تمال، إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شيبان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها كراشد، أو بعدها نحو هذا الجدار، وبنيت الجدار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: «إن الأبرار».

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألا يكون مكسوراً. فخرج نحو طلاب وغللاب وخيام. وأن يكون متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألا يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو مصباح وإصلاح وميطواع. وألا يكون هناك راء مكسورة مجاورة،

فخرج نحو « وَعَلَىٰ أَيْصَارِهِمْ » ، و « إِذْ هُمَا فِي التَّقَارِ » . ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخِرٍ وخاطِبٍ ، وكنافِحٍ وناعِقٍ ، وكمواثِقٍ ومناشِبِطٍ .

تنبيهات

الأول : شرط الإمالة التي يكفها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف ، فأذا ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، ولا ألفاً منقلبة عن ياء كطاب ، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة ، والثاني الياء التي انقلبت ألفاً ، لأن السبب المقدر هنا أقوى من السبب الظاهر ، لأن الظاهر إما متقدم على الألف ، كالكسرة في كتاب ، والياء في بيان ، أو متأخر عنها نحو غانم وبابيع ، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين ، ولذلك أميل نحو طاب وخاف ، مع تقدم حرف الاستعلاء ، وحق وزاغ مع تأخره .

الثاني ، سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع التمال في كلمة ، لأن عدم الإمالة هو الأصل ، فيصار إليه بأدنى شيء ؛ فلا يمال نحو لزيد مال ، لوجود الألف في كلمة ، والكسرة في كلمة

وأما المانع فيؤثر مطلقاً ، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قوي ، فلا تمال ألف كتاب ، من نحو كتاب قاسم ، لوجود حرف الاستعلاء ، وإن كان منفصلاً .

الثالث : تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة :

أحدها : الألف وقد تقدمت . وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف ، ولا في اسم يشبهه ، إذ في الإمالة نوع تصرف ، والحرف وشبهه برىء منه ، فلا تمال

فتحة إلا ، ولا على ، ولا إلى ، مع السبب المقتضى في كل ، وهو الكسرة في الأول ، والرجوع إلى الياء في الثاني ، وكلاهما في الثالث . واستثنوا من ذلك ضميري «ها» و «نا» فقد أمالوها عند سبق الكسرة أو الياء ، لكثرة استعمالها .

ثانيها : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة في غير ياء ، وكونها متصلين ، نحو من الكبر ، أو منفصلتين بساكن غير ياء ، نحو من عمرو ، بخلاف نحو أعود بالله من الغيبر ، ومن قبح السيبر ، ومن غيرك .

ثالثها : هاء التانيث في الوقف خاصة ، كرحمة ونعمة ، شبهوا هاء التانيث بألفها ، لاتفاقها في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء ، وأمالي الكسائي قبل هاء السكت نحو كتابيه . ، ومنعها بعضهم ، وهو الأصح .

مسائل للتمرين

التمرين : مصدر مرّنه على كذا ، مأخوذ من قولهم مرّان على الشيء مُروناً
ومرّانة : إذا اعتاده واستمر عليه ، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق
المسائل على القواعد الصرفية التي علمها .

و كثيراً ما يقولون : المطلوب أن تَبَيَّنِي من كذا لفظاً بزنة كذا ، فيجب
أن نبحث أولاً عن معنى هذه العبارة ، حتى يعمل سامعها بمقتضاها ، فنقول :
إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال : أصحها هو أن المعنى : صُغ من لفظ
ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر ، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه
القياس ، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً ، إن كان في هذه الزنة الفرعية
أسباب تقتضيها .

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً ، فلا خلاف في أن يزداد مثله في الفرع
إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل ، كما في نحو اسم ، فإن همزة
الوصل فيه عوض عن أصل ، هو لام الكلمة أو فاؤها ، ففيه خلاف ، وإذا
حصل قلب في الأصل ، فلا خلاف في حصوله في الفرع ، فإذا أردنا أن نبني من
الضرب مثلاً بزنة إيس قلنا رَضِبَ .

وإن وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً ، عمل به ، كما إذا لزم
عليه لبس أو ثقل ، لرفض العرب ذلك في كلامهم ، وإن وُجِدَ في الأصل سبب
إعلال لحرف لم يوجد في الفرع ، فلا خلاف في أنه لا يقلب في الفرع ، فيقال على
وزن أوائل من التتل : أَقَاتِل .

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به . في الفرع المطلوب ، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة كثر نَبَيْت ، فيقال ، ضَرَّ نَبَيْتَ مَعَهُمْ لَمْ يَنْطَقُوا بِهِ . ولا محذور فيما قاله سيبويه ، إذ الغرض التمرين فقط ، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم . وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما ، لعدم ثبوتها في كلامهم .

تطبيق

١ - إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين ، بينهما نون ساكنة : للناقاة السريعة ، قلت فيه « بِنَيْعٍ وَقَنْوَالٍ » بلا إدغام ، مع أن هنا حرفين متقاربين ، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس ، ووجه اللبس هنا أنك أو أدغمت نقلت قَوَالٍ وَبَيْعٍ ، فيلتبسان بمضعفي . قال وباع .

٢ - وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن « قِنْفَخْرٍ بِكسر فسكون ففتح فسكون : للرجل العظيم الجثة ، قلت قَنْوَالٍ وَبِنَيْعٍ بلا إدغام ، مع أن هنا حرفين متقاربين ، هما النون والواو ، والنون والياء ، حذراً من أن يلتبس بنحو عِلْكَدٍ ، ومعناه البعير الغليظ ، فلا يُدْرَى : أهو مثله ، أو مثل قِنْفَخْرٍ وَأدغم : ولا يجوز أن تصوغ من نحو كَسْرٍ وَجَمَلٍ على وزن جَحْنَفَلٍ ، فلا تقول كَسْنَرَرٍ وَلَا جَعْنَلَلٍ ، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل ، وإن أدغمت التبس بنحو سَفْرَجَلٍ ، فيظن أنه خماسي الأصول .

٣ - وإذا قيل كيف تبنى من نحو ضَرَّبَ مضعف العين على زنة 'حَوِي' ،

بضم ففتح فكسر فياء مشددة ، قلت مُضْرَبِيّ لا مُضْرَبِيّ . وذلك أن لفظ مُحَوِيّ اسم فاعل منسوب إليه ، من قولهم حَيْسَى بثلاث ياءات ، أدغمت الأولى في الثانية ، فأصل مُحَوِيّ قبل النسب مُحَيْسَى بثلاث ياءات ، على وزن مُطْرَرز ، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة ، كما تحذف من نحو المشتري ، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين ، وقلب الأخرى واواً ، وفتح ما قبلها ، فيصير بعد النسب مُحَوِيّاً ، وحيث أن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع ، الذي هو مُضْرَبِيّ نُسِطِقَ به على حاله ، أي على زنة مُحَوِيّ لو لم يحصل فيه تغيير .

٤ - وإذا قيل : صغ من « آءة » اسم شجرة أو ثمرة ، على زنة مُسْطَار : اسم للخمر ، قلت : مُسْتَأة لا مُسْأة ، لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه ، لا بالنظر إلى أصله ، إذ أصله مُسْتَطَار ، من « ط ي ر » ، ولو قدر أنه من « س ط ر » لقليل مؤوواء .

٥ - وإذا قيل كيف نَبِيّ من « وأيت » بزنة كوكب ، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة ، مضافاً إلى ياء المتكلم ؟ قلت فيه « أوي » بفتح فكسر ، فياء مشددة مفتوحة . وذلك أنك أو لا تبني من وأي بزنة كوكب فتقول : « ووأى » ثم يعلى إعلال فتى ، فيقال ووأى . فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها ، قلت فيه : « ووأى » بزنة فتى ، ثم قلب الواو الأولى همزة ، فيصير أوي ، وجوز بعضهم عدم القلب . فإذا جمعه جمع سلامة ، قلت فيه : أوون كفتون . فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : أوني ، ثم قلب الواو الثانية ياء ، وتدغم في الياء ، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء ، فيصير أوي .

٦ - وإذا قيل كيف تبنى من « وأيت » بزنة أبْلُم ، وهو خصوص المُقْل ، قلت فيه « أوَّءِ » بضم أوله ، وذلك لأن أصله أووؤي ، ثم أعلّ إعلال قاض ، نصار أوَّءِ .

٧ - وإذا قيل صُغ من « أوَيْتَ » بزنة أبْلُم ؟ قلت فيه « أوَّءِ » . أصله : « أووؤي » ، قلبت الهمزة الثانية واواً ، وأدغم المثلان . ثم أعلّ إعلال قاض ، فصار أوَّءِ .

٨ - وإذا قيل كيف تبنى من « وأَيْتُ » بزنة إوزة ؟ قلت « إيَّاءة » بهمزة فياء فهمزة . وذلك لأن أصل إوزة : إوزررة ، فحينئذ يكون أصل إيَّاءة : إوأيبة ، بهمزة مكسورة ، فواو ساكنة ، فهمزة مفتوحة ، فياء مفتوحة . قلبت واوه ياء ، لوقوعها إثر كسرة ، فصار إيأيبة ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار إيَّاءة كسيلة .

٩ - وإذا بنيت من « أوَيْت » مثل إوزة قلت « إيَّاءة » بهمزة مكسورة فياء مشددة . وذلك لأن أصله إئوَيْبة . أما الهمزة الأولى فهي زائدة ، وأما الثانية فهي فاء الكلمة ، وأما الواو فهي عينها ، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء ، ثم يقال : اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمنا . وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات ، قلبت الأخيرة ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار إيَّاءة .

١٠ - وإذا قيل كيف تبنى من قال وباع بزنة « عكبتوت » ؟ قلت : بَيْعَعُوت وقَوْلَلُوت ، لا بَيْيَعُوت وقَنْوَأُوت ، لأن الصحيح أن النون لا تواد ثانية ساكنة إلا بضعف .

١١ - وإذا قيل كيف تبني من « بَعْتُ » ، على زنة اطمأن ؟ قلت « ابْتِيعَ » بإدغام العين الثانية في الثالثة ، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى .

١٢ - وإذا قيل كيف تبني من قال على زنة « اغْدُوْدَان » مبنياً للمعلوم ؟ قلت « اقْوُوْل » ، بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوباً .

١٣ - وإذا قيل كيف تبني من قال وباع بزنة « اغْدُوْدَان » مبنياً للمجهول ؟ قلت اقْوُوْل وابتِيع بلا إدغام وجوباً ، لأن الواو الثانية في اقْوُوْل ، والواو في ابِيع حرفاً مدّ زائدان ، فلا إدغام فيها .

١٤ - وإذا قيل كيف تبني من « قَوِي » بزنة « بيقور » ، وهو اسم جمع البقرة ؟ قلت فيه « قَيُوْ » بياء مشددة مضمومة ، فواو مشددة . والأصل : « قَيُوُوْ » قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمتا ، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة ، ولم تقلبا ياءين مع وقوعها طرفاً ، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها ، وليس هذا منها . ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها ، كما في مَبِيع ، لأن العين لا تملأ إذا كانت هي واللام حرفي علة ، سواء أعلت اللام كما في « قَوِي » أو لم تملأ كما في هَوِي .

وعلى هذا القياس يكون التمرين .

الوقف

١ - هو قطع النطق عند آخر الكلمة . ويقابله الابتداء الذي هو عمل . فالوقف استراحة عن ذلك العمل . ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقت ثلاثة

مقاصد ، فيكون لتمام الغرض من الكلام ، و لتمام النظم في الشعر ، و لتمام السجع في النثر .

وهو إما اختياريّ « بالياء المثناة من تحت » : أي قُصِدَ لذاته ، أو اضطراريّ عند قطع النَّفْس . أو اختياريّ « بالموحدة » ، أي قُصِدَ لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحوِ بيمَ و « ألا يا سجدوا ، أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين » ، أولاً ؟ والأول إما استثنائي وهو ما وقع في الاستثنيات ، والسؤال المقصود به تعيين مبهم ، نحو مَنُو ، وأيُّون ؟ لمن قال : جاءني رجل أو قوم . وإما إنكاريّ لزيادة مدة الإنكار فيه ، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر ، أو كون الأمر على خلاف ما ذكِر . وحينئذ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين ، وتعينت الياء مدة ، نحو أزيدنييه بضم الدال ، وأزيدنييه بفتحها ، وأزيدنييه بكسرها ، وكسر النون في الجميع ، لمن قال : جاء زيدٌ ، أو رأيتُ زيدا ، أو مررت بزيد . وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة ، نحو أعمروه وأعمراه ، وأخذ أمييه ، لمن قال جاء عمراً ، ورأيتُ عمراً ، ومررت بجذام .

وإما تذكريّ ، وهو المقصود به تذكّر باقي اللفظ ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدةً مجانسة لحركة آخرها ، كقالا ، ويقولوا ، وفي الدارِي .

وإما ترنميّ كالوقف في قول جرير :

أقلى اللوم عاذل العتابن

وإما غير ذلك وهو المقصود هنا .

٢ - والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع ، نظمها بعضهم فقال :

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَيَتَّبَعُهَا التَّضْعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ

فيُبدَل تنوين الاسم بعد فتحه ألفاً ، كرأيتُ زيداً ، وفتى ، ونحو وئها وإيها بكسر الهمزة ، وكذلك تبدل نون التوكيد الحفيفة ألفاً ، ويرد ما حُذِفَ لأجلها في الوقت كما تقدم ، وشبهوا « إذن » بالمتون ، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف مطلقاً ، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً ، لشبهها بأن ولن ، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أنغيت ، وبالنون إن أعملت .

ويؤقف بعد غير الفتحة بحذف التنوين ، وإسكان الآخر ، كهذا زيد ، ومررت بزيد ، ومطلقاً عند ربعة . وأما الأزد فتقلبه واواً بعد الضم ، وياه بعد الكسر ، فيقولون : جاء زيدو ، ومررت بزيدي ، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته ، أي مدته ، بعد غير الفتح ، نحو به وله ، إلا في الضرورة كقول رؤبة :

وَمَهْمَهٍ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاوُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

بخلاف نحو يها ومنها ، فتبقى الصلة ، وقد تحذف على قلة ، كقوله : وبالكرامة ذات أكرمكم الله به .

أراد : يها ، فحذف الألف ، وسكن الهاء ، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها .

وإذا وقف على المنقوص ثبتت ياؤه ، إذا كان محذوف الفاء ، كما إذا سميت بمضارع نحو وفى : تقول هذا يفي ، أو كان محذوف العين ، كما إذا سميت باسم

الفاعل من رأى ، فإنك تقول هذا مُرِي ؛ إذ لو حذف اللام منها لكان إجحافاً ، وكان إذا كان منصوباً منوّناً نحو : « رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ، أو غير منوّن مقروناً بأل ، نحو « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي » ، فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف ، ولكن يترجح في المنوّن الحذف ، نحو هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وقرأ ابن كثير : « وَمَا كَلِمٌ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاَلِي » ، وفي غير المنوّن يترجح الإثبات ، كهذا القاضي ، ومررت بالمنادي ، وقرأ الجمهور : « الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ » .

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون ، نحو فاطمة ، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط ، أو مع الرّوم ، وهو إخفاء الصوت بالحركة ، والإشارة إليها ولو فتحة ، بصوت خفي ، ومنعه الفراءة فيها ، أو الإشمام ، وهو ضمّ الشفتين والإشارة بها إلى الحركة بدون صوت . ويختص بالمضموم ، ولا يُدركه إلا البصير ؛ أو التضعيف ، نحو هذا خالدٌ ، وهو يضرب ، بتشديد الحرف الأخير ، وهي لغة ساعدية . وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كَرِشَاء ، ولا ياء كالراعي ، ولا واواً كَيغزو ، ولا ألفاً كَيخشى ، ولا واقعاً إثر سكون كزيد وبكر ، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم : « وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ » ، بكسر الباء ، ومكورن الراء ، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذر ، ولا مستثقل تحريكه . وألا تكون الحركة فتحة ، وألا يؤدي النقل إلى عدم النظير . فخرج نحو جعفر ، لتحرك ما قبله ، ونحو إنسان ويشد ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، ويقول ويبيع ، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة ، ونحو هذا علم ، لأنه لا يوجد فعل بكسر فضم في العربية . والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو « يُخْرِجُ الخَبَاءَ » ، وإن كانت

الحركة فتحة ، وفي نحو هذه رِدْءٌ ، وإن أدى إلى عدم النظير ، لأنهم يفتفرون في الهمزة ما لا يفتفرون في غيرها .

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف ، ككُتِّمَتْ وَرُبِّتْ ، أو في فعل كقامت ، أو اسم وقبلها ساكن صحيح ، كأخْتٌ وَبِئْتٌ . وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء ، إن كان قبلها حركة ككُثْمَرْدٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، كصلاةٌ ومسلماتٌ ، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه ، تحقيقاً أو تقديراً ، وفي اسمه كمسلماتٌ وأذرعَاتٌ وهيئاتٌ ، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيْتَةٍ كقَلْبَقَلَّةٍ ، سمي بها الفعل ، ونحو أولاتٌ . ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوةُ والأخواتُ ، وقولهم : « دَقْنُ البِنَاءِ » ، من المكرُمَاءِ ، وقُرْبِيِّ هَيْهَاءِ . ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى : « إِنْ شَجَرَاتٌ » وقوله :

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ

ويوقف بهاء السكت جوازاً على الفعل المعتل لأمّا بحذف آخره ، نحو لم يَغْرُهُ ولم تَرْمِهِ ، ولم يَحْسَبْهُ . وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد ، نحو قِهْ ، وَعِهْ ، وقال بعضهم : وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد ، نحو لم يَقِهْ ، ولم يَعِهْ . وردَّ بَلَمْ أَلِكْ ، وَمَنْ تَقْ ، بدون هاء عند إرادة الوقف . ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، نحو لِمَهُ ، وَعَمَّهُ . ويجب إن جُرَّتْ بِاسْمٍ ، نحو نَجِيٍّ مَهْ . وعلى كلِّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً . وأما قولُ حسان رضي الله عنه :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كخَيْرِ تَمْرَغٍ فِي تُرَابِ

بإثبات الألف ، فضرورة .

وقال الشاطبي : حذف الألف ليس بلازم ، فيما جرت باسم ، فيجوز تجييء ما جئت ؟ ولكن الأجود الحذف .

وكذا يُوقَفُ بها على كل كلمة مبنية على حركة بناء لازماً ، وليست فعلاً ماضياً ، نحو هَوَ وهِيَ وياه المتكلم عند من فتحهن في الوصل ، وكيف ، وثم ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن . فلا تلحق اسم « لا ، ولا المنادى المضموم ، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الإضافة ، كقبل وبعد ؛ ولا العدد المركب كخمسَ عشرَ ، لشبه حركاتها بحركات الإعراب ، لعروضها عند المقتضى ، وزوالها عند عدمه ، فيقال في الوقف على هَوَ : هَوَ ، قال حسان :

إِذَا مَا تَرَعْرَعَفِينَا الْغُلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هَوَ

وفي هِيَ : هِيَ ؛ ومنه قوله تعالى : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ » وفي كيفَ « وَثُمَّ : كَيْفَ ، وَثُمَّ . وفي غلامي وكتابي : غلاميه ، وكتابيه . قال تعالى : « فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ : هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيَهْ » . والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

قال المؤلف حفظه الله : وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين ، لعشر خلت من شوال عامَ أحدَ عشرَ بعد ثلاثمائة وألف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية .

بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب :

شذا العرف في فن الصرف

للشيخ أحمد المحلاوي

مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء ، بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

تقاريف الكتاب

قرّظ هذا الكتاب الاطلاع عليه بعض العلماء الأفاضل ، فأحببنا إثبات تقاريفهم ، اعترافاً بفضلهم ، وشكراً لعملمهم .

١

قال حضرة الاستاذ الجليل ، والشاعر الناثر النبيل ، رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية سابقاً ، المرحوم الشيخ طه قَطْرِيَّة ، مقرّظاً ومؤرخاً عام .
طبعه الأول :

الْعِلْمُ أَحْسَنُ مَا بِهِ ظَفِرَتْ يَدُ عَظُمْتَ عَلَيَّ بِهِ لِأَسْتَاذِي يَدُ

رُوحِي فِدَاً لِمُعَلِّمٍ تَحِيًّا بِهِ

رُوحِي وَيَحْسُنُ مَصْدَرِي وَالْمَوْرِدُ

وَيَطْبُنِي مِنْ دَاءِ جَهْلِي بِالَّذِي يَغِيَا بِصَنْعَتِهِ الطَّيِّبُ الْأَوْحَدُ

اعْلَمْ بَيْتُ وَالْمُعَلِّمُ سَلَّمَ

مَنْ أَيْنَ تَرَقَى الْبَيْتَ لَوْلَا الْمَصْعَدُ

فَاعْرِفْ لَهُ حَقًّا فَأَنْتَ بِهِ عَرَفَ
 وَالْعِلْمُ إِنْ أَنْصَفْتَ لَا تَعْدِلُ بِهِ
 وَأَعْدِرْ بَنِي الدُّنْيَا فَإِنَّ زُيُوفَهَا
 لَا تَطْلُبُ الشَّهَوَاتِ تَقْلِيداً لَهَا
 يَا جَامِعاً لِلْمَالِ يُدْعَى سَيِّدَا
 الْمَجْدِ مَوْقُوفٌ عَلَى كَفِّ نَدِي
 فَأَنْهَضُ إِلَى كَسْبِ الْعُلُومِ مِنْزَهَا
 فَإِذَا فَعَلْتَ فَأَنْتَ شَهْمٌ سَيِّدُ
 نَمَتْ بِهِ أَوْصَافُهُ الْغَرَّا كَمَا
 هَذَا الْكِتَابُ غَنِيمَةُ الصَّرْفِيِّ مِنْ

لَمْ أَلِقَ أَطِيبَ مِنْ « شَذَا الْعَرَفِ » اللَّيِّ

أَهْدَى إِلَيْنَا ذَا أَهْلَامُ الْأَجْدُ
 بِمَدَادِهِ وَبِهِ إِلَى الصَّرْفِ أَهْتَدُوا
 فِيهِ أَعْتِلَالٌ وَهُوَ مِنْهُ مَجْرَدُ
 وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَلَا تَرَدَّدُوا
 كَالشَّمْسِ ضَاحِيَةً عَلَيْهَا فَاشْهَدُوا
 يَا قَوْمُ دُونَكُمْ الشُّذَا فَتَمَسَّكُوا
 وَبِهِ افْرُقُوا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَمَا بَدَا
 وَبِهِ ثَقُوا، وَلَهُ اسْمَعُوا قَوْلًا، وَعُوا
 فَبِأَحْسَنِ التَّصْرِيفِ قَدْ أَضْحَتْ بِهِ

لا تَعَجَّبُوا لِلصَّرْفِ مُجْتَمِعاً بِهِ شَمَلًا فَأَظِلُّ أَلْجَمْعَ هَذَا الْمَفْرَدُ
 فَارْتَبِإِ إِلَيْهِ وَقِفْ عَلَى أَبْوَابِهِ تَصَدَّرُ أَخِي عَنْهَا وَأَنْتَ مُزَوِّدُ
 وَكَأَنِّي بَفَتَى تَعَرَّضَ سَائِلًا مَنْ ذَا الَّذِي تُثْنِي عَلَيْهِ وَتَحْمَدُ
 بِاللَّهِ خَرَّنِي، فَقَلْتِ مَوْرَخَاً : مَنْ فَاحَ طَيْبُ شَذَاهُ أَحْمَدُ أَحْمَدُ

سنة ١٣١٢ هـ

٩٠ ٨٩ ٢١ ١٠٠٦ ٥٣ ٥٣

٢

وقال التقي النقي، الورع الذكي، محتد الكمال الأستاذ الفاضل الشيخ
 علي غزال، المدرس بالأزهر المعمور، رحمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه،
 وجميع أحبائه .

وبعد : فقد اطلعت على الكتاب الموسوم « بشذا العرف، في فن الصرف،

الذي ألفه العالم الفاضل ، والهمام الكامل ، الشيخ أحمد الملاوي ، فوجدته كتاباً بديعاً ، لكثرة فوائده ، وتحرير مقاصده ، مع سهولة عباراته ، ولطف إشاراتهِ ، وقد احتوى على مهات هذا الفن ، مع تحرير حسن متقن ، فجزى الله مؤلفه أحسن الجزاء ، ونفع بالمؤلف والتأليف ، انه سميع الدعاء آمين .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه وسلم .

٣

وقال العلامة الفاضل ، العالم العامل ، مظهر المجد ، الاستاذ الشيخ سليمان العبد ، المدرس بالأزهر المعمور ، ومدرسة دار العلوم الخديوية سابقاً ، رحمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال ، سبحانك صححت إيماننا ، وخلصت من شوائب الاعتلال ، وتثني عليك ، صرفت قلوبنا إلى التحلي بحلية المعارف ، وأسبغت علينا ظيل إنعامك الوارف ، ونصلتني ونسلم على سيد العرب والعجم ، أفصح من نطق بالضاد من حروف المعجم ، سيدنا ومولانا محمد ، المشهور في الصحف الأولى بأحمد ، والداعي إلى الصراط المستقيم والمنهج الأحمد ، وعلى آله وصحبه ما تحلى جيد الزمان العاقل ، بوجود العلماء الأفاضل . وبعد ، فإنه لما زالت عن قلبي الغصص ، ونالت بُغيتي أجل الفرص ، بمطالعة الكتاب المسمى « شذا العرف » في فن الصرف ، فوجدته سِفراً كالعروس تشتاق إليه جميع النفوس ، ويُنخجل قس الفصاحة بفصاحته ، ويرينا نهج البلاغة ببلاغته ، فصرت أستخرج من بحاره الدرر ، وأشكر فضل

جامعه ، حيث انتقى فيه أحسن الفرر ، فما زال يُبدي من بُرج سعود
قِرطاسه بدوراً وشموساً ، ويدير علينا من خمر لذة معانيه كئوساً ، فاز من كان
جليساً له ، فإنه لم يُرَ في فنه مجموعاً عادله ، فلذلك أرتخته ، ولحسنه قرظته ،
فقلت :

كتابٌ كبدر التّمّ حسناً فإنه
يضئ بأنوارٍ عُجابٍ غرائبِ
ففاقَ سواهُ في المحاسنِ والبها
وسُرتُ به الطُّلابُ من كلِّ جانبِ
وقلّدَ جيدَ الدّهرِ جامعهُ به
قلائدَ فخرٍ من أجلِّ المناقبِ
ومن طيبِ مَبْنَاهُ أقولُ مؤرخاً
شذا العرفِ نبراسُ بديعِ المطالبِ

سنة ١٨٩٤ ١٣٨٢ ٣١٣ ٨٦ ١١٣

فله درّ مؤلفه الذي رُفِعَتْ له بين العلماء الأعلام ، وسجّدت له طوعاً
الأقلام ، العالم العامل ، واللودعيّ الكامل ، الذي هو في الشعر والنثر ، وأعمال
القلم ، أشهر من نار على علم ، من هو لكل فضل وكال راوي ، حضرة الشيخ
أحمد الملاوي ، حفظه الله .

فهرس

شذآ العرف ، في فن الصرف

صفحة	صفحة
٣٢ الباب الخامس	٥ تعريف بمؤلف الكتاب
الباب السادس	١٧ خطبة الكتاب
٣٧ أوزان الرباعي المجرد وملحقاته	١٩ مقدمة في بيان مبادئ علم الصرف
٣٨ اوزان الثلاثي المزيد فيه	٢٠ تقسيم الكلمة
٣٩ اوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته	٢٢ الميزان الصرفي
٤١ فصل : في معاني صيغ الزوائد	
٤٩ التقسيم الرابع للفعل : بحسب الجمود والتصرف	الباب الاول
٤٨ فصل في تصريف الافعال بعضها من بعض	في الفعل وفيه عدة اقسام
٤٩ التقسيم الخامس للفعل : من حيث التعدي واللزوم	٢٥ التقسيم الاول
٥٢ التقسيم السادس للفعل : من حيث بناؤه للفاعل او المفعول	٢٧ التقسيم الثاني للفعل اقسام الصحيح
٥٥ التقسيم السابع للفعل : من حيث كونه مؤكداً او غير مؤكد .	٢٨ اقسام المعتل
٥٩ حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد	٢٩ التقسيم الثالث للفعل : بحسب التجرد والزيادة وتقسيم كل
	٣٠ الباب الاول
	الباب الثاني
	الباب الثالث
	٣١ الباب الرابع

صفحة	صفحة
٩٣ العلامة الثانية الألف	٦٢ تنمة في حكم الافعال عند إسنادها
وهي قسمان : مقصورة وممدودة.	الى الضمائر ونحوها
اوزان المقصورة	
٩٤ اوزان الف التانيث الممدودة	الباب الثاني
٩٦ التقسيم الرابع للاسم : من حيث	في الكلام على الاسم، وفيه عدة تقاسيم
كونه منقوصاً ، او مقصوراً ، او	٦٧ التقسيم الأول للاسم من حيث
ممدوداً ، او صحيحاً	التجرد والزيادة
٩٩ التقسيم الخامس للاسم من حيث	٧٠ التقسيم الثاني للاسم : من حيث
كونه مفرداً، او مثنى، او مجموعاً	الجمود والاشتقاق
١٠٢ كيفية التثنية	٧١ المصدر : مصادر الثلاثي
١٠٣ كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالماً	٧٣ مصادر غير الثلاثي
١٠٤ كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً	٧٦ تنبيهات ، فيما يصاغ للدلالة على
١٠٦ جمع التكسير	المرء، والهيئة ، والمصدر الميمي ،
١٠٧ جموع القلة	٧٧ اسم الفاعل
١٠٩ جموع الكثرة	٧٩ اسم المفعول
١١٩ خاتمة تشتمل على عدة مسائل	٧٩ الصفة المشبهة
١٢٢ التصغير	٨٢ اسم التفضيل
١٣٠ تنبيهان . فيما يجوز تصغيره ، وما	٨٨ اسما الزمان والمكان
لا يجوز	٨٩ اسم الآلة
١٣٢ النسب	التقسيم الثالث للاسم من حيث
	كونه مذكراً او مؤنثاً
	٩١ للمؤنث علامتان : الاولى التاء

١٦٦ الإعلال بالنقل	١٣٦ النسب الى الممدود
١٦٨ الإعلال بالحذف	١٣٨ النسب الى المركب
١٧٠ الإدغام	١٣٨ النسب الى ما حذفت لامه او فاؤه
١٧٤ فصل : في ادغام المتقاربين	١٤٠ النسب الى الثنائي وضعاً
مخارج الحروف	١٤١ خاتمة : قد يستغنى عن ياء
١٧٥ صفات الحروف	النسب الخ
١٧٧ التقاء الساكنين	١٤٢ الباب الثالث : في احكام تعم
١٨٠ الإمالة	الاسم والفعل
١٨٢ تنبيهات : في شروط الإمالة ،	فصل : في حروف الزيادة ،
وسببها ، وما يمنع منها	ومواضعها ، وأدلتها
١٨٤ مسائل للتمرين	١٤٢ أدلة الزيادة تسعة
١٨٥ تنبيه	١٤٧ فصل : في همزة الوصل
تطبيق	١٤٩ الإعلال والإبدال
١٨٨ الوقف	١٥١ الإعلال في الهمزة
١٨٩ الوقف على المنقوص .. الخ	١٥٤ فصل : في عكس ما تقدم
الوقف على هاء التأنيث وعلى غيرها	١٥٧ الإعلال في حروف العلة
١٩٠ الروم ، والإشمام ، والتضعيف	١٦١ قلب الالف والياء واواً
الوقف على تاء التأنيث	١٦٢ قلب الواو والياء ألفاً
١٩٢ الوقف بهاء السكت	١٦٤ فصل : في فاء الافتعال وتائه
١٩٧ تقاريف الكتاب	١٦٥ فصل : في ابدال الميم من الواو ،
	والنون .

250
29

29
ن

كتاب

مكتبة العرف

في

مناضرات

تأليف

الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي

أستاذ العلوم العربية بدار العلوم

وأحد علماء الأزهر الشريف رحمه الله

الطبعة السادسة عشرة

١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

مكتبة الطبع والنشر
شركة مكتبة و مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر